# الجيش و السياسة

العميد أ.ح عبد الرحمن خوجلي




مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي



## العميد أ.ح عبد الرحمن خوجلي

- ولد في مدينة أم درمان - حي البوستة – في 21 مارس 1947م.
- تلقى تعليمه الثانوي بمدرسة أم درمان الأهلية الثانوية.
- التحق بالكلية الحربية السودانية في 17/2/67 وتخرج في 21/10/1969م
- تلقى دورات تدريبية في العلوم العسكرية في مدرسة المشاة ومدرسة المدرعات.
- تلقى دورات في العلوم العسكرية في الاتحاد السوفيتي والأردن والعراق.
- حضر دورة قادة الأركان في كندا.
- عمل في مواقع مختلفة في القوات المسلحة السودانية في منطقة الفرقة السابعة مدرعة الشجرة، منطقة اللواء السابع دارفور، اللواء العاشر شندي، منطقة بحر الغزال العسكرية، الأكاديمية الخرطوم.
- فصل تعسفياً في 1/7/1989م بعد يوم واحد من استيلاء حزب الجبهة الإسلامية على السلطة.
- تعرض للاعتقال لاتهامه بالاشتراك في محاولة انقلابية، وحوكم غيابياً في إطار تنظيم "القيادة الشرعية".
- انضم للعمل المعارض في الخارج في إطار التجمع الوطني الديمقراطي تحت مظلة " القيادة الشرعية"، وقبلها شارك في العمل السياسي داخل القوات المسلحة ضمن القوى الوطنية.
- هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الألفية الثانية.

---

ردمك: 978-99942-56-14-3




# الجيش والسياسة

# الجيش والسياسة

عميد أ.ح. عبد الرحمن خوجلي السيد



مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر- السودان
962.405 عبد الرحمن خوجلي السيد ـ 1947
ع خ ج

الجيش والسياسة/ عبد الرحمن خوجلي السيد
. – الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2012.
288 ص؛ 21 سم
ردمك: 978-99942-56-14-3
1. السودان- تاريخ العصر الحديث
2. السودان- الأحوال السياسية
أ. العنوان

First Published in September 2012



أم درمان – السودان



**الطبعة الأولى - سبتمبر 2012م**

تصميم الغلاف والإخراج الفني / معمر مكي عمر

# الفهرست

# الإهداء

إلى روح الفريق أول فتحي أحمد علي:

الجندي الذي كان مسكوناً بحب السودان وقواته المسلحة، وهو القائل: "إن العمل العسكري الخالص هو أساس فهم معنى القومية، وإن القوات المسلحة هي البوتقة التي ينصهر فيها الجميع رغم اختلاف الجنس واللون والعرق والدين والفكر".

وله مقدرة أن يقرأ المستقبل... في زيارته لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في أسوكي في جنوب غرب توريت في الفترة من 21 مارس إلى 23 ديسمبر 1990م قال: " مبلغ علمنا أن الجبهة الإسلامية القومية انتوت، بل قررت فصل الجنوب ولكنها تخشى من تبعات إعلان ذلك".

وإليه أهدي أبيات محمد الفيتوري:

أبداً لم تمت، فمثلك فوق الموت

فوق النسيان والذكريات

إنما الموت للزواحف فوق الأرض

لا للمحلقين البزاة.

• إلى روح والدي الحاج خوجلي السيد :
كان مدرسة متعددة الثقافات، تخرج من مدرسة الحياة وكان معلماً ومربياً ومرشداً لي ولأخوتي، تعلمت منه الكثير.

• إلى الرمز الأمدرماني الكبير في عليائه: العم أحمد داؤود صديق الوالد الذي اقترح عليّ الالتحاق بالكلية الحربية فتغير مسار حياتي كلية.

• إلى كل الشهداء من الضباط والجنود أبناء القوات المسلحة السودانية الذين أسهموا بدور كبير في الحركة الوطنية السودانية باذلين أغلى ما عندهم: الحياة

## مقدمة

كلفني الصديق العزيز عميد أ.ح. عبد الرحمن خوجلي السيد بكتابة مقدمة لكتابه تحت عنوان " الجيش والسياسة " وقد كان تكليفاً صعباً عليّ لعدم إلمامي بما يدور في الأوساط العسكرية ولا أدعي متابعة الأحداث في هذا المجال إلا بمقدار ما هو متاح لأمثالي من المدنيين ... رغم ذلك فقد قبلت التكليف لأسباب فيها الذاتي وفيها الموضوعي... أما الذاتي فهو معرفتي الشخصية للأخ عبد الرحمن وتأكدي بأن الرجل لا يمسك بالقلم ليكتب تزجيةً للوقت أو من أجل الثرثرة الفارغة ... فهو حين يكتب يكون منطلقاً دائماً من اقتناعه بأن ما يكتبه يستحق أن يقرأ وفيه فائدة بالنسبة للمتلقي... أما السبب الموضوعي فأنا أعيب علي أنفسنا ميلنا للثقافة الشفوية – أي ما يُعرف بأدب المشافهة – وإحجام الكثيرين منا عن التوثيق لما يمور به مجتمعنا من أحداث أدت في مجموعها إلى ترسيم خريطة حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية علي الشكل الحالي الذي – للأسف – لا يسرنا كثيراً لذلك تجدني أحتفي بكل عمل توثيقي ... ولذلك أحمد للأخ عبد الرحمن اهتمامه بالتوثيق لفترة أثرت ولا زالت تؤثر علي حياتنا ومن مختلف الزوايا والأطر ... وأسرع لأنبه أن علي كل من يؤد أن يوثق لحدث أو أحداث أن يتحرى الدقة والأمانة والموضوعية ويراعي الحيدة ويتجنب تغليب الغرض الشخصي علي العام وإلا أصبح ما يوثق له من أحداث لا يصلح حتى كأحاجي لتنويم الأطفال ...

وقد حمدتُ الله كثيراً أن كلفني الأخ عبد الرحمن بهذه المهمة العصية والتي تخوفتها كثيراً بعد أن قرأتُ هذا السفر القيم ... أولها فقد تعرفتُ علي صور من كفاح ونضالات العديد من رجالات القوات المسلحة ومن بينهم بالطبع الأخ عبد الرحمن – وبالتالي علي شخصيته – وإصراره وعمله الدائب من أجل أن تنمو شجرة الديموقراطية في بلادنا وبوصف نهج الحكم الديموقراطي هو الدعامة الرئيسية في بناء التنمية والرفاهية وبالتالي المستقبل النضير لشعبنا ... ولكن ورغم أهمية هذا الموضوع فأنه لم يثر استغرابي لمعرفتي بعشق عبد الرحمن وأمثاله للديموقراطية لدرجة الوله – رغم ذلك - فإن الجانب الشخصي لا يأتي في صدر قائمة اهتماماتي وأنا أطالع الكتاب...

في تقديمي سوف أركز علي النقاط التالية :

- أهمية التوثيق العلمي الأمين
- القوات المسلحة وماذا نريد منها ؟
- كيف نخطط لمستقبل السودان ( التنمية المستدامة – الاستقرار – نهج الحكم الديموقراطي )

**أهمية التوثيق العلمي :**

من المعروف علمياً أنك لن تستطيع أن تخطط لمستقبلك ما لم تكن صورة الواقع واضحة المعالم أمامك... فمثلاً من قام بانقلاب الجبهة في العام 1989 وهو الحدث الذي لا نزال نعيش عهده والذين نفذوا الانقلاب جلهم أحياء يعيشون بيننا ؟ في لقاء تلفزيوني يقول البشير إنه المخطط والمنفذ

للانقلاب بينما ينفي د. علي الحاج أي دور للعساكر في التخطيط ويؤكد أن التخطيط للانقلاب كان مسئولية قيادة الجبهة الإسلامية وأن الدكتور حسن الترابي كان يقوم بعملية تنوير للعساكر الموالين للجبهة الإسلامية كل ثلاثة أشهر دون أن يكون لهم دور أو مشاركة في التخطيط ... وأنه وقبيل الانقلاب سافر د. علي الحاج علي رأس وفد إلى الولايات المتحدة الأمريكية من باب التمويه (لاحظ الروح التآمرية المتجذرة في سياسات جماعة الإسلام السياسي)... غض النظر عن من هو المخطط والمنفذ فنحن يهمنا كتابة الحقيقة خاصة وأن هذا يندرج تحت كتابة تاريخ السودان... كما نجد أن العميد عبد الرحمن خوجلي يلوم الكاتب فتحي الضو علي ما جاء في كتابه ( سقوط الأقنعة ) وكيف أنه يضم الكثير الذي يمكن نعته بجافاة الحقيقة ويُرجّع عبد الرحمن السبب إلى ان فتحي الضو أستند علي ما جاء في كتاب عصام الدين ميرغني " الجيش السوداني والسياسة " ويعتقد عبد الرحمن أن شهادة عصام الدين مجروحة ... نحن لا نقول بصحة قول هذا أو ذاك ولكن لا يمكن أن نختلف حول أحداث صانعوها ومشاهدوها لا زالوا أحياء... فإن كان هذا هو حال الطريف من تاريخنا فكيف يكون حال الأتي الذي علت صفحاته أكوام من الغبار!!؟

## القوات المسلحة وماذا نريد منها؟

في البيان الذي أُعلن فيه عن قيام تنظيم القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية بتاريخ 25 سبتمبر 1990 وبتوقيع فريق أول فتحي أحمد علي جاء الأتي:

" أولاً إننا ندين ونرفض بقوة وعزم لا يلين في وجه الأتي:

• أي حكم استبدادي تسلطي قهري عسكرياً كان أو مدنياً

• التمرد علي الشرعية مهما كانت الدوافع

• استغلال اسم القوات المسلحة السودانية وجعلها أداة لتثبيت حكم الجبهة الإسلامية القومية أو أي جهة أخري

• ثانياً:قوات المسلحة وتشريد واعتقال وسجن وقتل أفرادها وإحلال المليشيات العقائدية مكانها

ثانياً : إن الأهداف التي نعمل علي تحقيقها هي :

• الانحياز الكامل إلى جانب الشعب والعمل مع القوى الوطنية لإعادة الحياة الديموقراطية للبلاد وفق ميثاق التجمع الوطني الديموقراطي

• العمل علي وقف الحرب وتحقيق السلام في بلادنا وعقد المؤتمر الدستوري في جو ملائم لإنجاحه

• صون استقلال وقومية القوات المسلحة وإعادة بنائها وتقويتها للتفرغ لمهامها الأساسية في الدفاع عن تراب الوطن وحماية استغلاله ونظامه اليموقراطي ."

هنالك اتهام يقول أن القوات المسلحة السودانية لا تُحسن الكر ولكنها تُحسن التمرد علي الشرعية ففي جميع الانقلابات العسكرية التي تمت تمردت القوات المسلحة علي نظم شرعية منتخبة وأقامت أحكام استبدادية عان منها الشعب السوداني بمستويات مختلفة الأمرين ... ولكن المدافعين عن القوات المسلحة يقولون بخطل

هذا الرأي والحقيقة أن كل الانقلابات كانت بأوامر حزبية أو بإيعاز منها علي أقل تقدير ... فأول حكومة عسكرية جاءت نتيجة تسليم وتسلم بين سكرتير حزب الأمة عبد الله خليل والفريق إبراهيم عبود ... والانقلاب الثاني جاء بتأييد – إن لم نقل بمشاركة – اليسار السوداني بمختلف أحزابه... أما الانقلاب الثالث فإن العلاقة بين العسكريين والجبهة الإسلامية لا يحتاج منا إلى براهين... وقد أوردنا سابقاً تفاخر د. علي الحاج عن دورهم في انقلاب الجبهة الإسلامية وكأن ما قاموا به مدعاة للتفاخر... وهذا في مجمله يقول شيئاً واحداً وهو تدخل الأحزاب في الشئون الداخلية للقوات المسلحة واستغلالها لتنفيذ الأجندات الحزبية ... ويضيف الفريق محمد زين العابدين نائب رئيس هيئة الأركان سابقاً قوله :" الدروس المستفادة عن أحداث هذه المرحلة تتلخص في فشل الحكومات الائتلافية في التعاون والتنسيق والاتفاق في القضايا الوطنية الحساسة والتي تتعلق بالمصالح القومية الإستراتيجية والأمن القومي الإستراتيجي وكان ذلك يؤدي إلى فقدان السيطرة علي الدولة والقوات مما يخلق مناخاً مناسباً للعمل الانقلابي ... وكما استعرضنا بأعلاه فإن الصراع الحزبي كان يقف حائلاً دون القيام بإجراءات رادعة ضد مدبري الانقلابات وهذا ما حدث ويستلزم الدراسة المتأنية قبل الوصول لمرحلة الديمقراطية ." وكذلك نلاحظ أن الانقلابات العسكرية علي النظم الديموقراطية كثيراً ما تنجح وقد يكون ذلك لطبيعة النظم الديموقراطية إذ لا تأخذ الناس بالظن ولا تحب أن تتهم قبل أن تتأكد من نية ارتكاب الجرم... وفي نفس الوقت

باءت جل المحاولات الانقلابية ضد النظم العسكرية (كبيده، الصادق الطيار وعبد البديع كرار وجماعتهم ومحاولة حسن حسين، هاشم العطا وبابكر النور وفاروق ثم سعد وعبد القادر الكدرو وجماعته وغيرها من محاولات) بالفشل إذ أن طبيعة هذه النظم بوليسية وتكفي الشبهة لمحاكمة المشتبه فيهم.... ولكن كل هذا لا يعفي القوات المسلحة من المسئولية فرغم اعترافنا بتدخل الأحزاب فهذا لا يبرر تحول الانقلابات إلى نظم شمولية تسوم أفراد الشعب العذاب بينما ينادي البيان الأول لجميع الانقلابات دون استثناء بأن القوات المسلحة قامت بما قامت به لحماية مصالح الجماهير.

**مستقبل السودان :**

يقول الكاتب أن أفراد القوات المسلحة خاصة أولئك الذين كانوا يعملون في الجنوب توصلوا إلى حقيقة عدم جدوى الحرب الدائرة رحاها في الجنوب وأنها لن تؤدي إلا إلى تدمير موارد البلاد ولا يدفع كلفتها سوى المواطن البسيط ... ويشكو السودان حالياً من مشاكل عدة جعلت حياة السواد الأعظم من الشعب ضنكة وقد زادتها الحرب حدة... وأول ما تحتاجه البلاد الاستقرار والأمن بوصفه الشرط الضروري والأساسي لتنمية مستدامة... وقد ثبت علمياً أن التنمية لا يمكن أن تتحقق ما لم يشارك الجميع في عملية اتخاذ القرار في كل أوجه النشاط الجماهيري سياسياً كان ذلك النشاط أو اقتصاديا أو غيره... ولكي يشارك الجميع لا بد من الحرية حتى تتهيأ الظروف المواتية لإبداء

الرأي... ولا يمكن أن تنتشر الحرية إلا تحت نظام حكم ديموقراطي فلم تعد الديموقراطية شرطاً سياسياً فقط بل أصبحت إحدى المرتكزات والدعائم الأساسية اقتصاديا في مشوار التنمية المستدامة... الخاتمة: الأحداث استحالة أن يُحكم السودان عن طريق حزب واحد خاصة إذا كان هذا الحزب حزباً مؤدلجاً إذ يبدو أن عهد حكم الأيدلوجيات قد ولي من غير رجعة فيما يبدو...

**الخاتمة :**

كشف لنا الكاتب أن المواطن لا يعرف إلا القليل عما يدور خلف كواليس القوات المسلحة ولا يظهر للمواطن العادي إلا رأس جبل جليد تلك الفئة وتبقي بقية الجبل غائصة في الخضم... قد يكون من أهم ما يجهله المواطن تآمر الأحزاب السياسية في شئون القوات المسلحة مما قد يؤدي إلى نفي صفة القومية عنها... وذلك بالطبع يقعد بها عن القيام بواجباتها الأساسية من الحفاظ علي الدستور والتركيز علي الذود عن تراب الوطن... وقد أنعكس ذلك سلباً علي مصداقية من وثقوا لدور القوات المسلحة في السياسة السودانية...

وبعيداً عن الشأن العسكري أعجبني أن الكاتب قام بمسح التاريخ السياسي السوداني منذ ظهور الأحزاب السياسية في منتصف أربعينات القرن العشرين وإلى انقلاب الجبهة الإسلامية في العام 1989 وفي تفاصيل دقيقة ومفيدة ومع استفاضة في الطرح غير مملة علي الإطلاق... وهنا يذكر الكاتب دور التدخل الخارجي في دعم النظم العسكرية ضد

مصالح الشعب السوداني ويورد عدة أمثلة منها تآمر بريطانيا وليبيا القذافي ومصر السادات ضد الحركة التصحيحية بقيادة هاشم العطا في العام 1971 وذلك بإجبار الطائرة البريطانية التي كان علي متنها بابكر النور وفاروق حمد الله وتسليمهما للسفاح نميري الذي قام بإعدامهما مع آخرين... كما قام الكاتب بوصف طبيعة الحياة في جنوب السودان ومعاناة أفراد الجيش والمواطن الجنوبي سواء بسواء مما جعل الصديق عبد الرحمن خوجلي مع آخرين يقتنعون بعدم جدوى حرب الجنوب وضرورة وقفها فعادوا من أنصار الجنوح للسلم والدفاع المستميت عن أهمية التمسك بالنهج الديموقراطي في الحكم وتبني الحوار بوصفه الطريق الأمثل للتوصل لحل نقاط الخلاف ...

وأخيراً أهنئ الصديق عبد الرحمن علي هذا الجهد المقدر وأظن أن سفره يستحق المطالعة... وإن كان هنالك مأخذ أظنه فهو طريقة تبويب الكتاب إذ نجد المؤلف في بعض الأحيان يقفز من فترة إلى أخري، ومن موضوع لآخر، دون تدرج مما يؤثر سلباً علي التسلسل وبالتالي علي المتابعة... كما وألفت نظر المسئولين في مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي علي الأخطاء المطبعية الكثيرة بل وتكرار بعض فقرات الكتاب وأرجو تلافي ذلك عند مراجعة النسخة النهائية حتى لا تنقص علي القارئ متعة مطالعة هذا الكتاب القيم...

أ.د. كامل إبراهيم حسن

الخرطوم بحري مارس 2012

# وقفات مع كتاب "الجيش والسياسة" للعميد عصام ميرغني

في البداية أود أن أشير إلى أن عنوان كتاب العميد عصام ميرغني لم يكن الأول، إذ سبق العميد أ.ح عبد الرازق عبد الرؤوف الفضل الذي قدم بحثاً بعنوان "الجيش والسياسة" للحصول على درجة الماجستير من معهد الدراسات الأفريقية بجامعة الخرطوم، ثم أصدر العقيد محمد محجوب عثمان كتاباً بالعنوان نفسه وهو الكتاب الذي ضمّنه العميد عصام ميرغني قائمة مراجعه، وفي تقديري أن كتاب العقيد محمد محجوب عثمان لم يكن دقيقاً في عرضه للأحداث.

ومن المهم الإشارة إلى أن العقيد محمد محجوب عثمان اشترك في انقلاب البكباشي علي حامد في 1959م وحكم عليه بالسجن المؤبد، وأطلق سراحه بعد انتصار ثورة أكتوبر، ثم أعيد للقوات المسلحة بعد انقلاب 25 مايو 1969م، وأبعد مرة أخرى عقب قرارات 16 نوفمبر 1970م التي قضت بفصل المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله والرائد هاشم العطا من عضوية مجلس قيادة الثورة.

الذي دعاني للرد على ما جاء في كتاب العميد عصام ميرغني، عرضه للوقائع بصورة غير صحيحة، وهذه الوقائع ما زال معظم شهودها أحياء، وأعني سرده وتحليليه لتاريخ العمل السياسي في القوات المسلحة السودانية.

ولم يكتف العميد عصام ميرغني بما جاء في كتابه من سرد لوقائع

من نسج خياله، وإنما أعقبه بعدد من الحوارات الصحفية نشر بعضها في جريدة "الإتحادي" لسان حال الحزب الاتحادي الديمقراطي التي كانت تصدر في القاهرة.

وبما يثير الدهشة، أنه كان في إمكان العميد عصام ميرغني مخاطبة الذين كانوا صناعاً أو شهوداً للوقائع التي تفضل بسردها توخياً للدقة والأمانة، وما أسهل الاتصال في عالم اليوم، إلا أنه رأى أن يتولى رواية التاريخ من وجهة نظره هو، مما كلفنا مشقة ما نحن بصدده الآن.

ولنبدأ بروايته عما تعرض له العقيد أ.ح تاج السر العطا في الجنوب حيث يقول في صفحة 460:

"جاءت المعلومات الأولية أن الموقف في منتصف شهر ديسمبر حيث تأكد أن المجموعة المفقودة مع قوات وليم نون، وقد قام بتوك قائد المجموعة بإحضار العقيد السر العطا الذي يعالج من مرض شديد في ذلك الوقت بإحدى الكنائس في منطقة أكتوس وسلمه للقس جون بيرس الذي نقله لاحقاً إلى مستشفى كاثوليكي في مدينة كتقدم اليوغندية قرب الحدود".

## الرواية الصحيحة حول إحضار العقيد تاج السر العطا

الواقع يخالف هذه الرواية تماماً، لأن عملية إحضار العقيد تاج السر العطا تمت تحت إجراءات طويلة توليت القيام بها بالتشاور مع الفريق عبد الرحمن سعيد ووليم نون.

حضر الفريق عبد الرحمن سعيد لنيروبي مرات عدة لمتابعة الأمر،

وأُحضر العقيد تاج السر العطا إلى نيروبي وأدخله مستشفى "مسابا" لإجراء فحوصات طبية وتلقي العلاج.

قبل هذا التطور، أجرى معي الصحفي كمال حامد حواراً لمجلة "الوسط" تناول حقيقة وضع العقيد تاج السر العطا، أكدت في الحوار أن العقيد تاج السر العطا على قيد الحياة وسنعمل على إحضاره وتم ذلك بالفعل.

في يوم 1991/9/15م انشأت "القيادة الشرعية" مكتباً للاتصال في العاصمة الكينية بنيروبي وكُلفتُ بالإشراف علي هذا المكتب، حيث كان من ضمن المهام التي أوكلت إلي إرسال الوثائق المتعلقة بالتنسيق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم أضفت إلى مهامي اختيار أسماء حركية للعديد من العسكريين ومن بين هذه الأسماء "أبو غسان" اسماً حركياً للعميد عصام ميرغني، وتؤكد صحة هذه المعلومات العديد من الفاكسات الصادرة من مكتب الاتصال بنيروبي، ومن بين "الفاكسات" التي مازلت احتفظ بها حتى الأن فاكس وردني من العميد عصام ميرغني بتاريخ 1992/8/31م باعتباره مرجعاً يصلح للتاريخ.

أما وجود أ.ح عبد العزيز خالد في تلك الفترة بنيروبي ورسائله بالاسم الرمزي "النهر الأخضر"، فهذه قصة أخرى لم يحن الوقت لنشر تفاصيلها.

## التنظيمات العسكرية السرية: 1974- 1985م
## "تنظيم الضباط الأحرار"

كان تراجع الحزب الوطني الاتحادي بزعامة إسماعيل الأزهري عن الوحدة مع مصر وهو الشعار الذي خاض تحته معركة الانتخابات، واتفاقه مع حزب الأمة والأحزاب الاستقلالية على استقلال السودان، كان هذا الموقف من جانب الحزب الداعي لوحدة وادي النيل بمثابة نكسة وصدمة كبيرة لقطاعات واسعة من جماهيره، وللضباط الذين استولوا على السلطة في مصر في الثالث والعشرين من يوليو 1952م.

عقب هذه الخطوة من جانب الحزب الوطني الاتحادي، شرع النظام المصري في محاولة التغلغل في القوات المسلحة السودانية لاستقطاب بعض ضباطها، مما دعى وزير الدفاع السوداني في ذلك الوقت البكباشي خلف الله خالد لأن يتهم علناً مجلس قيادة الثورة المصري بالإيحاء للعسكريين السودانيين ليحذوا حذوه بالاستيلاء على السلطة في السودان، وقد أثار حديث وزير الدفاع السوداني أصداء قوية في السودان وتعليقات معادية لمصر في أجهزة الإعلام والصحف السودانية.

في وسط تلك الأجواء خطط الصاغ (الرائد) عبد الرحمن كبيده للقيام بانقلاب في العام 1957م باسم " الضباط الأحرار" متأسياً بانقلاب يوليو في مصر الذي استولى على السلطة باسم تنظيم " الضباط الأحرار".

حدد الصاغ عبد الرحمن كبيده يوم 1957/5/31م – حسب المعلومات التي وردت للقيادة العامة للقوات المسلحة السودانية- موعداً

لتنفيذ انقلابه، إلا أنه اعتقل قبل أن يتحرك وقدم لمحكمة عسكرية ترأسها الأميرلاي (العميد) محمد عثمان نائب القائد العام أصدرت حكمها عليه بتجريده من الرتبة والطرد من القوات المسلحة والسجن لمدة عشرين سنة.

وحوكم بعض ممن اتهموا بالاشتراك في الحركة بأحكام متفاوتة، وكان من بين هؤلاء الضباط جعفر محمد نميري الذي أحيل إلى الاستيداع.

هذه هي الأجواء السياسية التي شهدت مولد ما سمي بتنظيم " الضباط الأحرار" في القوات المسلحة السودانية، وهو تنظيم ضم مجموعة محدودة من العسكريين الوطنيين ممن ارتبطوا باتجاهات وتنظيمات سياسية ومدارس فكرية مختلفة واجتمعوا حول أهداف وطنية محددة[1].

---

1- المراجع: (1) مصر والسودان –الانفصال- الوثائق السرية البريطانية الأمريكية –محسن محمد- دار الشروق.

(2) والآن أتكلم – خالد محي الدين- مركز الأهرام للترجمة والنشر.

(3) قصة ثورة 23 يوليو أحمد حمروش، مكتبة مدبولي القاهرة.

(4) الانقلابات العسكرية في السودان – محمد أحمد كرار.

## تنظيم الضباط الأحرار 1974 - 1977م

أحدثت التصفيات الدموية التي صاحبت هزيمة حركة 19 يوليو 1971م أضراراً فادحة بالحركة الوطنية السودانية، ذلك أن تلك التصفيات الهمجية عصفت بكوكبة من أفضل أبناء السودان، لما تميزوا به من نزاهة واستقامة وتجرد.. وقد تشرفت بمعرفة أولئك الرجال عن قرب وما زالت ذكراهم راسخة في وجداني وستظل ما بقي في روحي رمق.

عدت من موسكو في شهر مايو 1972 بعد انتهاء دورة عسكرية امتدت لعام ونصف. ورغم الظروف العصيبة التي كانت تمر بها البلاد، إلا أنني استطعت أن ألتقي بالأستاذ محمد إبراهيم نقد السكرتير السياسي للحزب الشيوعي في إحدى ضواحي الخرطوم حيث تفاكرنا في مواضيع عديدة.

ثم زرت زملائي الضباط في سجن كوبر وتهيأت لي ظروف مناسبة للحديث معهم ومعرفة أحوالهم وتقديراتهم للأوضاع السياسية في أعقاب هزيمة حركة 19 يوليو.

غادرت منطقة (الشجرة مدرعات) ملحقاً عسكرياً بسرية استطلاع مدرع لمنطقة غرب السودان في مأمورية قصيرة للسيطرة على الحدود السودانية وللحفاظ على الأمن، غير أن المأمورية امتدت لعامين.

وفي الغرب التقيت بالعديد من السجناء السياسيين والعسكريين، ثم عدت إلى معسكر مدرعات الشجرة لأجد أن هناك الكثير من المهام التي تنتظر الإنجاز على صعيد مواصلة السير على جبهة العمل الوطني داخل القوات المسلحة، ولا بد من الإشارة إلى الضغوط التي مارسهما الزملاء

الذين كانوا في خارج الخدمة في هذا الاتجاه.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى المساعدات التي كان يقدمها المقدم (م) طه محمد طه سورج استناداً إلى خبرته ومعرفته بهذا المجال.

وعودة للقائي بالأستاذ محمد إبراهيم نقد..

كان رأي الأستاذ محمد إبراهيم نقد قاطعاً أن تنظيمات الضباط – تحت أي مسمى- سيكون محور تفكيرها محصوراً في الانقلاب وهذا اتجاه – يصفه الأستاذ نقد- لن يفيد السودان. وكان في تقديره أن النظام المايوي سيطاح به بانتفاضة شعبية سيكون للقوات المسلحة دور فعّال في حمايتها وتأمين مسار الديمقراطية وبناء جيش قادر على الإسهام في بناء الوطن.

من جانبي، أكدت للأستاذ نقد أننا سنعمل على تكوين تنظيم يواكب مسار التحرك الجماهيري في إطار شعار (جبهة عريضة لإنقاذ الوطن) والتقيُد بذلك.

تمسك الأستاذ نقد برأيه على اعتبار أن هذا الطرح لا يتماشى مع تركيبة أفكار الضباط، ومع ذلك واصلت إلى جانب زملائي داخل وخارج الخدمة السعي لإحياء تنظيم الضباط الأحرار.

كما أسهم بعض المدنيين في هذا الجهد..

## رواية العميد عصام ميرغني والرد عليها

قال العميد عصام ميرغني إن التنظيم لم تكن تواجهه صعوبات عقب اتفاقية أديس أبابا وحدوث تنمية واستقرار نسبي، ما أدى إلى خمود دوافع العمل المعارض للنظام. هذا إدعاء غير صحيح، فهناك عوامل ودوافع عديدة كانت تدعو لمواصلة العمل على رأسها استعادة الديمقراطية والحريات وسيادة حكم القانون ومحاسبة المجرمين ممن أزهقوا أرواح الشرفاء ونكلوا بالمعارضين ونهبوا المال العام وعاثوا في الأرض فساداً.

ومما أتاح هامشاً معقولاً للحركة في تلك الأيام عدم تنامي قدرات الاستخبارات العسكرية، إضافة إلى وجود ضباط داخلها قدموا العديد من الخدمات، وأخص بالذكر في هذا المقام المرحوم العقيد أ.ح أسامة التجاني عبد الحليم الذي وفّر- بحكم موقعه ونفوذه داخل الاستخبارات العسكرية- قدراً كبيراً من الحماية لزملائه الضباط المشكوك في انتمائهم لتنظيم الضباط الأحرار، كما كان يقوم بتبليغ زملائه عن أية مراقبة أو متابعة تقوم بها الاستخبارات العسكرية.

## لم تجر انتخابات لقيادة التنظيم

يقول العميد عصام ميرغني في كتابه صفحة 148: " عمل تنظيم الضباط الأحرار بعد إعادة تكوينه في خلال العامين 1974-1975 لفترة امتدت ثلاث سنوات تم فيها انتخاب مكتب قيادي يمثل التيارات الثلاثة من شيوعيين، وديمقراطيين ومستقلين وضم القيادات العسكرية

التالية:

مقدم علي التجاني علي.

رائد حيدر الجعلي.

رائد حيدر المشرف.

رائد عبد العزيز خالد.

نقيب عبد الرحمن خوجلي.

والحقيقة، أنه لم تكن هناك انتخابات بالصورة التي أشار إليها العميد عصام ميرغني في كتابه، فالذي حدث هو التشاور والاتفاق على تكوين مجموعة لقيادة تنظيم الضباط الأحرار على هذا النحو:

مقدم محمد عبد المجيد جريس - الاستخبارات العسكرية.

مقدم مهندس علي التجاني علي – الأشغال العسكرية.

رائد حيدر الجعلي – مدرسة الاستخبارات العسكرية.

رائد حيدر المشرف – المهندسين.

نقيب عبد الرحمن خوجلي – مدرسة المدرعات.

نقيب (م) العباس عبد الرحيم الأحمدي من ضباط حركة 19 يوليو (مدرعات).

ملازم (م) عبد الله إبراهيم الصافي من ضباط حركة 19 يوليو (مدرعات).

والمؤكد أن الرائد عبد العزيز خالد لم يكن من ضمن هذه المجموعة، ولأمر ما استبعد العميد عصام ميرغني أسماء ثلاثة ضباط هم المقدم محمد عبد المجيد جريس، والنقيب (م) العباس عبد الرحيم الأحمدي

و الملازم (م) عبد الله إبراهيم الصافي وأضاف الرائد عبد العزيز خالد الذي كان بعيداً كل البعد عن هذه المجموعة، ولم يكن مثل هذا النشاط داخل دائرة اهتمامه في ذلك الوقت.

بعد مداولات، أقرت المجموعة القائدة ضرورة التعاون مع الحزب الشيوعي للحاجة إلى إسهامه في العمل في نواح عديدة، وحضر الأستاذ محمد إبراهيم نقد العديد من الاجتماعات مع مجموعة قيادة الضباط الأحرار تم فيها الاتفاق على العمل في الإطار العام الذي ينحصر في جبهة عريضة لإنقاذ الوطن واستعادة الديمقراطية، ونوقشت مهام القوات المسلحة في هذا الاتجاه دون التطرق إلى أي تحرك انقلابي.

انتظم العمل، وأصدر التنظيم نشرة " الضباط الأحرار" ، ووزعت على نطاق مؤثر داخل القوات المسلحة.

كان لتوزيع النشرة أصداء واسعة مما أزعج النظام المايوي، تنامي التنظيم واشتد ساعده ولم يتعرض لأي اختراق أو ضربات أمنية.

زعم العميد عصام ميرغني أن ضلع المثلث الثالث (يقصد الضباط الشيوعيين) كان بطيئاً ومقيداً للحركة، وكان ممثلوه دائمي الرجوع لمركز الحزب قبل اتخاذ القرارات، ما خلق تعقيدات وفقداناً للمبادأة في عمل التنظيم.

قادت تلك الظروف –حسب عصام ميرغني- إلى غياب الانسجام ووضوح الرؤيا في البرنامج السياسي والأهداف المطلوب تحقيقها وصار الاتفاق على تحديد مواعيد الاجتماعات أو قبول أجندتها متعسراً وبدأ التنظيم في الانحسار في 1977م.

في هذا الزعم تجن واضح على كثير من المناضلين الذين تركوا بصماتهم في مسيرة النضال ضد النظام المايوي الفاسد، ولعل من دواعي العجب أن يخوض العميد عصام ميرغني في أمور لم يكن يعلم عنها شيئاً.

وكما ذكرت من قبل، فإن الأستاذ محمد إبراهيم نقد حضر اجتماعات عدة نوقش فيها الإطار العام للعمل وحُسم موضوع (دور التنظيم في إطار الجبهة العريضة لإنقاذ الوطن)، وبالتالي، لم يكن هناك ما يبرر رجوع الضباط الشيوعيين لمركز الحزب. صحيح برز خلاف ولكن ليس على نحو ما ذكر العميد عصام ميرغني. فالذي حدث أن الرائد حيدر المشرف وزع كراسة عمل بعنوان: "حزب البعث العربي الاشتراكي وقضايا السودان" على أعضاء التنظيم، وكان من بين الذين اطلعوا على هذه الكراسة الملازم أول هاشم الخير..

هذا التصرف من الرائد حيدر المشرف أدى إلى حدوث مواجهة بيني وبينه باعتبار أن هذا عمل من وراء الكواليس لفرض أمر واقع يقود إلى عمل انقلابي.

لم أكن ممثلاً للحزب الشيوعي في مجموعة القيادة ولم يقع صدام بيني وبين المجموعة ولم أوجه لهم اتهاماً بالتفكير الانقلابي.

بعد هذا التطور -توزيع كراسة حيدر المشرف- رأيت أنه ليس في الإمكان تجاوز مثل هذه الترتيبات الانقلابية الواضحة ما أضعف ثقتي في صدق النوايا.

وبعد التشاور مع أطراف أخرى مشاركة في مسيرة هذا العمل، قررت

تجميد عضويتي في قيادة هذه المجموعة واستمرت هي وبعد ذلك وقعت العديد من المحاولات الانقلابية.

كان من رأي أن أي انقلاب عسكري لا تعبر عنه الشعارات التي يطلقها عبر بيانه الأول، بل يتجاوزها إلى الظروف السياسية التي وقع فيها الانقلاب والمصالح الطبقية التي يعبر عنها ويخدمها والتكوين الطبقي والفكري والسياسي لقادته.

على ضوء هذا المفهوم، ابتعدت عن المشاركة في أي عمل انقلابي. واستطيع القول إن مجموعة كبيرة من الضباط كانت تشاركني هذا الرأي.

لقد كانت نوايانا صادقة في بناء جسور الثقة بين الضباط والإسهام في الإطاحة بالنظام المايوي وفق نهج وطني محدد الشعارات والأهداف، وقد عملنا في هذا الاتجاه فانهار النظام المايوي في انتفاضة مارس- أبريل 1985م.

## انقلاب 19 يوليو 1971م "الحركة التصحيحية"

لم يصدر الحزب الشيوعي قراراً بالاستيلاء على السلطة في يوم 19 يوليو 1971م.

وأوضح الحزب رأيه على هذا النحو:

"19 يوليو انقلاب عسكري، نظمته وبادرت بتنفيذه مجموعة وطنية ديمقراطية ذات وزن وتاريخ من الضباط والصف والجنود الذين ارتبطوا بالحركة الثورية السودانية وتأثروا بها وشاركوا في نشاطها بقناعة ووعي قبل دخولهم صفوف الجيش وواصلوا ارتباطهم بها طيلة حياتهم العسكرية، بينهم أعضاء في الحزب الشيوعي وبينهم ماركسيون دون التزام حزبي وأغلبهم وطنيون ديمقراطيون".

ومع ذلك يصف الكاتب عصام ميرغني حركة 19 يوليو بـ "الانقلاب الأحمر" وبعد اطلاعي على ما أورده الكاتب رأيت أن أتناول هذا الموضوع من ثلاثة مداخل، وقد أرجأت الخوض في بعض التفاصيل حتى أتمكن من تدقيق مصادرها في ظروف أفضل.

كُتِب الكثير عن انقلاب 19 يوليو من وجهات نظر مختلفة واستناداً إلى معلومات غير دقيقة في بعض الأحيان.

ورغم أنني لم أكن موجوداً في السودان عند تنفيذ الانقلاب كما أشرت من قبل، إلا أنني اطلعت على معظم ما كتب عن ذلك الحدث، وفي تقديري أن تناول حدث بأهمية وخطورة 19 يوليو يقتضي التدقيق والبعد عن نوازع الهوى والغرض وصولاً للحقيقة.

كنت أتوقع من العميد عصام ميرغني أن يتحدث عن موقفه من هذا الانقلاب وهل تم الاتصال به للاشتراك في تنفيذه خاصة وأن ثلاثة من زملائه في مدرسة الخرطوم الثانوية شاركوا في الانقلاب وهم صديقه الملازم أبو بكر عبد الغفار والملازم أحمد عثمان الحاردلو والملازم أحمد جبارة.

واللافت أن عصام ميرغني استبعد الكتيب الذي أصدرته سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الذي أشرنا إلى إحدى فقراته واحتوى على تقويم الحزب الشيوعي لحركة 19 يوليو، استبعده عند تعرضه لأحداث انقلاب 19 يوليو، كما كان في مقدوره الاستئناس برأي الأستاذ التجاني الطيب عند إعداده لكتابه.

## موسكو: صيف 1971م

في مايو 1971، أثناء حضوري الدورة العسكرية في موسكو، حضر اللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع في ذلك الوقت وفي صحبته وفد عسكري ضم المقدم عثمان حاج حسن "أبو شيبة" قائد الحرس الجمهوري.

التقيت وزميلي المقدم طه محمد طه سورج بالمقدم عثمان حاج حسن "أبشيبة" في أحدى ضواحي موسكو...

وكعادته، كان المقدم عثمان يتحدث بثقة شديدة وهدوء.

تحدث عن الأوضاع داخل القوات المسلحة بعد قرارات 1970/11/16م التي أبعد بموجبها المقدم بابكر النور والرائد فاروق

عثمان حمد الله والرائد هاشم العطا من مجلس قيادة الثورة، إضافة إلى فصل عدد آخر من الضباط.

وتطرق حديث المقدم عثمان إلى الممارسات الخاطئة التي كان يقوم بها ما عرف بتنظيم "أحرار مايو" في إدارة القوات المسلحة.

تكوّن هذا التنظيم برئاسة اللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع كبديل لتنظيم "الضباط الأحرار" ومن أهدافه سيطرة القوميين العرب على التنظيم.

وعلى الرغم من ذلك، انضم إلى التنظيم المذكور أعضاء سابقون في تنظيم " الضباط الأحرار" إضافة إلى أعضاء في تيارات أخرى، الأمر الذي أدى إلى ولادة التنظيم وهو مخترق في أكثر من جهة.

في هذه الأجواء، رأى وزير الدفاع وبطانته المنتمين لتنظيم "أحرار مايو" إعطاء وضع مميز للوحدات التي شاركت في تنفيذ انقلاب 25 (المدرعات والمظلات).

كان في قيادة مدرعات الشجرة العميد أحمد عبد الحليم الذي خلق وضعاً شاذاً في هذه الوحدة بتجاوزه كل الأعراف العسكرية القائمة على الانضباط، تمثل هذا التجاوز بتمييزه بشكل صارخ لضباط وصف وجنود اللواء الثاني دبابات.

أما في منطقة الخرطوم، فكانت القوات المحمولة جواً تتمتع بوضع يتميز على سائر وحدات منطقة الخرطوم.

في تقديري أن هذه الظروف، هي التي حدت بقادة انقلاب 19 يوليو لتجريد هذه الوحدات من أسلحتها.

وعودة لاجتماع موسكو...

أعتبر المقدم عثمان حاج حسن " أبشيبة" الوضع الذي أفضى إليه سلوك تنظيم " أحرار مايو" ممهداً الطريق للتحرك عسكرياً من جهات عدة.

وأضاف أنهم قيموا هذه الأوضاع وتوصلوا إلى قرارات هامة على رأسها إعادة الأوضاع إلى مسارها الطبيعي المتمشي مع برنامج (الجبهة الوطنية الديمقراطية) الذي تبناه انقلاب 1969/5/25م.

أشير إلى أن المقدم عثمان حاج حسن "أبشيبة" شارك في تنفيذ انقلاب مايو أثناء وجوده في الخرطوم.أوضح المقدم عثمان "أبشيبة" أنهم يسيطرون على اللواء الأول مدرعات الذي يقوده العقيد عبد المنعم محمد أحمد" الهاموش"، إضافة إلى أن قوات الحرس الجمهوري تحت قيادته أي المقدم عثمان "أبشيبة".

وكما ذكرت، كان المقدم أبشيبة يتحدث بثقة عالية، وأن في مقدورهم الاستيلاء على السلطة في غمضة عين، وأكد وجود اتفاق بين الضباط الشيوعيين والديمقراطيين على هذا الأمر، وأضاف أنهم إذا تأخروا في التحرك فإنهم سيواجهون مصير زملائهم الذين فصلوا في 1970/11/16م لأن هناك من يريد أن يسبقهم للقيام بانقلاب.

أوضح المقدم عثمان أبشيبة أنهم نقلوا وجهة نظرهم هذه إلى الحزب الشيوعي الذي اعترض عليها. وأنهم بصدد معاودة الاتصال في هذا الخصوص.

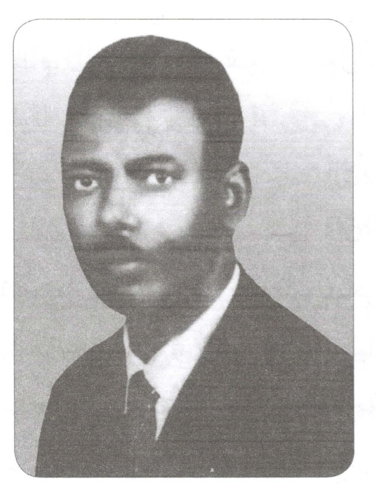
رأينا – المقدم طه سورج وشخصي- أن نعود إلى السودان خاصة وان

الدورة ستكون في عطلة صيفية طويلة، إلا أن المقدم عثمان "أبشيبة" اعترض علي الفكرة معللاً ذلك بأننا يمكن أن نكون رصيداً في المستقبل إذا سارت الأمور في منحى آخر..

وعلى رغم تحفظ المقدم عثمان أبشيبة على عودتنا، إلا أن المقدم طه سورج عاد إلى السودان مع آخرين، ولدى عودته إلى موسكو في مطلع يوليو 1971م، أخبرني المقدم طه أن التحرك سينفذ في الأسبوع الثالث من يوليو، وأن الحزب الشيوعي مازال معترضاً عليه.



الرائد /هاشم العطا



المقدم /عثمان حاج حسين - ابو شيبه

## الجبهة الوطنية وتحرك الثاني من يوليو

تناول العميد عصام ميرغني في الفصل الثالث من كتابه الحركة العسكرية التي قادها العميد محمد نور سعد في يوم 1976/7/2م لإطاحة النظام المايوي.

اختار العميد عصام ميرغني عنوان: "الغزو الخارجي 1976 مرتزقة أم مناضلون" لم يوفق الكاتب أبداً في اختيار هذا العنوان الذي ينطوي على إساءة لا تليق لإحدى حركات مقاومة النظام المايوي الفاسد.

ولا أظن أنني أظلم الكاتب عندما أقول أنه استعار بعض "أدبيات" النظام المايوي في وصف حركة الثاني من يوليو 1976م بأنها حركة مرتزقة.

من المعروف رفض أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي والأخوان المسلمين لانقلاب 25 مايو 1969م، باعتباره انقلاباً يسارياً تجب مقاومته بكل الوسائل. ومعلوم انخراط هذه الأحزاب في تكوين جبهة مقاومة عسكرية في الجزيرة تولي قيادتها الأمام الهادي المهدي، ما دعا النظام المايوي لتصفية تلك المقاومة باستخدام كل صنوف الأسلحة التي كانت موجودة في حوزة القوات المسلحة.

ولم يكن الموقف يستدعى استخدام هذا الكم الهائل من القوة في مواجهة أناس هم في البداية والنهاية من أبناء هذا البلد.

في العام 1974م وصل السيد الصادق إلى ليبيا، وفي العام نفسه أدى فريضة الحج، والتقي في جدة بالسيد الشريف حسين الهندي

الذي تنازل للسيد الصادق عن قيادة الجبهة الوطنية وأصبح نائباً له.

رأي السيد الصادق المهدي ضم الحزب الشيوعي السوداني إلى الجبهة الوطنية إلا أنه تراجع أمام تهديد الأخوان المسلمين بالانسحاب من الجهة الوطنية في حال انضمام الحزب الشيوعي.

قررت الجبهة الوطنية القيام بعمل عسكري للإطاحة بالنظام المايوي، واختار السيد الصادق المهدي العميد محمد نور سعد الذي كان مقيماً في ألمانيا مع زوجته الألمانية وابنه بعد إبعاده من القوات المسلحة.

وفي تقديري أن اختيار العميد محمد نور سعد لقيادة الحركة كان موفقاً..

خضع التحضير لهذه العملية لقدر كبير من المسؤولية وبُني التخطيط على التسلل من منطقة التدريب إلى مناطق الإيواء حول أطراف العاصمة مثل الجريفات والكلاكلات وأمبدة والفتيحاب والحزام الأخضر.

قُسمت القوة إلى مجموعات كل مجموعة تتكون من حوالي مائة مقاتل بقيادة رأس مائة وفي المراحل النهائية للتحرك استخدمت شاحنات كتب عليها "هيئة توفير المياه" التي كانت تعمل في حفر الآبار في دارفور وكردفان.

ومن الطبيعي أن لا يثير مشهد هذه الشاحنات أية ريبه، وتبعتها معظم القوة الرئيسية التي أكتمل وجودها في منطقة المرخيات في غرب أم درمان قبل ساعة الصفر، ليس في جبال الصفر كما ورد في صفحة 561 من كتاب عصام ميرغني، وهو الجبل الأصفر في سلسلة جبال

المرخيات التي تضم: الحردان والسرير وجبل الهوى وبعاشيم، وسبق لي أن عملت في هذه المنطقة في تدريب قطاعات المدرعات ما وفر لي معرفة جيدة بالمنطقة.

كان مقرراً أن يدخل العميد محمد نور سعد عن طريق إثيوبيا ومنها إلى سنار وهذا ما حدث بالفعل، حيث كان في استقباله عبد الرسول النور ومحمد يوسف محمد موسى اللذان كانا يقودان عربة "لاندروفر" وليس بعربات نصف نقل بكاسي.

ثم توجهوا إلى منطقة الحشد على رأس قوة مع بعض كوادر حزب الأمة والأخوان المسلمين يُقدر عددها بـ 35 مقاتلاً حسبما جاء في إفادة العميد عصام ميرغني في صفحة 111 من كتابه، وقد تأكدت من صحة هذه المعلومات كما سيرد لاحقاً ما يؤكد عبقرية القيادة في التخطيط للتحركات.

أما عربات نصف النقل بكاسي فقد استخدمت في ظروف أخرى.

كونت الجبهة الوطنية لجنة ضمت د. الفاضل الجاك ممثلاً لحزب الأمة وعلي محمود حسنين ممثلاً للحزب الاتحادي الديمقراطي، بالإضافة إلى كوادر من حركة الأخوان المسلمين يعاونهم عز الدين ميرغني ومحمد الأمين حامد وإبراهيم سعيد ومهدي إبراهيم وعبد الرحمن إبراهيم ومهدي حسين شريف وإبراهيم محمد خير والحاج مضوي محمد أحمد وحسن محمد على ومحي الدين عثمان وعزت عطا الله محمد ومحمد على سعيد وموسى مني وعبد الرحمن فرح ومحجوب الماحي وربيع حسنين السيد ود. يسن الحاج عابدين و إسماعيل حامد محمد

وإبراهيم أحمد عمر وحسن شيخ إدريس والزين أحمد عثمان ويسن عمر الأمام وعبد الرسول النور وبلال عوض الله ومحمد أحمد بيرس وعبد اللطيف الطاهر الجميعابي ومحمود أبشر.

استطاعت أجهزة الأمن احتجازَ بعض قادة الجبهة الوطنية بالقرب من ستاد الهلال بأم درمان في يوم 30/ 6/1976م، وعلى ضوء هذا التطور تراجع الآخرون للخروج لمنطقة الحشد في غرب أم درمان.

واجهت هذه التحضيرات التي تمت في الخارج، واكتمال وصول المقاتلين، واجهت هذه التحضيرات خللاً كبيراً في تحضيرات الداخل، ومع ذلك، استطاع قائد القوة العميد محمد نور سعد التحرك لتنفيذ الخطة وتمكنت قواته من السيطرة على معظم وحدات العاصمة، إضافة إلى بعض الأهداف الحيوية كالإذاعة والمطار ودار الهاتف، غير أن الحركة لم تستطع تشغيل الإذاعة أو إيجاد إذاعة بديلة كما كان مخططاً.

ومن المعروف أن بعض عناصر الجبهة الوطنية في الداخل حاولت تنبيه المواطنين عبر مكبرات الصوت من العربات إلى طبيعة الحركة إلا أن تأثير ذلك ظل محدوداً ولم يأت بنتائج تذكر.

صاحب ذلك التحرك خلل في منطقة الفرقة السابعة مدرعة بالشجرة، بالرغم من أن العميد محمد نور سعد يعلم أهمية تأمين هذا المعسكر باعتباره عمل في منطقة الشجرة قائداً لمصنع الذخيرة.

كان مقرراً اقُتحام هذا المعسكر من محورين، محور المنطقة الغربية اللواء الأول دبابات خفيفة صينية من طراز 622، ومحور المنطقة الشرقية اللواء الثاني دبابات ت 55 دبابة الاقتحام الروسية المتوسطة.

استطاعت القوة المتقدمة من محور منطقة اللواء الأول تنفيذ مهمتها مستخدمة الأسلحة الصغيرة ومدافع ال م ر د المحمولة " اربجي" بقيادة رأس المائة دفع الله.

أما القوة التي كلفت اقتحام منطقة اللواء الثاني دبابات فقد ضلت طريقها واستطاع قائد القوة في ذلك الوقت بالمنطقة الشرقية الرائد محمد صفي حسن الزين تحريك دبابات اللواء الثاني واحتواء الموقف في منطقة الشجرة، وبعد انطلقت هذه الدبابات لمساعدة بقية الوحدات لاحتواء الموقف، وكان على رأس

تحركات هذه الدبابات النقيب حمد الله والملازم أول شول ايواك.

استغل هذه الثغرة في منطقة المدرعات محمد الباقر أحمد النائب الأول لرئيس الجمهورية من مقره بالقصر الجمهوري والعميد محمد يحي منور قائد الاستخبارات العسكرية لاقتحام القيادة العامة مما أدى إلى مصرعه، وإلى وجود بعض القادة الآخرين في القيادة العامة.

واستطاع السيد بونا ملوال وزير الإعلام تأمين الاتصالات عبر وكالة السودان للأنباء، فتم الاتصال بإذاعة جوبا ومنها لإذاعة نيروبي، وكان للرسالة التي أذاعها النميري أثر في استعداء القوات المسلحة على " المدنيين" الذين كانوا يهاجمونها، إذ كانت تدافع عن شرفها العسكري.

بنهاية اليوم الرابع من شهر يوليو سُحقت الحركة تماماً وفُك إحتلالها لكل المناطق العسكرية والمدنية، وقبض على قائدها وهو في طريقه لاجتياز الحدود بواسطة بعض الأعراب بالقرب من مدنية الدويم، وقدم

لمحكمة عسكرية قضت بإعدامه.

تعرض معظم الذين شاركوا في حركة الثاني يوليو للتعذيب الشديد والإعدامات الجماعية دون محاكمات في منطقة الحزام الأخضر.

وشكلت محكمة لقادة الجبهة الوطنية بالخارج أصدرت أحكاماً غيابية من بينهم السيد الصادق المهدي.

لم يكتب الكثير عن هذه الحركة، ولم تتوفر لي وثائق يمكن الرجوع إليها اللهم إلا المعلومات التي تحصلت عليها من معسكر الشجرة في ذلك الوقت، إضافة إلى ما ورد في كتاب " الانقلابات العسكرية في السودان" لمحمد أحمد كرار.

وللتأكد من صحة ما ورد في كتاب محمد أحمد كرار اتصلت بالدكتور إسماعيل أبكر القيادي البارز في حزب الأمة، وأكد لي صحة المعلومة عن الكيفية التي وصل بها العميد محمد نور سعد إلى السودان سنار ثم إلى منطقة الحشد، وأضاف أنه استقى هذه المعلومة من السيد عبد الرسول النور وقال الدكتور إسماعيل أبكر أن كل الأطراف المعنية بهذا الحدث المهم في تاريخ الحركة الوطنية السودانية لم يكتبوا عنه.

## حول قيادة محمد نور سعد للعملية

يقول العميد عصام ميرغني في كتابه فقي صفحة 135:

" قائد العملية العميد محمد نور سعد غلب عليه التخصص الفني طوال خدمته العسكرية السودانية، بالطبع لم يكن يحظى بقدر واسع من ملكات وخبرات التخطيط القتالي وإدارة المعارك وقد انعكس ذلك بوضوح في ضعف ومحدودية الخطة وأسلوب إدارة قوته خلال سير المعركة" .

في هذا الكلام تجريح لا يليق بضابط كان ثاني دفعته (الدفعة السابعة)، وعمل باقتدار في المواقع التي أسندت إليه، وكان- أثناء قيادته لحركة الثاني من يوليو -76 في حجم المسؤولية العسكرية واستطاع- رغم القصور الكبير في الداخل-، القيام بالتنفيذ في الوقت المحدد واستطاع احتلال كل المواقع العسكرية والمدنية الحيوية عدا المدرعات للثغرة التي حدثت فيها لعدم وجود مرشدين للقوة المكلفة باقتحام المنطقة الشرقية.

ولعل من المناسب هنا تذكير العميد عصام ميرغني أن معظم قادة حركات المقاومة الشعبية كانوا من المدنيين ولعل في مثال الطبيب تشي جيفارا والمحامي فيدل كاسترو أسطع دليل على ذلك.

أورد العميد عصام ميرغني في صفحة 124 من كتابه معلومة يصحح بها ما ورد في كتاب د. منصور خالد " النخبة السودانية وإدمان الفشل" عن تصدي اللواء محمد الباقر أحمد للقيادة في ظل غياب القيادة الهرمية للجيش..

يقول العميد عصام ميرغني مصححاً د. منصور خالد، لم تكن كل القيادة الهرمية للجيش غائبة عن المسرح، فقد كان هناك العديد من القادة يتصدون لواجبهم.. وأيضاً كان هناك العديد من القادة الذين تواروا عن الأنظار في اللحظات القاتلة، ومنهم من اختفي تحت طبقات المراتب التي جلست فوقها (حماته)!!.

وتعليقي إن هذا الكلام غير لائق ومشكوك في صحته وفيه كثير من الشطط.

وقبل أن أنهي هذه السطور تبقى هناك مسؤولية المؤرخين الذين عليهم إزالة الاتهام المشين الذي ألصقه بالمقاتلين الطاغية الأجوف المدعو جعفر محمد نميري وزمرته وأبواقه في أجهزة الأعلام الكاذبة بوصفهم بـ "المرتزقة".

وما كان أولئك الشهداء الأبرار مرتزقة، وإنما مقاتلين سقطوا في مواجهة نظام ديكتاتوري فاسد، فأضيفت أسماؤهم إلى قائمة المناضلين في سبيل الحرية والديمقراطية والكرامة.

وأطالب أيضاً بملاحقة المجرمين الذين تورطوا في تعذيب وقتل أولئك الأبطال وتقديمهم للمحاكمة العادلة.

وأشير هنا بالكثير من الإعجاب للصمود الأسطوري للقائد دفع الله رأس المائة أمام آلة التعذيب التي أدارها بعض الضباط، فقطعوا أذنيه وسلموهما له قبل أن يطلقوا عليه النار فيسقط شهيداً، وكم كان مشهداً يليق بالأبطال وهو يخاطب الجنود الذين كانوا يحفرون "حُفراً" لدفن الشهداء: "وسعوا المراقد".

## القيادة الشرعية : الميلاد..الانشقاق

لم يقصر العميد عصام ميرغني في تضخيم الدور الذي لعبه في تكوين ما عرف بتنظيم "القيادة الشرعية" بل أن القارئ لسطور الجزء الذي خصصه لرواية تاريخ وظروف تكوين القيادة الشرعية، هذا القارئ يكاد يخرج بانطباع واحد مؤداه أن مؤسس التنظيم هو العميد عصام ميرغني ولنقرأ في صفحة 403:

" بعد مرور عشر سنوات أو أكثر قليلاً على ذلك التاريخ، أجد نفسي متأملاً في تطورات العمل المعارض ضد النظام الدكتاتوري الذي مثلته الجبهة الإسلامية، أو التجربة القاسية لهيمنة الإسلام السياسي على السودان.. أرى بوضوح ما مثله ذلك الاجتماع الطويل الذي شهدته أحدى ضواحي أديس أبابا في خريف العام 1990م. كان بحق ذلك الاجتماع مرحلة عبور كبيرة إلى توحيد نضال الشعب السوداني بكافة فعالياته السياسية وعلى اختلاف توجهاتها وليشمل كل رجال الوطن السوداني، من نمولي جنوباً وحتى سواحل البحر الأحمر شمالاً... كان ذلك اللقاء نقطة تحول كبيرة في تطور مسيرة التجمع الوطني الديمقراطي، ومؤشراً واضحاً لدخول الحركة الشعبية لتحرير السودان كطرف أصيل وفاعل فيه. وهو أيضاً البداية التي قادت فيما بعد للوصول إلى الاتفاق التاريخي على شكل سودان المستقبل في " مؤتمر القضايا المصيرية" الذي عقد في أسمرا بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ" .

بالعودة إلى الاجتماع موضوع الفقرة السابقة نقول أن ذلك الاجتماع انعقد في إطار محدود وبأجندة محددة وهي مناقشة تطوير العمل العسكري الذي بادر حزب الأمة- كأول فصيل في التجمع الوطني الديمقراطي- بإرسال مجموعة من كوادره إلى داخل السودان في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان ليكونوا نواة لمشروع عمل عسكري لإسقاط نظام الجبهة الإسلامية.

كان الغرض من الاجتماع المذكور الإفادة من العسكريين داخل وخارج الخدمة، خاصة وقد سبق للعسكريين التوقيع على ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي.

وأشار إلى ذلك الدكتور صديق بولاد قطب حزب الأمة الذي رتب عقد هذا الاجتماع بين حزب الأمة والحركة الشعبية والعميد أ.ح عصام ميرغني ممثلاً للمؤسسة العسكرية في إطار تطوير وتنسيق العمل العسكري بإسناده لكوادر القوات المسلحة السودانية.

وعليه، فإن توصيف العميد عصام ميرغني للاجتماع المذكور بأنه: مرحلة عبور كبيرة إلى توحيد نضال الشعب السوداني بكافة فعالياته السياسية وعلى اختلاف توجهاتها وليشمل كل أرجاء الوطن السوداني.. إلى آخره"، هذا التوصيف فيه تزيد ومحاولة غير موفقة لتحميل الاجتماع أكثر مما يحتمل.

في صفحة 407 من كتابه يشير العميد عصام ميرغني إلى وقوع المفاجأة الأولي في سلسلة مفاجآت عديدة بوصول العميد الهادي بشرى للقاهرة للانضمام لهيئة القيادة الجديدة.

والعميد المذكور- حسب إفادة د. صديق بولاد- وصل إلى لندن حيث التقى بالسيد مبارك المهدي ومنها سافرا للقاهرة واجتمعا بالفريق أول فتحي أحمد علي في الإسكندرية.

في رأيي أن وصول الهادي بشرى أو غيره من العسكريين المحسوبين على حزب الأمة أمر طبيعي لأن الحزب يحرص على تأمين مصالحه في إطار مشروع العمل العسكري الذي أتفق عليه والذي أسهم فيه حزب الأمة وبالتالي فانضمام الهادي بشرى لا غبار عليه.

إلا أن هذا لا يعني أن العميد الهادي بشرى كان الشخص المناسب للانخراط في هذا العمل، فالرجل تنقصه الحنكة والمرونة اللازمين للعمل السياسي، وبحكم طبيعة تفكيره المحدودة كان وبالاً على التجمع الوطني الديمقراطي وعلى القيادة الشرعية.

وكما بدا، فإن حزب الأمة لم يع الدرس من تجربة تعيينه للعميد الهادي بشرى مديراً لجهاز الأمن، إذَ أنه وضع معايير لاختيار الضباط لا علاقة لها بالعمل في جهاز يتطلب مميزات خاصة في العاملين فيه.

أدت تلك المعايير التي حددها العميد الهادي بشرى إلى اختياره لضباط محسوبين على حزب الجبهة الإسلامية استطاعوا أن يلعبوا دوراً مؤثراً في انقلاب 1989/6/30م.

في رأيي أن ما ذكره العميد عصام ميرغني عن الخطوات التي سبقت إعلان " القيادة الشرعية" يختلف كثيراً عن إفادة د. صديق بولاد التي تتناسب مع تسلسل الأحداث.

أنعش بيان الإعلان عن قيام تنظيم " القيادة الشرعية" عبر إذاعة

الجيش الشعبي لتحرير السودان في يوم 1990/9/25م الآمال في قرب الخلاص من نظام الجبهة الإسلامية الفاشي، وكانت له أصداء واسعة في الساحة السياسية.

وأجدني أختلف مع ما أورده العميد عصام ميرغني في صفحة 415 من كتابه بوصفه " انضمام قيادة الجيش للمعارضة سابقة فريدة من نوعها وتعبر من هذه القيادة لاعتقادها الراسخ في ضرورة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 30 يونيو 1989م خاصة وقد استغلت الجبهة الإسلامية القومية مذكرة الجيش للقفز للسلطة".

وفي رأيي أنها لم تكن مفاجأة، إذ كان للفريق أول فتحي أحمد علي القائد العام للقوات المسلحة والفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة الأركان (عمليات) مواقف وطنية شجاعة إلى جانب تطلعات الشعب السوداني.

ولعل في المقدمة التي كتبها الأستاذ التجاني الطيب للكتاب الذي حمل عنوان: " الفريق أول فتحي أحمد علي شهيد الديمقراطية والحرية" لعل في هذه المقدمة الكثير من الاعتراف بنضال الفريق أول فتحي أحمد على وتضحياته:

" وحتى بعد انقلاب 30 يونيو كان بوسعه أن يرضى بالامتيازات المقررة لقائد الجيش المتقاعد ولكن اختار طريق المقاومة الشريفة راكلاً تلك الامتيازات وتاركاً مقتنياته ومقتنيات أسرية كإنسان وكضابط، وهي مقتنيات كانت عزيزة عليه وقد صادرها زبانية النظام فيما صادروا. وذلك موقف لم يكن غريباً على رجل له تاريخ فتحي أحمد علي الذي

لم يكتف برفض العقلية الانقلابية بل شارك في معارضة دكتاتورية نميري وقاوم بالفعل انقلاب الجبهة ليلة 30 يوليو".

ورداً على أسئلة مكتوبة كنت وجهتها للفريق عبد الرحمن سعيد حول تكوين تنظيم " القيادة الشرعية" والخلافات التي عصفت به، قال في ردوده المكتوبة: " فكرة القيادة الشرعية انبعثت في اللحظات الأولى في تكوين التجمع وضرورة أن يكون هناك ذراع عسكري للتجمع يكون مسؤولاً عن أي عمل عسكري إذا ما استدعت الظروف الدخول في معارك مسلحة ضد النظام، الذي كان يتباهي بقوته ويتحدى الشعب السوداني بأجمعه بأن يكون السلاح هو أداة الحسم بين النظام والذين يعارضونه.

تبع ذلك اتصالات من عدة جهات بعدد من الضباط ليتم التحاقهم بالتجمع الوطني الديمقراطي في العمل كفصيل مسلح للقوة السياسية والمكونة للتجمع الوطني الديمقراطي و أوكلت مهمة الاتصال بالعسكريين للفريق أول (عليه رحمة الله) فتحي أحمد علي وشخصي والعميد أ. ح عصام الدين ميرغني طه وثلاثتنا كنا خارج السودان.

بدأنا في الاتصال بالأخوة الضباط الذين أحيلوا للتقاعد و أول من اتصلنا بهم كانت المجموعة التي تضم الضباط عبد العزيز خالد، عبد الرحمن خوجلي، عبد العظيم عوض سرور، ثم جاء اقتراح من السيد مبارك الفاضل بضم العميد الهادي بشرى باعتبار أنه يمثل حزب الأمة، في الوقت الذي لم نفكر فيها بتمثيل حزبي لهذا التنظيم.

بدأت أولى خلافاتنا في العمل بمشكلة بين الهادي بشرى من جهة،

وعبد العزيز خالد وعصام ميرغني من جهة أخرى، وكان كل طرف لا يثق في الطرف الأخر، وهذا الخلاف سبب لنا كثيراً من المشاكل والمعوقات إلى أن جاءت قصة الضباط الذين أرسلناهم إلى جنوب السودان كنواة للعمل العسكري بغرض التدريب (بقية القصة معروفه لديك).

هذه المشكلة تفاقمت كثيراً مما حدا بعبد العزيز خالد وعصام ميرغني الخروج من القيادة الشرعية ومحاولة تكوين تنظيم مناوئ أو بديل وقد حاول الإخوة في التجمع منهم فاروق أبو عيسى التجاني الطيب أحمد السيد حمد وآخرين التدخل لحل هذه المشكلة إلا أنهم لم يوفقوا وعلى أثر هذا الخلاف فارق العميد عبد العزيز خالد القاهرة متوجهاً إلى جدة حيث وجد بعض المؤيدين الذين مدوه بالمال وشجعوه على المضي قدماً فيما أقدم عليه.

في هذه الأثناء كان الأخوة في إريتريا قد تصاعد خلافهم مع النظام السوداني وكانوا يبحثون عن معارضين ليتبنوهم أسوة بما فعل النظام السوداني مع المعارضين الاريتريين داخل السودان.

كلف للقيام بهذا العمل ضابط شرطة سابق له علاقات مميزة مع النظام الارتري ويقيم في أسمرا (اللواء خليفة كرار) وفي عملية البحث عن المعارضين العسكريين وجد العقيد محمد عثمان الزبير الذي أشار إليهم للاتصال بعبد العزيز خالد وكان في ذلك الوقت أي محمد عثمان الزبير أحد أعضاء تنظيم التحالف.

تحرك عبد العزيز فوراً من جدة إلى أسمرا وقابل المسؤولين وقدم لهم

نفسه باعتبار أنه التنظيم العسكري الوحيد الذي يعمل لإسقاط النظام في السودان من خارج الوطن.

وبعد فترة وجيزة وبالتحديد في نهاية أبريل 1995م دعا الأخوة الاريتريون الفصائل الرئيسية في التجمع كما دعوا معهم عبد العزيز خالد إلى أسمرا للتفاكر في أمر معارضة النظام السوداني (الفصائل الرئيسية التي دعيت لهذا الاجتماع هي الحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الأمة، الحركة الشعبية لتحرير السودان، التحالف الوطني).

هذه الدعوة أثارت كثيراً من المشاكل في أوساط التجمع الوطني الديمقراطي وكادت أن تعصف به وخاصة أن التصنيف بأن هذه الأحزاب هي الرئيسية في التجمع إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً فقد قامت دولة اريتريا مؤخراً بدعوة بقية القوة السياسية المعارضة جميعها إلى اريتريا وناقشت معها نفس المواضيع.

هذه الحادثة أحدثت شرخاً عميقاً في القيادة الشرعية وخاصة من جانب الهادي بشرى الذي حاولنا معه كثيراً أن يُقدِرّ موقف اريتريا بعد رجوعهم واعتذارهم عن هذا الخطأ وتلقيهم معلومات خاطئة إلا أن الهادي بشرى رفض رفضاً باتاً أن يتفهم هذا الموقف و اتخذه ذريعة للخروج من التجمع بالتالي من القيادة الشرعية والرجوع للسودان وفي تكتم شديد دون مراعاة لكل ما كان يربطه بصديقه وصديق أسرته الفريق أول فتحي أحمد علي.

منذ ذلك التاريخ تبنت دولة اريتريا (التحالف الوطني) وأصبحت تميزه عن بقية القوى السياسية من عدة نواحي السياسية منها والإدارية

والعملياتية وأصبح وضع القيادة الشرعية في حالة يرثي لها خاصة عندما رفض قائد قوات التحالف التعامل مع القيادة الشرعية، ورفض بذلك أن تكون قواته المسلحة ضمن قوات التجمع تحت قيادة الفريق أول فتحي أحمد علي ما دفع فصائل أخرى أن تحذو حذو قوات التحالف وترفض العمل تحت القيادة العسكرية الموحدة.

وأتابع مع المؤلف: في إطار الصلة بحزب الأمة البداية الصعبة والانتظار القاتل ص 418 واقع الحال في رأيي كانت هي البداية الخاطئة والمستقبل المجهول.

ولقد بادر العميد ركن عصام الدين ميرغني بالاتصال بحزب الأمة حسب إفادته في منطقة الخليج في مقر عمله خارج السودان ولقد وجد هذا الاتصال ترحيباً من الآخرين في هيئة القيادة واستمر التواصل، وليقوم بدوره الفعال وقد تم ذلك للحاجة الماسة والملحة للتمويل اللازم لتحريك هذا العمل حتى يرى النور وواضح أن حزب الأمة قدم كل الدعم المطلوب لتحريك وإنشاء القيادة الشرعية ولقد أمن على ذلك عصام ميرغني في ص 419 عندما ذكر:

" تصادمت شخصيتا الفريق أول فتحي أحمد علي والسيد مبارك الفاضل المهدي منذ بداية الطريق كان مبارك الفاضل أكثر قيادات التجمع ديناميكية ومبادرة، ولقد اشرف ومول جميع خطوات قيام تلك القيادة الجديدة، وقام بالتوقيع على كل الاتفاقيات كممثل لحزب الأمة وعضو بالقيادة العليا للتجمع وساعد على تفوقه الواضح على الآخرين وجود قدرات مالية كبيرة وبالتالي تمكن من تحريك

الأشياء الساكنة.

ونعرض في هذا الزيارة وزير الدفاع الصيني ولقد سألت الفريق محمد زين العابدين عن ذلك وجاء رده كما هو موضح في الملحق.

وبالتأكيد أي حزب سياسي يلعب دوراً أساسياً في تمويل أي مشروع عمل يخدم العمل السياسي لا بد له من التفكير في أن تكون مفاتيح اللعبة بيده لكي يضمن خدمة مصالحه السياسية، وهذه حقيقة لا تحتمل أية مزايدة عليها.

لذا اعتقد أن السيد مبارك الفاضل المهدي كان حريصاً على أن تظل الصلة ثنائية بين حزب الأمة والقيادة الشرعية متعللاً بأهمية سرية العمل. وسار العمل على هذا المنهج إلى أن تم إعلان القيادة الشرعية في 25 سبتمبر 1990م من إذاعة الحركة الشعبية في أثيوبيا.

والملحق يشير إلى إعلان القيادة الشرعية وهذه هي في واقع الحال الترتيبات التي تزامنت مع تأسيس القيادة الشرعية، وفي رأيي لم تكن بداية موفقة لعمل يحتاج للدعم من كل القوى السياسية لأن الأعمال العسكرية في ساحات العمل الوطني عندما يكون ميلادها مرتبطاً بكافة القوى السياسية يكون لها دور حاسم في إدارة الصراع السياسي باستخدام القوة والشواهد على ذلك كثيرة في حركات التحرر الوطني في التاريخ المعاصر. كذا في اعتقادي كانت هي بداية خاطئة وأي بداية خاطئة يصعب التكهن بإمكانية تأثيرها في مجرى الأحداث السياسية مستقبلاً ولقد أشار العميد الركن إلى أن الدعم اللازم للقيادة الشرعية كان لا بد له أن ينتظر قرار التجمع الوطني الديمقراطي المرتقب في نهاية

عام 1990م (في بريطانيا مؤتمر التجمع الوطني الأول).

ولقد تمت هذه الخطوة في تأسيس عمل عسكري والذي لم يكن في ذلك الوقت أحد أجندة أعمال المعارضين السودانيين في التجمع الوطني الديمقراطي رغم وجود الحركة الشعبية لتحرير السودان بكل ثقلها العسكري المؤثر في الجنوب وهذا لا يمنع أن تكون هناك فصائل في التجمع الوطني الديمقراطي لها رؤية للعمل العسكري ولكن لم يتبلور على مستوى حيز التنفيذ على الساحة السياسية بصورة فعالة.

الملاحظة الهامة في ذلك الوقت أن كل القوى السياسية في التجمع الوطني الديمقراطي كانت تعاني من عجز مالي عدا حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي وهذه القوى السياسية لم يكن لديها تصور محدد عن العمل العسكري و كيفية استخدامه لإسقاط النظام الحاكم في السودان والتجمع على حسب معرفتي ليست لديه مالية جاهزة لتحريك أي عمل بل أذكر عندما وصلت للقاهرة في مطلع يونيو 1991م وكنت أسهم بالكتابة في (جريدة السودان) وكنت أعلم من القائمين عليها صعوبة أن يوفروا الاحتياجات المادية لها كل أسبوع وهو مبلغ في ذلك الوقت لا يتجاوز المائة دولار. أما ذلك الاجتماع الذي أشار إليه وبأنه سيعقد في نهاية عام 1990م في لندن فهو لم ير النور إلا في فبراير 1992م وهو مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي الأول وفيه إتُفِق على استخدام العمل العسكري لإسقاط النظام دون توفير أية إمكانيات مادية لذلك.

وأتوقف عند حديث العميد الركن عصام الدين ميرغني؟؟ عن

جدول أسبقيات القيادة الشرعية مع الإصرار على تنفيذه بعد الإعلان العسكري في 25 سبتمبر 1990م والذي جاء في أربعة بنود وهي:

1. تكثيف الاتصالات والإعلام والعمل التنظيمي السري داخل القوات المسلحة ووسط الضباط المتقاعدين لبناء تنظيم القيادة الشرعية داخل الوطن، وتطوير العمل لتنفيذ عملية " أنا السودان" .

2. التحرك السياسي والدبلوماسي في الخارج ووسط الجاليات السودانيين في المهجر لاستقطاب الدعم والمساندة.

ج. تطوير العلاقة وتفعيل العمل في التجمع الوطني الديمقراطي لحشد إمكانيات وقدرات كل فصائله في مساندة ودعم القيادة الشرعية، ولحشد كل الكوادر المستنيرة في الداخل للمشاركة في العمل السياسي والعسكري.

د. تطوير وتثمين العلاقة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان لتوحيد النضال المشترك ولدفعه في اتجاه وقف الحرب وتحقيق السلام ووحدة السودان.

واتفق معه على ما جاء في البنود أ، ب، ج أعلاه ولكن أتوقف عند البند " د" والذي بنص على الاتفاق مع الحركة الشعبية والذي تم في يوليو 1990م حينما ذهب أبو غسان لأديس أبابا بصحبة حزب الأمة وتحديدٍ مع مبارك الفاضل ودكتور صديق بولاد ولم يكن في هذا الإطار ولقد تعرضت لذلك سابقاً أما عن انضمامي للقيادة الشرعية في مطلع يونيو 1991م شاركت في أول اجتماع مع الحركة الشعبية في نيروبي في النصف الثاني من يوليو 1991م وكان معي وقتها الفريق عبد الرحمن

سعيد والعميد ركن عبد العزيز خالد في أول اجتماع احضره مع قائد الحركة الشعبية الراحل العقيد الدكتور جون قرنق وكان النقاش في إطار العمل العسكري وتأسيس معسكرات التدريب داخل السودان في الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية مع استغلال كافة ما يتوفر من رصيد للقيادة الشرعية من قوة بشرية خارج الخدمة مع استغلال الظروف الملائمة لمخاطبة القوات العاملة للانخراط في العمل لإجهاض نظام الجبهة الإسلامية كانت النوايا والتدابير للعمل باستخدام القوة وكانت هناك أفكار كثيرة في هذا الإطار ولم يحدث أن تعرضنا للعمل في اتجاه وقف الحرب وتحقيق السلام ووحدة السودان لأن أساساً الجبهة القومية الإسلامية كانت هي القوة السياسية الوحيدة التي تعترض على اتفاق السلام في السودان والذي توصل إليه قرنق الميرغني في نوفمبر 1988م وتسعى لتأجيج نار الحرب في الجنوب بل ذهبت لأكثر من ذلك باستيلاءها على السلطة وأصبحت الحرب عند وصولها للسلطة حرب للتطهير العرقي واذكت نار الفتنة الدينية لذا لم يكن على الإطلاق في أجندة القيادة الشرعية الدخول في أي حوار معها مهما كانت الظروف وحديث عصام في هذا الحيز لا علاقة له أصلاً بالقيادة الشرعية كما ورد في كتابه وهذه عادته في التوثيق نجد الكثير من عدم الدقة والواقعية والمصداقية وقائد القيادة الشرعية الشهيد الفريق أول فتحي أحمد علي أمن على ذلك في لقاء القيادة الشرعية مع الحركة الشعبية في الفترة من 21 إلى 23 ديسمبر 1990م في حديث اسوكي. جنوب غرب توريت- واكتفي من بالآتي:

" أننا نعتبر أن هذا الانقلاب هو انتكاسة للسودان لابد من التغلب عليه بكل السبل ومهما كانت التكاليف ونعتبره أيضاً الخطوة الأولى في تفتيت السودان المعروف ومزيجه ومزاجه المعروف في كل أنحاء العالم، لذا نعمل جاهدين أن تكون هذه الخطوة هي الأخيرة بأذن الله. فمبلغ عملنا أن الجبهة الإسلامية القومية قد قررت فصل الجنوب ولكنها تخشى من تبعات إعلان ذلك.

قادها ذكاؤها القاصر على أن تترك الأمر يأتي من جهة أخرى أياً كانت تلك الجهة.

وقد تركت أمر الإخراج لأعلامها وعناصرها في الجيش ليصبح الأمر في نظر الناس أنها مواقع تسقط أو تخلي حتى يصبح الجنوب كواقع مفصولاً.

هذا الجزء من الحديث المطول الذي خاطب به الشهيد الراحل الفريق أول فتحي أحمد علي الحركة الشعبية في أسوكي يعبر عن رؤيا القيادة الشرعية في إطار التنسيق مع الحركة الشعبية ولقد ذهب الراحل الشهيد في مطلع حديثه في ذلك الاجتماع بأن أشار قائلاً:

" فقد كانت هيئة القيادة و الإدارات وأفرع القيادات والأسلحة نفسها في أواخر يونيو 1989م لتستقبل اليوم الرابع من يوليو 1989م، والذي كان الشعب السوداني يستعد للاحتفال تدشيناً لعهد جديد يوقف نزيف الدم ويأتي بالسلام والمحبة.

كنت أنتظر حضوركم للخرطوم لننظر في أمر إعادة بناء قوات مسلحة تنشأ في واقع جديد بمعني الكلمة أن قُدِر لتلك المقابلة أن تتم.

هذه المقتطفات أعلاه من حديث قائد القيادة الشرعية الراحل الفريق أول فتحي أحمد علي في أسوكي هو برنامج عمل القيادة الشرعية مع الحركة الشعبية.

تحدث العميد عصام الدين ميرغني في أخر صفحة 418 عن احتمالات هيمنة الحزبين على القيادة الشرعية وفقدان التوجه القومي مع احتمال التنافس الحزبي بين الحزبين الكبيرين للسيطرة عليها وبسط نفوذها على القيادة الشرعية ولا أتفق معه في وجهة نظره هذه لأنه سبق للحزبين تأسيس عمل عسكري لمواجهة دكتاتورية مايو ولقد قام ذلك العمل على أكتاف الراحل الشريف حسين زين العابدين الهندي ولقد تنازل عن رئاسته للسيد الصادق المهدي عند انضمامه للمعارضة في الخارج في اللحظات الأخيرة، وكان ذلك العمل في رأيي قمة الاتفاق من حيث التحضير والتنفيذ لنقل القوات للداخل والإخفاق يرجع فيه لقيادات الداخل لأنها لم تقم بواجباتها كما هو متفق عليه ولم يوثق لذلك الحدث المهم لذا فأنا لا أتفق مع كندا الإحساس وهذه وجهة نظر ليس لها ما يبررها في الواقع وأورد هذه الفقرة في ص 419 والتي جاء فيها:

تصادمت شخصيتا الفريق فتحي أحمد علي والسيد مبارك الفاضل ولنهاية الفقرة وفيها حديث عن زيارة وفد من السودان للصين واحتمالات تعيين الفريق محمد زين العابدين قائداً عاماً وعدد من الموضوعات.

ولقد رأيت إبراز هذه الحقائق فيما يختص ببعض المحاور وفيها

الرجوع لسعادة الفريق محمد زين العابدين نائب رئيس هيئة الأركان للإدارة وكان ضمن ذلك الوفد وتوجهت إليه بالعديد من الأسئلة وقرأت عليه ما ورد في هذه الفقرة وقد جاءني رد من سيادته وهو ما أشرت إليه سابقاً الملحق.

وأكتفي بهذا القدر فيما يتعلق بفترة تأسيس القيادة الشرعية وهي بالتأكيد أغفلت كثيراً من التفاصيل مكتفياً بهذه الإضاءة علها تكون رصيداً ملائماً للتوثيق لتلك الفترة بقدر المستطاع.



فاروق أبو عيسى



الفريق أول / فتحي أحمد علي



الفريق عبدالرحمن سعيد

## المحور الثاني حول دور حزب الأمة في مرحلة تكوين القيادة الشرعية

### شهادة د. صديق بولاد

شهادة الدكتور صديق بولاد للتاريخ في هذه المرحلة

أرسلت للدكتور صديق بولاد ما وعدته به وقد قام مشكوراً بإفادته للتاريخ فيما يتعلق بتأسيس القيادة الشرعية وجاءت أقواله في هذا الموضوع لتؤكد ما ذهبت إليه منذ كتابتي للوقفة الأولى بأن صديقي العميد عصام الدين ميرغني لا يتحرى الدقة والأمانة فيما ذهب إليه في كافة الموضوعات التي تعرض لها بالتسجيل فله مني الشكر أجزله.

يقول د. صديق بولاد:

كان اللقاء الذي تم في أبو ظبي في النصف الأول العام 1990م بين المغفور له الفاتح سلمان القيادي في حزب الأمة والفريق عبد الرحمن سعيد و العميد عصام الدين ميرغني طه هو الخطوة الأولي في تكوين ما عرف فيما بعد بـ " القيادة الشرعية" .

في هذا اللقاء جرى تداول ما يجري في السودان بعد انقلاب الجبهة الإسلامية القومية، وجرى بحث كيفية انطلاق العمل العسكري ضد النظام المذكور.

ثم سافر المغفور له الفاتح سلمان والفريق عبد الرحمن سعيد إلى لندن والتقيا بالسيد مبارك الفاضل المهدي وعاد الفريق عبد الرحمن سعيد إلى أبو ظبي، وفي هذه الأثناء وصل اللواء الهادي بشرى إلى لندن، التقي بالسيد مبارك المهدي، وتفاكرا في الموضوع نفسه.

ثم سافر السيد مبارك المهدي واللواء الهادي بشرى إلى مصر واجتمعا بالمغفور له الفريق أول فتحي أحمد علي في الإسكندرية.

في تلك الفترة كنت مسئولاً عن مكتب حزب الأمة في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا (يقع المكتب في شارع بولي وافتتح في 26 مارس 1990م) هاتفني السد مبارك وطلب مني ترتيب زيارة للعميد عصام الدين ميرغني إلى أديس أبابا وبالفعل وصل العميد عصام إلى أديس أبابا قادماً من أبو ظبي حيث كان يعمل خبيراً عسكرياً.

وكنت في استقبال العميد عصام الدين في المطار، قبل هذه التحركات عقدت الاجتماعات الأولى في القاهرة لتكوين التجمع الوطني الديمقراطي في الخارج ضمت هذه الاجتماعات السادة:-

محمد الحسن عبد الله يسن، الدكتور أحمد السيد حمد عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، الدكتور سليمان الدبليو، الدكتور صديق بولاد، الفاتح سلمان، حسن أحمد الحسن وصلاح جلال عن حزب الأمة، الدكتور لام أكول، والدكتور منصور خالد، ياسر عرمان عن الحركة الشعبية، والدكتور عز الدين علي عامر عن الحزب الشيوعي.

سبق هذه الخطوة الاتفاق الذي تم بين حزب الأمة و الحركة الشعبية في فبراير 1990م ثم تتابعت الاجتماعات.

فوصل إلى أديس أبابا السادة:

مبارك المهدي والدكتور عز الدين علي عامر والدكتور منصور خالد وتيسير مدثر.

لم يكن أحد يعلم بوجود عصام الدين ميرغني في أديس أبابا،

وبالتالي فإنه لم يشارك في أي من الاجتماعات التي عقدت في تلك الفترة. أقام ممثلو فصائل التجمع الوطني الديمقراطي في فندق هيلتون. حيث كان يحل وزراء خارجية الدول الأفريقية لحضور المؤتمر الدوري لوزراء الخارجية الأفارقة، إذ رأينا أن نفيد من وجودهم لإجراء اتصالات حول الوضع في السودان.

في تلك الأثناء كان الدكتور جون قرنق موجوداً في أديس أبابا ومن جانبي كنت أتولي مسئولية التنسيق لاجتماعات التجمع الوطني الديمقراطي وأجريت في تلك الفترة تعديلات لميثاق التجمع الوطني الديمقراطي ومن ثم أرسل الميثاق المعدل للسودان للموافقة حتى ذلك الوقت لم يعلن التجمع الوطني الديمقراطي عن انطلاق العمل العسكري، إذا لم تكن لدية رؤية محددة لذلك العمل.

وبالنسبة لحزب الأمة كان لدينا نواة لعمل عسكري تمثل في وصول عشرة من كوادر حزب الأمة إلى أديس أبابا حيث كنت في استقبالهم، ومن ثم انتقلوا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية في جنوب السودان لتلقي التدريب العسكري، وفي مرحلة لاحقة شاركت هذه الكوادر في العلميات العسكرية التي انطلقت في شرق السودان.

كان حزب الأمة يرى أن يكون العمل العسكري موحداً وذلك لخطورته، وأن تكون القوات المسلحة السودانية طرفاً فيه، أخذين في الاعتبار تجربة يوليو 1976م، كما كان رأي الأمة أن يقود العمل العسكري ضباط سودانيون يكون انتماؤهم قومياً في المقام الأول. طرحنا هذه الرؤية في اجتماعاتنا مع الحركة الشعبية ومع العميد عصام

الدين ميرغني. وتضمنت هذه الرؤية أنه لا بد من منح القوات المسلحة السودانيين الفرصة لتصحيح الوضع الذي نتج عن وقوع انقلاب فاقد للشرعية. على أن تساند القوى السياسية هذا التوجه والخص رؤية حزب الأمة في التالي:

1- توحيد العمل العسكري.

2- المحافظة على قومية القوات المسلحة حتى لا تتجزأ البلاد إلى سلسلة من الحروب.

وفي أعقاب ذلك عقد اجتماع في أديس أبابا ضم الدكتور جون قرنق ودنق ألور من الحركة الشعبية، ومبارك المهدي وصديق بولاد من حزب الأمة، والعميد عصام الدين ميرغني ممثلاً لقطاع العسكريين الذين التقى بهم المغفور له الفاتح سلمان في أبو ظبي ومبارك المهدي في لندن والإسكندرية.

حتى ذلك الوقت كان تحرك حزب الأمة والحركة الشعبية محاطاً بالسرية وذلك لأن العمل مازال في بداياته وفي طور النقاش والحوار من هنا كان حرصنا في حزب الأمة على سرية التحرك وضماناً لتماسكه وتحوله إلى مشروع واضح المعالم ومحدد الأهداف كانت رؤية الحركة الشعبية قريبة من رؤيتنا.

من جانبه... رحب الدكتور جون قرنق وأعرب عن استعداد الحركة الشعبية لتقديم كلما في وسعها لإنجاح هذا العمل وأكد حرصه على قومية العمل العسكري.

بعد أسبوعين من هذا الاجتماع، وصل الفريق عبد الرحمن سعيد

إلى أديس أبابا وواصلنا الحوار مع الحركة الشعبية حيث تم التأكيد على المبادئ التي اتفق عليها من قبل.

وفي الإسكندرية اجتمع الفريق أول فتحي أحمد ومبارك المهدي واللواء الهادي بشرى ووافق الفريق أول فتحي على فكرة انطلاق العمل العسكري وأعرب عن استعداده لقيادة هذا التحرك إلى جانب زملاءه العسكريين.

ثم تواصلت الاجتماعات على نحو ايجابي ولقيت الفكرة قبولاً من العسكريين، فأنضم العقيد تاج السر العطا الذي كان موجوداً في السعودية إلى تنظيم القيادة الشرعية.

في هذه الأثناء بدأنا اتصالات مكثفة لتطوير هذا التحرك وبلورته فتحدد يوم 1990/9/25م موعداً لإعلان بدء انطلاق العمل العسكري عبر مؤتمر صحفي عالمي يعقد في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا بدا حزب الأمة والحركة الشعبية اتصالات مكثفة مع السلطات الأثيوبية لترتيب إعلان الحدث.

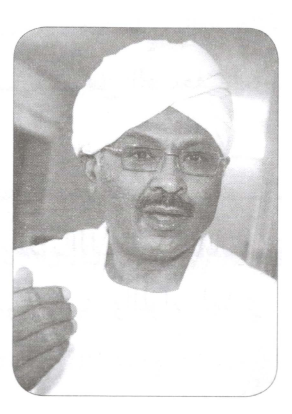
وضعنا الدعوة لكل مراسلي الصحافة العالمية الموجودين في أديس أبابا إلى جانب عدد من الصحفيين السودانيين والمصريين وهم الأساتذة:

السر سيد أحمد، عثمان ميرغني، مصطفي بكري، طارق حسن، وسعيدة رمضان.. ووصل إلى أديس أبابا الفريق أول فتحي أحمد علي والفريق عبد الرحمن سعيد واللواء الهادي بشرى والمغفور له الفاتح سلمان.

وعند اكتمال الترتيبات ناقشنا مع الحركة الشعبية مسألة إخطار السيد محمد عثمان الميرغني بالإعلان الوشيك وبالفعل أخطر السيد الميرغني قبل يومين من الإعلان.

أجرى حزب الأمة اتصالات مكثفة في هذا الاتجاه، و إتفق الفريق أول فتحي أحمد علي مع السيد الميرغني على إرسال مندوب يمثل سيادته لحضور المؤتمر الصحفي وبالفعل وصل المغفور له الأستاذ علي أبو سن إلى أديس أبابا ممثلاً للسيد الميرغني.

ترددت السلطات الأثيوبية في الموافقة على عقد المؤتمر الصحفي الذي سيتم من خلاله إعلان انطلاقة العمل العسكري خوفاً من أن يتسبب ذلك في إحداث المزيد من التدهور في علاقات النظام الأثيوبي مع نظام الجبهة الإسلامية ولعل مرد موقف السلطات الأثيوبية المذكور يعود إلى الحشد الإعلامي الذي كان سيقوم بتغطية إعلان انطلاق العمل العسكري، إلا أنهم سمحوا لنا ببث إذاعي يتم من خلاله بث بيانات ونداءات التجمع الوطني الديمقراطي.



السيد مبارك الفاضل

## أسباب فشل عملية "أنا السودان"

هذه العملية تم التخطيط لها كاملاً خارج السودان تحت ظروف نعلمها جميعاً وهي القبضة الأمنية التي انتهجها النظام منذ بداية مشواره في السلطة.

- لم تكن المعلومات متوفرة تماماً عما يجري داخل السودان وخاصة داخل القوات المسلحة.
- تحركات المعارضة في الخارج كانت مكشوفة تماماً ولم تحظ بأية سرية.
- كانت هنالك عدة جهات تشارك في هذا العمل لم يختبر مدى صدقيتها كما كانت هناك جهات رخوة لم تستطع الصمود أمام التعذيب والاستجواب.
- الخطة لم تخضع لدراسة دقيقة خاصة التوقيتات والتكليفات.
- الكم الهائل من الأفراد المكلفين بالتنفيذ وعدم مراعاة تأمينهم.
- عدم وجود قيادة بداخل السودان للقيام بأمر التنفيذ.
- الرقعة الشاسعة التي تقرر العمل فيها وتمتد من الفاشر غرباً، عطبرة شمالاً دون وجود جهة منسقة بين الجهات المختلفة.

# النص الحرفي للأحكام الصادرة في حق العسكريين والمدنيين المتهمين بمحاولة الانقلاب العسكري

فيما يلي النص الحرفي للبيان الذي أصدرته السلطات السودانية حول الأحكام التي أصدرتها محاكم عسكرية سرية بحق مجموعة كبيرة من العسكريين والمدنيين اتهموا بتدبير محاولة انقلابية في أغسطس الماضي.

سبق أن صدرت عدة بيانات حول مؤامرة أغسطس 1991م الانقلابية ووعدنا المواطنين الكرام بأن المتهمين سيقدمون إلى محاكمة عادلة وقد ثبت من خلال التحقيقات التي تمت ومن خلال أقوال المتهمين أمام المحاكم " ثبت ارتباط عناصر هذه المؤامرة بقوى التمرد والعمالة والطائفية الحزبية البغيضة وما يسمى بمجموعة أنا السودان المندحرة كما ثبت ارتباطهم بقوى خارجية معادية للسودان وتوجهه الحضاري" .

هذا وقد فرغت المحاكم وأصدرت أحكامها كالآتي:

2- عميد مهندس (م) علي التيجاني فضل الله، الإعدام رمياً بالرصاص.

3- عميد (م) محمد أحمد الريح، الإعدام رمياً بالرصاص.

4- عميد (م) هاشم الخير هاشم الإعدام رمياً بالرصاص.

5- عقيد بحري (م) أحمد علي بابكر جكنون الإعدام رمياً بالرصاص.

6- عقيد ركن أحمد خالد فضل الله التجريد والطرد من القوات المسلحة والإعدام رمياً بالرصاص.

7- مقدم (م) عمر محمد عبد المجيد، الإعدام رمياً بالرصاص.

8- عبد الرحمن عبد الله نقد الله الإعدام شنقاً حتى الموت.

9- عبد اللطيف الطاهر الجميعابي، الإعدام شنقاً حتى الموت.

10- عبد الله حسن عبد الكريم، الإعدام شنقاً حتى الموت.

11- نصر محمد فرح، الإعدام شنقاً حتى الموت.

12- لواء (م) محمد عثمان عبد الله الحليفي، السجن عشرون عاماً.

13- عميد طبيب (م) سيد عبد القادر قنات السجن عشرون عاماً.

14- مقدم طيار حمدتو حسن إبراهيم، التجريد من الرتبة والطرد من القوات المسلحة والسجن عشرون عاماً.

15- مقدم (م) عادل أحمد محمد الحاج، السجن عشرون عاماً.

16- عمر محمد عمر، السجن عشرون عاماً.

17- عقيد الفاضل صالح حمزة، التجريد من الرتبة والطرد من القوات المسلحة والسجن اثنا عشر عاماً.

18- عقيد عبد الكريم أحمد عبد الله، التجريد من الرتبة والطرد من القوات المسلحة والسجن عشرة أعوام.

19- عقيد (م) مصطفى يوسف التني السجن عشرة أعوام.

20- عقيد بحري (م) عبد الله عمر الأمين، السجن عشرة أعوام.

21- رقيب تاور عثمان تاور، التجريد من الرتبة والطرد من القوات المسلحة والسجن عشرة أعوام.

22- بدوي الشيخ مصطفى، السجن عشرة أعوام.

23- عميد (م) سيد حمودة حبيب الله، السجن سبعة أعوام.

24- عقيد بحري (م) محمد بشير محمد بشير، السجن خمسة أعوام.

25- مقدم طيار (م) محمد آدم موسى، السجن خمسة أعوام.

26- إبراهيم موسى حمدان، السجن خمسة أعوام.

27- معتصم قرشي أحمد جامع، السجن خمسة أعوام ومصادرة المكتب التجاري الذي كان يستخدمه في الاتصالات الخارجية الخاصة بالمؤامرة لصالح الحكومة.

28- عميد (م) شرف الدين علي مالك، السجن 3 أعوام.

29- عقيد (م) عبد الوهاب دفع الله هباني السجن 3 أعوام.

30- عقيد (م) جميس بول كوال السجن 3 أعوام.

31- رقيب إدارة حامد شقة حامد، التجريد من الرتبة والطرد من القوات المسلحة والسجن 3 أعوام.

32- عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن، السجن 3 أعوام.

-33 لواء (م) ميرغني بابكر بتي، السجن عامان.

34- عقيد بحري (م) معتصم عبد الله العجب، السجن عامان.

39- رقيب أول البشاري الغالي الضيف، السجن عام واحد.

40- لواء (م) علم الهدى محمد شريف، السجن عام واحد.

41- عقيد (م) فاروق محمد زيادة السجن عام واحد.

42- مقدم (م) الأمين بره، السجن عام واحد.

43- رقيب كاتب علي ازيرق، التجريد من الرتبة والطرد من القوات المسلحة والسجن عام واحد.

44- رقيب كاتب شرف الدين آدم، التجريد من الرتبة والطرد من القوات المسلحة والسجن عام واحد.

45- عقيد يحيي جمال عثمان، التجريد من الرتبة والطرد من القوات المسلحة والسجن ستة أشهر.

46- وكيل عريف قادم أغبش، التجريد من الرتبة والطرد من القوات المسلحة والسجن ستة أشهر.

47- لواء (م) أحمد البشير أحمد، حسن السير والسلوك لمدة عامين وفي حالة الإخلال السجن 5 أعوام.

48- عقيد (م) صديق عبد العزيز، حسن السير والسلوك لمدة عامين وفي حالة الإخلال بذلك يسجن 5 سنوات.

49- مقدم (م) سر الختم جعفر حسن السير والسلوك لمدة عامين وفي حالة الإخلال بذلك يسجن 5 سنوات.

50- لواء شرطة (م) خليفة كرار بله، البراءة.

51- عقيد (م) محمد هاشم محمود، البراءة.

52- عقيد (م) محجوب عابدين محجوب البراءة.

53- مقدم محمد بشير النور، البراءة.

54- مقدم (م) عبد المعروف محمد حمد، البراءة.

55- سيد عابدين عوض الله، البراءة

56- حماد الطاهر تاور حماد، البراءة.

هذا وقد رفعت الأحكام للسيد رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني القائد العام لقوات الشعب المسلحة للتصديق وقرر سيادته وفقاً لنص المادة 2/114 من قواعد إجراءات قانون القوات المسلحة لسنة 1405هـ المادة 84 من قانون القوات المسلحة لسنة 1406 هـ والمادة 257 من قانون الإجراءات من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1983م تخفيض عقوبة الإعدام إلى عقوبة السجن المؤبد لكل المحكومين بالإعدام وتخفيض عقوبة الإعدام على المقدم (م) عمر محمد عبد المجيد لتكون عشرة سنوات وتخفيض عقوبة السجن من المذكورين أدناه على النحو الآتي:

1- لواء (م) محمد عثمان عبد الله حليفي، السجن 15 سنة بدلاً عن 20 سنة.

2- عميد طبيب (م) سيد عبد القادر قنات، السجن سنتان بدلاً عن 20 سنة.

3- عقيد ركن (م) الفاضل صالح حميدة، السجن 10 أعوام بدلاً عن 12 عاماً.

4- عقيد ركن (م) عبد الكريم عبد الله عبد الكريم، السجن 7 سنوات بدلاً عن 10 سنوات.

5- عميد (م) سيد حمودة حبيب الله السجن سنتان بدلاً عن 7 سنوات.

6- مقدم (م) عادل أحمد محمد الحاج، السجن 10 سنوات بدلاً عن 20 سنة.

7- مقدم طيار (م) حمدتو حسن إبراهيم، السجن 15 سنة بدلاً عن 20 سنة.

هذا وقد تم إعلان المحكومين بالإحكام الصادرة في حقهم وفقاً لقواعد الإجراءات العسكرية بعد التصديق عليها من السلطة المؤيدة.

جريدة الاتحاد الإماراتية

عدد 1991/12/6م

## أسمرا... هل كانت الخيار الأفضل؟

وحول اختيار التجمع الوطني الديمقراطي للعاصمة الاريترية أسمرا كمنطلق لنشاطاته السياسية والعسكرية يري الفريق عبد الرحمن سعيد أن هذا القرار لم يدرس بصورة جيدة ذلك أن معرفة السلطات الاريترية بالسودان ومجريات السياسة فيه يكاد يكون معدوماً، وعزا الفريق عبد الرحمن سعيد اختيار التجمع الوطني الديمقراطي للعاصمة الاريترية أسمرا كنقطة انطلاق لأنشطته إلى عدم تقديم المصريين أي نوع من أنواع المساعدة للمعارضة يمكنها من البقاء في مصر.

ويؤكد الفريق عبد الرحمن سعيد أن النظام الاريتري كان يتدخل في القرارات الحاسمة لبعض الفصائل ما خلق نوعاً من مراكز القوى في هذه التنظيمات وبدأت الصراعات القبلية واضحة في قرارات بعض الفصائل.

وأضاف أنه يمكن الإشارة في هذا السياق إلى موقف قوات البجا المحيرّ من منبر القاهرة التي كانت قوات البجا تشارك فيه إلى آخر لحظة وفوجئ الجميع بانسحابهم من التفاوض كأنما هناك جهة ما أملت عليهم هذا الموقف.

وهناك موقف عبد الواحد محمد نور ومني أركو مناوي وحماستهما لدى وصولهما إلى أسمرا ثم تلاشي تلك الحماسة سريعاً.

## ملاحظات حول ما ورد في كتاب "سقوط الأقنعة"

اطلعت على كتاب الأستاذ فتحي الضو: "السودان سقوط الأقنعة سنوات الخيبة والأمل".

والكتاب جهد مقدر في التوثيق لفترة قريبة من تاريخ الحركة السياسية السودانية.

كان لدي مجموعة ملاحظات على مجمل ما جاء في الكتاب، إلا أنني أكتفي هنا بالتعرض لما ورد في كتاب الأستاذ فتحي الضو تحت عنوان: " الشرعية من المهد إلى اللحد"، في الفصل الثاني من الكتاب.

اتصلت بالأستاذ فتحي الضو وتحدثت إليه بكثير من الإفاضة و الصراحة، وكان لا بد من التعليق على ذلك لأن مرجعية الأستاذ فتحي الضو كان كتاب العميد عصام ميرغني " الجيش السوداني والسياسة" الذي نحن بصدد تفنيد ما جاء فيه من معلومات وآراء.

أوضحت للأستاذ فتحي الضو أن كتابه تضمن كثيراً من الإجحاف للقيادة الشرعية ولو كلف نفسه الاتصال بالطرف الآخر لجاءت الصورة مكتملة واعتقد أنه لم يوفق في اختيار العنوان " الشرعية من المهد إلى اللحد".

بالإضافة إلى ذلك أورد في نهاية كتابته للمشهد الثاني في صفحة 197:

" أن الحديث عن تلك السلبيات يستند على شواهد الأمر الواقع التي سردناها. رغم أن قادة القيادة الشرعية يمكنهم التبجح بأطنان

من الملفات النظرية، لكن أحداً لا يستطيع أن يكابر ويقول بأنها لم تكن سوى حبر على ورق".

بالتأكيد أن اختزال جهد أفراد القيادة الشرعية في هذه الخاتمة فيه كثير من التجني والتطاول وهو ما اعتدنا عليه من العميد عصام ميرغني الذي كان يردد أنه من صنع القيادة الشرعية وأنه من سيحطمها..

وكنت أقول لعصام ميرغني- بحكم الصداقة- أنك أسهمت في هذا العمل وهذا رصيد يشرفك في مسيرة عملك العام.

وبما أن الحديث عن " القيادة الشرعية" مازال مستمراً، فإنني أكتفي بالإشارة إلي بعض الوقائع التي أرى أنها ضرورية لتوضيح ما أورده الأستاذ فتحي الضو في كتابه.

1- التنسيق في إطار فتح قنوات الاتصال بحزب الأمة في الخارج قام به الدكتور أحمد عز الدين بمنطقة الخليج وقد اتصل بي مؤخراً وأفادني شفاهة عن الإجراءات الأولية التي بدأت بلقاء في أبو ظبي تبعه تحرك الفريق عبد الرحمن سعيد إلى لندن للقاء السيد مبارك المهدي وبعدها إلى أديس أبابا التي سافر إليها العميد عصام ميرغني ثم إلى الإسكندرية (محطة التأسيس) ثم إلى أديس أبابا حيث كان من المفترض عقد مؤتمر صحفي للإعلان عن قيام تنظيم " القيادة الشرعية"، إلا أن المؤتمر لم ينعقد فكان أن أعلن عن قيام التنظيم عبر إذاعة الحركة الشعبية في يوم 1990/9/25م.

2- فكرة مشروع العمل العسكري في ما عرف بـ "القيادة الشرعية" بدأت في منطقة الخليج، أما تأسيس القيادة – حسب إفادة الآخرين-

وعلى وجه الخصوص الفريق عبد الرحمن سعيد فقد تأسست في الإسكندرية، واقترح الاسم الفريق أول فتحي أحمد علي.

3- من المؤكد أن حزب الأمة لعب دوراً أساسياً في قيام تنظيم " القيادة الشرعية" وكنت ذكرت ذلك وفقاً لإفادة الدكتور صديق بولاد القيادي في حزب الأمة الذي كان ضمن أول مجموعة عسكرية أرسلها حزب الأمة إلى الجنوب قبل تأسيس " القيادة الشرعية".

وسُحبت هذه المجموعة في النصف الثاني من العام 1991م، وكنت وقتها في العاصمة الكينية نيروبي، و أقول بكل تواضع- أنني قدمت الكثير من المساعدات لأفراد حزب الأمة وهم على قيد الحياة، أما القطيعة مع حزب الأمة مع عدم الذهاب إلى الخليج فكان خطأ فادحاً أضر كثيراً بمسار عمل القيادة الشرعية.

4- تاريخ انضمامنا- العميد أ.ح عبد العزيز خالد و الرائد عبد العظيم عوض سرور وشخصي- كان على النحو التالي:

التقينا في مدينة الثورة الحارة 21 في يوم الأربعاء 1991/5/29م، وكانت أجهزة أمن نظام الجبهة الإسلامية حظرت علينا التحرك.

تحركنا بعربة " تايوتا دبل كابين" في يوم 1991/5/30م.

وصلنا إلى تنقاسي ومروي وكريمة، وعبرنا عند محطة " النِمر" في حلفا والتقينا بقافلة الجمال ومعها أربعة رعاة عند بئر عرفت في الصحراء الكبرى وليس بها طريق بري بين مصر والسودان، وإنما توجد دروب لسير قوافل الإبل.

المعروف أن التحرك عبر الصحراء تحيط به الكثير من المشاق ولكننا

وفقنا في عبور الصحراء في يوم 1991/6/3م وبعدها إلى أسوان في يوم 1991/6/4م، ثم انتقلنا من أسوان إلى الأقصر في يوم 1991/6/6م، ومنها إلى القاهرة على رحلة الخطوط المصرية رقم 432 حيث وصلنا في اليوم نفسه.

كان في بالنا العمل على بلورة عمل وطني لبناء جيش وطني يلتزم جانب الشعب ويحترم الدستور.

5- التوتر الذي ساد العلاقة بين العميد الهادي بشرى والعميد عبد العزيز خالد، بدأ منذ الاجتماع الأول الذي عقد في فندق " إيجبتل" في مصر الجديدة في الأسبوع الثاني من شهر يونيو 1991م.

استمر هذا التوتر لأن كليهما كان لديه النزوع نحو السيطرة على العمل وفق أجندته الخاصة.. الأمر الذي أضر كثيرا بالعمل واستمر التوتر بين العميدين إلى أن انتهي بتصدع القيادة الشرعية الذي قاد أولاً إلى انشقاق العميد عبد الرحمن عبد المطلب ثم تبعه العقيد مجاهد حسن طه.

وأخيراً، أعلن عن قيام تنظيم قوات التحالف بقيادة العميد عبد العزيز خالد في يوم 1994/12/27م.

وغادر العميد الهادي بشرى إلى الخرطوم بعد مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقد في أسمرا في الفترة من 15 إلى 23 يونيو 1995م.

6- تقرر سفرنا –الفريق عبد الرحمن سعيد والعميد عبد العزيز خالد وشخصي- إلى نيروبي في يوم 1991/7/15م لمتابعة تطوير العمل مع الحركة الشعبية والاتصال بالسلطات الكينية، فتم الاتفاق

مع الحركة الشعبية على تأسيس معسكر تدريب لنحو 200 فرد، واتصلنا بوكيل وزارة الخارجية الكينية الذي وعد بتسهيل وجود لنا في نيروبي مع مساعدة محدودة للغاية عبارة عن قيمة إيجار سكن لمدة ستة أشهر.

7- وصلت إلى نيروبي لانجاز هذه المهام. لم تكن هناك ملامح لعمل منظم في شكل مكتب بكل متطلباته.. تبع ذلك وصول أول مجموعة مكونة من 13 شخص بقيادة العقيد تاج السر العطا وأربعة ضباط أمن.

اعترضت الحركة الشعبية على هذا العدد من الضباط، ومن جانبي نقلت اعتراض الحركة للقيادة.

ثم وصلت المجموعة الثانية المكونة من أربعة ضباط جيش وضابط شرطة وضابط أمن وثلاثة أفراد من ناحيتي قمت بعمل كل الإجراءات الإدارية الخاصة بربط هؤلاء الأفراد بالمهام التي كلفوا بها.

بلغ مجموع هؤلاء الأفراد 18 قرر واحد منهم العودة إلى القاهرة قمت بإرجاعه مستخدماً بطاقة عودتي الشخصية للقاهرة.

8- في فبراير عقد مؤتمر التجمع الأول في لندن وشاركت فيه " القيادة الشرعية" وتقدمت بـ "سيناريو" لإسقاط النظام. أجيز ذلك المقترح إلا أنه ظل مجمداً ولم يبذل أي جهد لتطوير العمل الذي بدأته " القيادة الشرعية" بإنشائها معسكراً داخل ما عرف بـ " الأراضي المحررة" في أواخر أكتوبر 1991م.

9- أسهمت " القيادة الشرعية" في لقاء نيروبي الذي انتهى بإعلان

نيروبي في 1994/4/17م الذي دعا لفصل الدين عن السياسة، ولعب السيد مبارك المهدي دوراً ايجابياً أسهم في نجاح ذلك المؤتمر.

10- عند وقوع الانشقاق في الحركة الشعبية، تعرض أفراد " القيادة الشرعية" للوقوع في أيدي الطرف المنشق ووعد العقيد جون قرنق بإعادتهم.

اتصلت بالفريق عبد الرحمن سعيد في القاهرة لإخطاره بهذا التطور أفادني الفريق أنه سيحضر إلى نيروبي بصحبة العميد الرشيد عبد الله، الذي رؤى أن يبقى معي في نيروبي، إلا أنني أبلغت الفريق عبد الرحمن سعيد ان ليس هناك ما يستدعي وجود العميد الرشيد عبد الله في نيروبي لأن مسألة استعادة أفراد " القيادة الشرعية" في يد الحركة الشعبية وقائدها.

عند وصول الفريق عبد الرحمن سعيد إلى نيروبي فوجئت بوصول العميد عبد العزيز خالد بدلاً من العميد الرشيد عبد الله، وبسؤال الفريق أنه تقرر في آخر لحظة حضور العميد عبد العزيز خالد لأنه المسؤول عن العلميات.

تحركنا إلى " ناروس" علي الحدود الكينية- السودانية حيث التقينا بقائد الحركة الذي أكد على إحضارهم لأفراد " القيادة الشرعية" إلا أن المسألة تحتاج إلى بعض الوقت حسب ما قال.

كان من المفروض أن يبقى العميد عبد العزيز خالد في " ناروس" خاصة وإنه جاء ومعه حقيبة ملابس عسكرية.

طلب مني العميد عبد العزيز خالد أن أبقى في " ناروس" إلا أنني

لم أكن مستعداً لذلك إذ أنني جئت ومعي معدات واحتياجات تكفي لمدة يومين فقط، كما أن العميد عبد العزيز خالد حضر من القاهرة خصيصاً لانجاز هذه المهمة، هذا كان ردي عليه.

آثر العميد عبد العزيز خالد أن يعود معنا إلى نيروبي مستمتعاً بوجوده هناك. تابعت مهمتي لعودة أفراد " القيادة الشرعية" مع الحركة الشعبية إلى أن حضر 12 منهم وقمت بكل إجراءات معيشتهم وإقامتهم إلى أن توفرت تذاكر سفرهم للقاهرة.

في هذه الأثناء، كان العميد عبد العزيز خالد يباشر الكتابة للقيادة في القاهرة باسم " النهر الأخضر" حسب الإفادات التي يحصل عليها من الحركة الشعبية.

وأذكر أن تقريراً من القيادة في القاهرة وصف أحدى هذه الرسائل بأنها " خارج عن المألوف" مما أدى إلى حدوث احتكاك بين الجانبين، وبعدها في أبريل غادر العميد عبد العزيز خالد نيروبي.

بقى ثلاثة أفراد من " القيادة الشرعية" مع وليم نون فاتصلنا به – الفريق عبد الرحمن سعيد وشخصي- واتفقنا معه لإحضارهم عبر مساومة تضمنت تقديم أموال ومساعدات..

كنت أتابع هذه المهمة بعد عودة الفريق عبد الرحمن سعيد إلى القاهرة.

أعاد وليم أولاً العقيد تاج السر العطا الذي أدخل إلى مستشفى " مسابا" لإجراء الفحوصات والعلاجات اللازمة، وبعد حوالي أسبوعين وصل الفريق عبد الرحمن سعيد إلى نيروبي واصطحب معه العقيد تاج

السر العطا إلي القاهرة.

وفي يوم 15/ 9/1993م تقرر إنهاء مهمتي في نيروبي وعدت إلى القاهرة ثم عدت مرة أخرى إلى نيروبي بعد وصول باقي المجموعة وهما الطاهر وسيدي لإكمال إجراءات عودتهما إلى القاهرة وتقديم الشكر لوليم نون.

وأود أن أشير إلى أن وليم نون كان على المستوى الشخصي إنساناً في غاية اللطف وكان يردد دائماً: " الغابة ما عندها مفتاح".

كما تجدر الإشارة إلى أن المتطوعين للعمل العسكري كانوا من أبناء البجا ومن أعضاء الحزب الشيوعي السوداني.

والمفقود الوحيد هو المعلم عبد القادر جمعة خير السيد عضو الحزب الشيوعي وهو من أبناء القضارف.

11- عند عودتي للقاهرة التقيت بالعميد عبد العزيز خالد وأكدت له أهمية توحيد عمل مجموعة " القيادة الشرعية" لضمان " تأسيس قوات نظامية وطنية تسهم في بناء الوطن وترسيخ الديمقراطية في البلاد" ولكنه كان في حال إعجاب شديد بنفسه، وقال لي أنه سيعمل منفرداً لإسقاط النظام، وأنه " سيشوت في القون لوحده".

تعجبت لذلك، و أعربت له عن شكوكي في إمكانه تحقيق ذلك.

وذكرته أن ضعف الإمكانيات حال دون تحقيق التجمع الوطني الديمقراطي لهذه الآمال الكبيرة.

12- بعد مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي الثاني في أسمرا في يوليو 1995م، كان الفريق أول فتحي أحمد علي موجوداً هناك يحاول معالجة

سلبيات العمل، وكان في يقينه أن العمل العسكري على النحو الذي يسير فيه في اريتريا لن يحقق أي أهداف، لذلك عمل على تحريك التدريب المشترك والقيادة الرباعية للعمل العسكري.

كانت تصل للفريق أول فتحي أحمد علي العديد من الشكاوي خاصة أعضاء التحالف واحتفظ بالكثير منها.

وقد علقنا بكتابة مذكرة عن أهمية توحيد العمل العسكري على ضوء ذلك، ورفعت لقيادة التجمع، وهكذا كان الفريق أول فتحي أحمد علي يبذل كل الجهود الممكنة لتطوير وتجميع ما كان في الشرق...

وكان آخر مشوار عمل ينجزه قبل أن ينتقل إلى رحاب الله زيارته لأسرى القوات المسلحة في ياي في الفترة من 5 إلى 21 إبريل 1997م.

13- في رأيي أن أفراد القيادة الشرعية أسهموا في أعمال التجمع الوطني الديمقراطي وبذلوا أقصى ما لديهم من جهد في سبيل تحقيق أهدافه وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك الكثير من الأخطاء والتجاوزات التي تعود لأسباب عديدة.

وختاماً أسجل أنه كان في مقدور الأستاذ فتحي الضو تقديم مادة أفضل لو نحى نحو الحياد بأن يتصل بالمعنيين بالأمر وهو ما كان ميسوراً له خاصة وهو يعرف زملائي ويعرفني منذ أن كنت أساهم معه ومع زملائه الصحفيين في الكتابة في جريدة "السودان" التي كان يصدرها التجمع الوطني الديمقراطي في مطلع تسعينات القرن الماضي في القاهرة.

## شهادة الأستاذ التجاني الطيب حول خلافات القيادة الشرعية

هذه شهادة أعتز بها من رجل عرف بالدقة في ما يكتب وبالأمانة في ما يدلي من أحاديث، ولا غرو فالأستاذ التجاني الطيب مناضل وهب عمره وكرس حياته من أجل إسعاد شعبه والنهوض بوطنه.

وقاده ذلك الخيار إلى السجون والمعتقلات والمنافي فواجه كل ذلك راضياً مؤمناً أن النصر في النهاية معقود للشعب السوداني.

يقول الأستاذ في شهادته التي سلمها لي مكتوبة:

" خلال النصف الأول من عام 1994م انتشرت بيننا في المعارضة همساً أخبار خلاف بين العميد (م) عبد العزيز خالد وزملائه في القيادة الشرعية لم نتبيّن في البداية فحوى الخلاف في تنظيم كان يتسم بالسرية ولكن مظاهر الخلاف تبدت في معاملات بين الطرفين، وفي بدايات الانحياز بين أفراد التنظيم.

وبعد فترة وصلنا في الحزب الشيوعي ما يفيد أن بياناً سيصدر من قيادة التنظيم لإعلان طبيعة الخلاف وإجراءات سوف تتخذ ضد العميد عبد العزيز وكان أن اتخذنا قراراً بأن نتصل بالفريق أول (م) فتحي أحمد علي.

ورغم العلاقة الطيبة التي كانت تربط بيننا والقيادة الشرعية، إلا أن تلك كانت أول مرة نتجاوز فيها حاجز السرية الصارم ونخوض في أمر من صميم الشؤون الداخلية لتنظيم القيادة الشرعية.

وقدمنا إلى هذه الخطوة بأننا ظللنا (وما زلنا) نعتبر مشاركة القيادة الشرعية في العمل السياسي والوطني العام تطوراً إيجابياً في الحركة

السياسية السودانية خاصة بعد أن توافقت أطرافها على أن القوات المسلحة أصبحت بحكم الواقع طرفاً في الصراع السياسي في السودان بل أن ممثلين للقوات المسلحة شاركوا في مشاورات تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي بعد انقلاب يونيو 1989م في التوقيع على ميثاق يوم الحادي والعشرين من أكتوبر ذلك العام.

وكان تقديرنا الإعلان عن تأسيس القيادة الشرعية للقوات المسلحة في 25 سبتمبر عام 1990م وانحيازها للقوى الديمقراطية لإسقاط انقلاب الجبهة الإسلامية ونظامها كان تعبيراً عن دور جديد للقوات المسلحة في النضال الوطني والديمقراطي للشعب السوداني. ولهذا كنا نرى أن مظاهر الخلاف داخل القيادة الشرعية و تفاقمها لها تأثير سلبي على مسار المعركة ضد نظام الجبهة الإسلامية.

رحب الأخوة في القيادة الشرعية باهتمامنا بأحوالهم وفي أكثر من لقاء بينها لقاء على غداء بمنزلي، شرحوا لنا أن الخلاف بد محدوداً حين كان العميد في زيارة لكينيا ولكنه تطور مما اعتبروه خرقاً للانضباط العسكري من جانبهم بينما لم يره العميد كذلك.

وبعد ذلك تفاقم الخلاف واتسع ليشمل مهام القيادة الشرعية في التجمع الوطني الديمقراطي وبالتحديد مهامها ودورها في النضال المسلح ضد نظام الجبهة الإسلامية.

و لربما كان للرتب العسكرية فيما انتهي إليه الخلاف. فالعميد عبد العزيز خالد كان يواجه على الطرف الآخر فريق أول فتحي أحمد علي وفريق عبد الرحمن سعيد ولواء الهادي بشرى.

ولكن فحوى الخلاف لم تكن كلها عسكرية.

اتصالاتنا لم تحقق مصالحة بين الطرفين، ولكن البيان الذي كان اعتزم إصداره الفريق أول فتحي أحمد علي لم يصدر.

وواصل العميد عبد العزيز خطوته الانقلابية بتشكيل مستقل عن القيادة الشرعية.. وفي منتصف 1994م التقينا من غير ترتيب خلال زيارة لنيروبي، وهناك أطلعني على ورق "مروس" باسم تحالف القوى الوطنية. قلت له من جديد رأيي في خطورة إحداث انشقاق في القيادة الشرعية، وأثرت سؤالي الدائم آنذاك حول شعار العمل المسلح الذي رفضه التجمع وكيف يمكن تنفيذه.

وبمضي الوقت استطاع العميد عبد العزيز كسب عدد من الضباط إلى صفه، وأصبح إعلان تنظيمه متوقعاً في أية لحظة.

وبالفعل جاءت تلك اللحظة ضمن بيان مشترك صادر مما يُسمى قوى المعارضة الرئيسية في ارتريا بتوقيع الراحل جون قرنق والسيدين الميرغني والمهدي والعميد عبد العزيز خالد وذلك في نهايات ديسمبر 1994م.

وقد دشن ذلك البيان صفحة جديدة في عمل المعارضة السودانية في ضيافة الجارة ارتريا.

أن بيان ما سُمي قوى المعارضة الرئيسية لم يكن ليصدر بتلك الصورة والصيغة إلا بعد اتفاق أطرافه بما فيها السلطة الارترية. أي أن قيادات الحركة الشعبية والحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة بدعم من القيادة الارترية اتفقت على إسقاط دور القيادة الشرعية

والاعتراف بدلاً عنها بالتنظيم الجديد المنشق عنها وهو التحالف.

وكنا آنذاك على أعتاب المؤتمر الخامس للتجمع الوطني الديمقراطي والذي قطع التحضير له شوطاً واسعاً. غير أن المؤتمر انعقد في يونيو التالي بمدينة أسمرا تحت مسمى مؤتمر القضايا المصرية كما هو معلوم.

ولكن إجراءات عقد المؤتمر واجهت في اللحظات الأخيرة أزمة تمثيل مزدوج لفصيل مؤسس في التجمع هو القيادة الشرعية وفصيل منشق عنها هو قوات التحالف

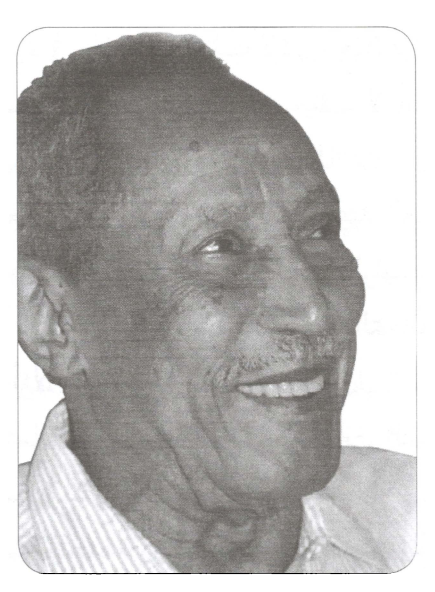
ودعا دكتور جون قرنق بوصفه منسق المؤتمر إلى اجتماع غير رسمي لقيادة الفصائل لمعالجة الأمور، وحتى يشارك العميد عبد العزيز خالد وفصيله الجديد في الاجتماع طلب دكتور جون قرنق منه إجرائياً تقديم طلب للانضمام لعضوية التجمع، وهو طلب لا بد أن تثبت فيه قيادة التجمع وبين أعضائها الفريق فتحي!

وتقديم الطلب أثار مشكلة لأن العميد عيد العزيز شارك في إصدار بيان بوصفه قائداً لإحدى قوى المعارضة الرئيسية والطلب في تلك الحالة يلغي ذلك الإدعاء، ويقر بأن قوات التحالف كانت في حاجة لكي تصبح أولاً عضواً في تجمع المعارضة.

في الاجتماع الذي دعا إليه قرنق أثارت القيادة الشرعية قضية مشاركة فصيل منشق عنها في نفس التنظيم.

وكان أغلبية المجتمعين ترى عدم جواز ذلك، ولكنها كانت تتعاطف مع فكرة مشاركة كل أطراف المعارضة في التجمع وأصبحت هناك حاجة لفتوى أو مخرج يرضي القيادة الشرعية وقوات التحالف معاً.

وهنا قال الفريق فتحي أنه يرضى برأي الحزب الشيوعي، وقد طرح الحزب الشيوعي رأيه المبني في دعمه للقيادة الشرعية ودورها المرتقب في التجمع ولكنه والتجمع على عتبة عقد مؤتمر مفصلي وصي بقبول طلب قوات التحالف كما وصي بأن تأخذ في الاعتبار أقدميه القيادة الشرعية والمكانة التي يتمتع بها أفرادها ووافق الاجتماع على ذلك الرأي. عندما أنعقد مؤتمر القضايا المصيرية انتخب الفريق أول فتحي أحمد علي نائباً لرئيس قيادة هيئة التجمع، وفيما بعد انتخب رئيساً للجنة العسكرية الموحدة للتجمع.



الأستاذ التجاني الطيب

## انقلاب أبريل 1990م، أو ما عرف بحركة رمضان

في صبيحة يوم الثالث والعشرين من أبريل 1990م زارني في منزلي في حوالي الساعة التاسعة صباحاً صديقي ودفعتي في الكلية الحربية العميد سيد حمودة الذي كان يعمل في الاستخبارات العسكرية وأخبرني أن هناك تحركاً للاستيلاء على السلطة وقد نجح بالفعل في الاستيلاء على مواقع حيوية عديدة بالخرطوم، ومازال هذا التحرك يحكم سيطرته على معسكر الفرقة السابعة مدرعات الشجرة بقيادة اللواء أ.ح حسين عبد القادر الكدرو.

كانت تربطني باللواء الكدرو علاقة وثيقة بحكم عملنا لفترة طويلة في سلاح المدرعات، وأذكر أنه كان يقول لي في أثناء تكملة إجراءات المعاش بعد انقلاب الجبهة الإسلامية لا بد من التحرك للإجهاز على هؤلاء الأقزام – على حد تعبيره- بالتسلل إلى سلاح المدرعات والمبيت فيه.

وكان له ما أراد.. إذ كان ضمن المدعوين للإفطار السنوي للمدرعات في الأسبوع الأخير من شهر رمضان.

وأذكر أنه لم توجه لي الدعوة لحضور هذا الإفطار.

وأتذكر مما قاله لي اللواء الكدرو أثناء إجراءات معاشاتنا أن الملازم إبراهيم شمس الدين هو الضابط الوحيد الذي أعيد للخدمة من بين 25 ضابطاً أبعدوا من سلاح المدرعات في أواخر العام 1983م.

وكان مجموع الضباط الذين أبعدوا في هذا الكشف 41 ضباطاً،

كان هذا التنظيم اخترق قبل التحرك وكان في قيادته المقدم خالد فرج من سلاح المظلات.

أعيد إبراهيم شمس الدين للقوات المسلحة عقب انتفاضة مارس- أبريل بناء على توجيهات الفريق تاج الدين عبد الله فضل نائب القائد العام الذي عرف بارتباطه بحزب الجبهة الإسلامية التي كافأته بتعينه رئيساً لتنظيم شباب البناء التابع لها.

ويبدو غريباً ورود اسم إبراهيم شمس الدين ضمن أسماء أعضاء ذلك التنظيم المحسوب على اليسار..

ورغم اعتراض اللواء الكدرو على إعادة إبراهيم شمس الدين للقوات المسلحة لرسوبه في الدورات الأساسية إلا أن قرار أعادته نفذ.

بالنسبة لي شخصياً، ولأنني كنت اعلم أنني مستهدف من أجهزة النظام الأمنية، فلم أكن أتردد كثيراً على سلاح المدرعات، وحصرت تحركي في دائرة ضيقة تشمل منزلي في الموردة غرب حديقة الجندول، ومنزل الأسرة بحي البوستة شرق ستاد الهلال، ومنزلي تحت التشييد بمدينة الثورة الحارة (12) ومقر عملي في المنطقة الصناعية بأم درمان.

كنت أعلم أن عيون نظام الجبهة الإسلامية مفتوحة على آخرها لرصد أي عمل معارض من شأنه تهديد النظام.

هذا في الوقت الذي كانت تحركات المناوئين للانقلاب مكشوفة لأجهزة الأمن، في ما كان البعض يتبرعون بإيصال المعلومات عن أي نشاط مناوئ لأجهزة الأمن حفاظاً على مواقعهم و إيثاراً للسلامة.

وسط هذه الظروف استطاع تحرك إبريل تحقيق المفاجأة باستيلائه على

معظم المناطق الحيوية في الخرطوم، ومع ذلك تمكنت بعض عناصر النظام من استعادتها في سهولة عدا منطقة الفرقة السابعة مدرعة بالشجرة التي كانت تحت سيطرة اللواء أ.ح حسين أحمد عبد القادر الكدرو علمت أن القيادة العامة تعمل على حشد أسلحة م/د " الأسلحة المضادة للدبابات" لمواجهة أي تحرك من معسكر الشجرة، ولم يكن ذلك ميسوراً لعدم رغبة الكوادر التي يمكن استخدامها في هذا المجال.

## محاولة للاتصال باللواء الكدرو

كنت أعرف جميع ضباط المدرعات الذين كانوا مع اللواء حسين الكدرو وهم الشهداء: المقدم بشير عامر أبوديك والرائد الشيخ الباقر والرائد نهاد حميدة والرائد معاوية حسن يسن والرائد عصام أبو القاسم.

قررت الذهاب لمعسكر الدفاع الجوي بأم درمان الذي كان يعمل فيه صديقي ودفعتي العميد أ.ح أبوبكر علي خير السيد ومعي العميد سيد حمودة، ومن هناك حاولت الاتصال بالشجرة عبر شبكة الاتصالات الإستراتيجية ولم أوفق..

كنت أدرك أن مفاتيح الحل في يد مجموعة المدرعات بقيادة اللواء حسين الكدرو، وكان السبب في عدم تمكني من الاتصال بالشجرة انشغال كل الخطوط، وانتظرت على ذلك الحال لفترة طويلة وطال انتظاري.. وقررت أن أغادر معسكر الدفاع الجوي حتى لا أتسبب في إثارة الشكوك حول صديقي العميد أ.ح أبو بكر.

غادرت وزميلي سيد حمودة في الساعة الحادية عشر ظهراً وعلمت في ما بعد أنه أثناء محاولاتي الاتصال باللواء الكدرو كان يجري معه اتصال مباشر من القيادة العامة طرفه المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب الرجل الذي استخدمه النميري لضعفه ولأنه لا يشكل تهديداً لحكمه، إضافة إلى شقيق اللواء حسين الكدرو العقيد أ.ح طه أحمد عبد القادر الكدرو وقريبه العميد أ.ح عثمان بليه.

استمر التفاوض مع اللواء الكدرو لفترة طويلة حيث تقدم بالعديد من المطالب أهمها أعادة الضباط المفصولين من الخدمة وتشكيل حكومة وحدة وطنية والالتزام باتفاقية السلام واستعادة الشرعية في البلاد..

كان تحرك المدرعات يعني وقوع خسائر كبيرة، فاللواء الكدرو كان تحت سيطرته القوة الضاربة البرية الرئيسية في الخرطوم وبالتالي كان في مقدروه قلب موازين القوى لصالحه. لم يكن اللواء حسين الكدرو يتمتع بالأفق السياسي الذي يجعله يفهم طبيعة الأخوان المسلمين التي لا ترعي التزاماً ولا تحفظ عهداً.

وافق الكدرو على التسليم فكان أن نفذ فيه وفي زملائه الإعدام، في قرارة نفسي كنت مقتنعاً أن المقدم بشير عامر أبو ديك له من الحس السياسي الوعي والذكاء ما يجعله لا يثق في أي اتفاق مع حزب الجبهة الإسلامية وذارعه العسكري المسماة ثورة الإنقاذ، إلا أن سلم القيادة كان في يد اللواء حسين الكدرو.

نفذ النظام الغادر الإعدامات قبل يومين من عيد الفطر فأحدث ذلك العمل الهمجي رنة حزن سادت البلاد من أقصاها إلى أقصاها..

والشهداء هم:

1- الفريق أ.ح طيار خالد الزين

2- اللواء أ.ح عثمان إدريس بلول.

3- اللواء أ.ح حسين أحمد عبد القادر الكدرو.

4- العقيد محمد أحمد قاسم.

5- العقيد أ.ح عصمت ميرغني طه.

6- العقيد أ.ح بشير مصطفي.

7- العقيد أ.ح صلاح السيد.

8- العقيد أ.ح عبد المنعم حسن علي كرار.

9- المقدم بشير الطيب محمد صالح.

10- المقدم بشير عامر أبوديك.

11- المقدم محمد عبد العزيز.

12- المقدم سيد حسن عبد الرحيم.

13- الرائد الشيخ الباقر الشيخ.

14- الرائد نهاد إسماعيل حميدة.

15- الرائد الفاتح أحمد اليأس.

16- الرائد عصام أبو القاسم.

17- الرائد بابكر عبد الرحمن نقد الله.

18- الرائد صلاح الدرديري.

19- الرائد سيد أحمد صالح نعمان.

20- الرائد معاوية يسن علي.

21- الرائد تاج الدين فتح الرحمن.

22- الرائد الفاتح خالد خليل.

23- الرائد أسامة الزين عبد الله.

24- الرائد طيار أكرم الفاتح يوسف.

25- النقيب طيار مصطفي عوض خوجلي.

26- النقيب مدثر محمد محجوب.

27- النقيب عبد المنعم خضر كمير.

28- حسن محمد إسماعيل.

من المعروف أن اللواء عثمان إدريس بلول والعقيد محمد أحمد قاسم اعتقلا قبل التحرك بأسبوع ومع ذلك أحضرا ليمثلا أمام المحاكم الصورية التي قضت بإعدامهما.

وأمام حملة الاستنكار الواسعة لهذه المذبحة تراجع النظام عن إصدار أحكام أخرى بالإعلام وأصدر أحكاماً بالسجن والطرد من الخدمة في الرابع من مايو 1990 شملت الضباط الآتية أسماؤهم:-

1- الملازم عوض الله عبد القادر عجبنا- التجريد من الرتبة والطرد والسجن مدى الحياة.

2- النقيب محمد الهادي إلياس- التجريد من الرتبة والطرد والسجن 15 سنة.

3- العقيد محمد عباس غالب- التجريد والطرد والسجن 10 سنوات.

4- الرائد محمد إيدام محمود- التجريد والطرد والسجن 3 سنوات.

5- النقيب عصام مصطفي أحمد- التجريد والطرد والسجن 3 سنوات.

6- المقدم معتصم بابكر جبريل- التجريد والطرد من الخدمة.

7- الرائد سيد أحمد بلول - التجريد والطرد من الخدمة.

8- الرائد محمد محمد خير باشاب- التجريد والطرد من الخدمة.

9- المقدم عبد الوهاب صالح محمد يوسف- التجريد والطرد من الخدمة.

10- النقيب إبراهيم الخليفة مزمل- لتجريد والطرد من الخدمة

11- النقيب عبد القادر داؤود- التجريد والطرد من الخدمة.

12- النقيب عبد الوهاب الصافي مختار- التجريد والطرد من الخدمة.

13- النقيب محمد المجتبى إبراهيم- التجريد والطرد من الخدمة

14- النقيب الأمين عبد القادر- التجريد والطرد من الخدمة.

15- الرقيب محمد آدم (سلاح مدرعات) التجريد والطرد والسجن 10 سنوات.

16- الرقيب عبده كافي (سلاح المدرعات) التجريد والطرد والسجن 10 سنوات.

17- العريف محمد نور (السلاح الطبي) التجريد والطرد والسجن 12 سنة

## حول كتاب الأستاذة سميرة حسن كرار

اطلعت في العام 2006م على كتاب أصدرته الأستاذة سميرة حسن على كرار بعنوان " مذبحة رمضان" كرسته للتوثيق "لحركة رمضان" وللظروف التي أعدم فيها ضباط الحركة من بينهم شقيقها المقدم أ.ح عبد المنعم حسن على كرار.

بلا شك إن إعدام المقدم عبد المنعم فاجعة كبيرة لأسرته وقد عبرت الأستاذة سميرة عن فقدها له أحسن تعبير في صفحة 72 من كتابها " كان عبد المنعم تاج رأسنا نحن أسرته ومصدر فخرنا وملتقي محبتنا لذا كان إحساسنا بفجيعتنا فيه لن ينقضي"

ونلتقي مع عصام ميرغني من جديد..

جاء في كتاب الأستاذة سميرة كرار صفحة 133 فقرة من كتاب العميد عصام ميرغني " الجيش السوداني والسياسة" صفحة 365:

" أن خيانة ضابط الصف التابع للقوات الخاصة وإبلاغه إدارة الاستخبارات بالمعلومات التي يعرفها كانت ضربة قاصمة لحركة أبريل قام المقدم عبد المنعم كرار بضم ضابط الصف المذكور للتنظيم قبل ساعات قليلة من ساعة الصفر، وكان ذلك خطأ جسيماً لحركة عسكرية التزمت بأقصى درجات السرية والحذر الأمني.. أدت تلك الغفلة لوصول الإنذار إلى كل أجهزة النظام، والبدء في تطبيق إجراءات مضادة سريعة، وكانت نتائج ذلك وخيمة" إلى آخره..

اعتبرت الأستاذة سميرة كرار هذه الرواية غير صحيحة وخطيرة

وتحمل شقيقها الشهيد عبد المنعم جزءاً كبيراً من فشل حركة رمضان..
و ذكرت أنها اتصلت بالعميد عصام ميرغني في القاهرة و أوضحت له الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل الحركة.

أوضح لها العميد عصام ميرغني- و الحديث مازال للأستاذة سميرة كرار- أنه استقى معلوماته من ضباط كانوا قريبين من الحدث، و أنه لا مانع لديه في تصحيح أية معلومة في الطبعة الثانية من كتابه.. وأكدت الأستاذة سميرة على انتظارها لصدور الطبعة الثانية.

ما أوردته الأستاذة سميرة كرار في كتابها يؤكد ما سقته من تعليقات على كتاب العميد عصام ميرغني من أنه فارق الحقيقة في كثير مما أورد وتجني على وقائع لا تحتمل المغالطة ما يحتاج منه إلى تدبيج كتاب جديد عله يكفر عن كتابه " الجيش السوداني والسياسة" .

## ..وحركة أخرى أجهضت في مهدها

في النصف الثاني من فبراير من العام 1990م اتصل بي الصديق الرائد (م) عبد الله إبراهيم الصافي ليخطرني أن هناك اتصالات تمت مع الحزب الشيوعي السوداني للمشاركة في عمل مناوئ لنظام الجبهة الإسلامية، وأن الإعداد لتنفيذه اكتمل، وأن الوضع السياسي في البلاد يتطلب الإسهام في ذلك مع من هم في الخدمة.

على ضوء هذا الاتصال ذهبت مع الرائد (م) عبد الله إبراهيم الصافي إلى دار المهندس حيث التقينا بالصديق العميد مهندس (م) علي التجاني و تفاكرنا حول كيفية الإسهام في ذلك العمل.

أفادني العميد مهندس علي التجاني أن المشاورات في هذا الإطار جرت مع الأستاذ الخاتم عدلان وآخرين في سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

اتصلت بالأستاذ أنور زاهر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للتأكد من صحة هذه الارتباطات، من جانبه أوضح الأستاذ أنور أنه لا يعلم شيئاً عن هذا الأمر لعدم وجود صلة بينه وبين سكرتارية اللجنة المركزية في ذلك الوقت.. ولكنه رأي ضرورة التعاون في هذا الصدد طالما كان الهدف خدمة البلاد في هذه الظروف الصعبة.

رغم اقتناعي أن هذا المسعى مخترق ولا أمل في نجاحه، واصلت العمل لأسباب عدة، ولكي لا أعطي فرصة لتفسير ذلك بعكس ما كنت اعتقد.

وفي أثناء ذلك، وإضافة إلى الاختراق كان هناك العديد من الثغرات.

وفي فبراير 2009م سألت العميد مهندس علي التجاني في ولاية ألينوي بالولايات المتحدة الأمريكية حيث نقيم الآن، عن عدم الاتصال بي مباشرة والتنسيق في هذا التحرك، قال أنهم كانوا ينسقون مع الحزب الشيوعي عبر الأستاذين الخاتم عدلان وعابدين صديق وآخرين..

من جانبي اقتنعت بهذه الإجابة ولم أشأ أن أسأل العميد مهندس علي التجاني عن بقية التفاصيل التي كنت ملماً بها.

ولم يستطع هذا التحرك من تحقيق أهدافه، وتم التحفظ على أكثر من ثلاثين ضابطاً في مدرسة المشاة بكرري وقدموا لمحاكمات صورية في شهر مايو 1990م أصدرت الأحكام التالية:

1- اللواء أ.ح محمد علي حامد – الإعدام رمياً بالرصاص، استبدل بالسجن المؤبد.

2- الرائد شرطة جمال الدين الطيب الشافي- الإعدام رمياً بالرصاص واستبدل بالسجن المؤبد.

3- العقيد عبد المعين العشا- التجريد من الرتبة والطرد من الخدمة والسجن المؤبد.

4- العقيد عبد الرحمن عبد المطلب- التجريد من الرتبة والطرد من الخدمة والسجن عشر سنوات.

5- المقدم طيار عادل محمد عبد اللطيف – التجريد من الرتبة والطرد من الخدمة والسجن عشر سنوات.

6- المقدم عصام محجوب مختار- التجريد من الرتبة والطرد من الخدمة والسجن عشر سنوات

7- المقدم (م) سيد عبد الكريم حسن- السجن عشر سنوات.

8- العقيد (م) سايمون لوال دينق- السجن سبع سنوات

9- العقيد الطيب عبد الله مراد- التجريد والطرد والسجن خمس سنوات.

10- العقيد أحمد عبد الرحيم الغالي- التجريد والطرد والسجن خمس سنوات.

11- العقيد (م) عبد الفتاح كباشي- السجن خمس سنوات.

12- المقدم عطا المنان سيد أحمد- التجريد والطرد والسجن خمس سنوات.

13- المقدم طيار طه حسين بابكر- التجريد والطرد والسجن خمس سنوات.

14- المقدم أ.ح مصطفي محمد صالح- التجريد والطرد والسجن خمس سنوات.

15- الرائد عصام إبراهيم أرباب- التجريد والطرد والسجن خمس سنوات.

16- الرائد خالد التوم خضر- التجريد والطرد والسجن خمس سنوات.

17- الرائد عبد الوهاب إبراهيم طه- التجريد والطرد والسجن خمس سنوات.

18- العقيد أسامة عبد الرحيم سعيد- التجريد والطرد والسجن سنتان.

19- النقيب أسامة أحمد الفكي- التجريد والطرد والسجن سنتان.

20- العقيد عبد الرحيم علي بابكر- التجريد والطرد من القوات المسلحة.

21- النقيب عارف محمد أبو بكر- التجريد والطرد والسجن ثلاث سنوات.

22- المقدم (م) كمال إسماعيل – السجن عامان.

23- النقيب صلاح عبد الغفار – التجريد والطرد والسجن ثلاث سنوات.

24- المقدم مورنتا تولو- البراءة.

كان إجهاض حركتي مارس وأبريل 1990م، تقتضي تجميد أي عمل آخر للإفادة ممن هم بالخدمة لسد الثغرات التي قادت إلى فشل هاتين الحركتين.

## التنظيم البعثي داخل القوات المسلحة

من المحاور المفضلة لحزب البعث العربي الاشتراكي العمل داخل القوات المسلحة، ظهر هذا واضحاً في استيلاء الحزب المذكور على السلطة عبر انقلابات عسكرية في سوريا والعراق قادت البلدين إلى كوارث ستمتد آثارها إلى سنوات طويلة قادمة.

عندما كنا نعمل - كمجموعة ضباط - من تيارات سياسية مختلفة في تنظيم الضباط الأحرار في مطلع سبعينات القرن الماضي، كنا نأمل في دفع عجلة العمل في اتجاه جبهة عريضة لإنقاذ الوطن، وكانت هناك آمال كبيرة تساعد في استمرار قوة دفع هذا العمل الذي كنا نرجو له النأي عن طموحات المغامرين المتعطشين للسلطة عبر انقلاب عسكري.

إلا أننا فوجئنا بالعقيد حيدر المشرف يروج لحزب البعث بتوزيع كراسة تحمل عنوان: " حزب البعث العربي و قضايا قطر السودان" على أعضاء التنظيم وكنت أشرت إلى هذه الواقعة في الفصل الخاص بتنظيم الضباط الأحرار.

كنا نسعى - ضمن إطار أهداف التنظيم - إلى الإطاحة بالنظام المايوي عبر انتفاضة شعبية تسندها القوات المسلحة.

كانت هناك الكثير من الشواهد التي تدل على محاولات جادة من العراقيين لإقناع بعض المبعوثين العسكريين بفكر البعث.

وبالنسبة لي شخصياً بعثت للعراق في العام 1978م للتدريب في مدرسة الدروع العراقية في تكريت لحضور دورة قادة جحافل دبابات.

وبُعِث غيري كثيرون من جميع وحدات القوات المسلحة السودانية، وأفيد من ذلك في تعريب منهج كلية القادة والأركان في العام 1979م.

وبالنظر إلى أن تنظيم الضباط الأحرار ضم ضباطاً بعثيين كما أشرت، نجد أن ما أورده العميد عصام ميرغني في صفحة 150 من كتابه من أن الفرصة التاريخية جاءت لحزب البعث العربي لبناء امتداداته التنظيمية داخل القوات المسلحة السودانية بعد الحرب العراقية- الإيرانية و دعم نظام مايو للعراق بناء على رغبة الغرب ونشوب الحرب الأهلية في جنوب السودان في 1983/5/15م التي تسببت في وقف العون الغربي للجيش للتدريب ففتح النظام العراقي معاهدة لتدريب الضباط والصف والجنود في بداية الثمانينات.

وكما رأينا فقد بعثت إلى العراق في العام 1978م.

سربت عناصر بعثية في القوات المسلحة لمجلة " الدستور" اللندنية التي يمولها حزب البعث في العراق خبراً عن أن الجبهة الإسلامية تعد لانقلاب يقوده العقيد عمر حسن (عمر البشير حالياً)، كان ذلك في العام 1985م.

لم تهتم السلطة القائمة وقتها وأجهزتها الأمنية لهذا الخبر إلى أن أصبح حقيقة واقعة في يوم 30/ 1989/6م.

من جانب خطط ونفذ حزي البعث انقلاباً معاكساً في 1990/4/23م لم يكتب له النجاح وانتهي بمذبحة مروعة راح ضحيتها 28 ضابطاً.

## انقلاب الجبهة الإسلامية

في رأيي أن الانقلاب الذي نفذته الذراع العسكرية لحزب الجبهة الإسلامية في يوم 1989/6/30م، كان انقلاباً ضد قيادة القوات المسلحة التي أرسلت عبر مذكرتها الشهيرة في 1989/2/20م إنذاراً للحكومة القائمة لإيقاف الحرب الأهلية الدائرة في جنوب البلاد والإسراع بتنفيذ اتفاقية السلام التي وقعها السيد محمد عثمان الميرغني مع الدكتور جون قرنق في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 1988/11/16.

إلا أن السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء أهدر وقتاً غالياً في المناورة الحزبية إلى أن وقعت الواقعة في الثلاثين من يونيو 1989م.

يقول الدكتور على الحاج القيادي في حزب المؤتمر الشعبي الآن، قطب حزب الجبهة الإسلامية قبل أن تنقسم ويُطرد من الحكم هو وشيخه حسن عبد الله الترابي، يقول على الحاج في حوار أجراه معه عبد الوهاب همت في أحد المواقع الإليكترونية أن انقلاب 1989/6/30م كان قراراً اتخذته هيئة شورى الجبهة الإسلامية ولم يكن قراراً فردياً.

ويضيف القيادي الأخواني أن هيئة الشورى تتكون من ستين عضواً وأن النصاب كان مكتملاً عند التصويت على الانقلاب، وأن ثلاثة أشخاص اعترضوا على الانقلاب (لم يذكر أسماءهم).

وحول ذهاب شيخه للسجن والبشير للقصر، يقول علي الحاج أن هناك مجموعة كان هو على رأسها سافرت إلى الولايات المتحدة

وبريطانيا للتمويه.

وكشف أن التخطيط للانقلاب كان مسؤولية الترابي الأمين العام للجبهة الإسلامية الذي تُرك له اختيار الأشخاص المناسبين للتخطيط للإنقاذ لأن الأمر يحتاج إلى درجة عالية من السرية، وتم اختيار سبعة أشخاص للقيام بهذه المهمة وأنه كان واحداً منهم.

وأضاف القطب الاخواني أن كل ذلك مدون وموجود.

وأكد علي الحاج أن عمر البشير لم يكن عضواً في هيئة الشورى في حزب الجبهة الإسلامية ولم يكن يعلم شيئاً عن الانقلاب لأن العسكريين الإسلاميين غير ممثلين كفصيل داخل هيئة الشورى، ولم يكونوا معروفين لديهم إلا بأسمائهم الحركية.

وقال أن الترابي كان يقوم بتنويرهم كل ثلاثة شهور عن سير الأمر..

ونفي علي الحاج ما ذكره عمر البشير في حوار تلفزيوني عن تخطيطه للانقلاب وعملية التمويه التي اتبعها منذ أن ترك ميوم إلى الأبيض ثم إلى الخرطوم لتنفيذ انقلابه.

كان الدكتور عمر نور الدائم أمين حزب الأمة إتهم في حوار أجرته معه جريدة " الأهالي" لسان حال حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري كل جيوش العالم الثالث بأنها " انقلابية بطبيعتها" واعتبر أن مذكرة القوات المسلحة كانت بداية انقلاب حزب الجبهة الإسلامية.

أرسلت رداً على ما قاله د. عمر نور الدائم تفضلت بنشره الأستاذة

أمينة النقاش المشرفة على صفحة " أهالي السودان" بجريدة الأهالي " ذكرته أن المسؤولية في المسلك التآمري والانقلابي تقع على خفة السياسيين والعسكريين، والدليل على ذلك أن حزبه كان أول حزب سياسي في السودان يستعين بالعسكر لإحباط تداول السلطة ليسجل بذلك أول سابقة من نوعها وهو ما يجدد التأكيد على أن التآمر علي الشرعية ليس مسؤولية العسكر وحدهم، بل أن الساسة هم الذين يهيئون المناخ للانقلابات.

## مذكرة القوات المسلحة

في الفصل الخامس من كتابه تعرض العميد عصام ميرغني لهذه المسألة تحت عنوان: من الانتفاضة إلى المذكرة.

وسأتعرض لهذا الحدث عبر أربعة محاور:

**المحور الأول:**

**الموقف السياسي في البلاد الذي قاد إلى تقديم المذكرة**

ألحق الشعب بانتفاضته الباسلة الهزيمة بالنظام المايوي الفاسد في مارس- أبريل 1985م وكان من مطالب الشعب:

1- إلغاء قوانين سبتمبر.

2- إزالة آثار مايو.

3- التوصل لتسوية تنهي الحرب الأهلية الدائرة في جنوب البلاد.

4- معالجة الأزمة الاقتصادية.

5- عقد المؤتمر الدستوري الذي سيبحث شكل الحكم في السودان.

6- انتهاج سياسة خارجية متوازنة.

7- سن قانون انتخابات يضمن تمثيل القوى الحديثة التي حملت عبء إسقاط النظام المايوي.

إلا أن المجلس العسكري الانتقالي الذي تولي الحكم عقب سقوط الدكتاتور نميري عمل جاهداً على إجهاض هذا البرنامج أعانه في ذلك مجلس وزراء يرأسه الدكتور الجزولي دفع الله المعروف بتعاطفه - إن

لم نقل انتمائه لتنظيم الأخوان المسلمين- ووزراء من شاكلة عمر عبد العاطي وبشير حاج التوم.

وانتهت الفترة الانتقالية دون تنفيذ أي من برنامج الجماهير التي صنعت الانتفاضة.

وفي يوم 1985/11/17م وقع 18 حزباً ونقابه في ميدان المدرسة الأهلية بأم درمان على ما عرف بـ " ميثاق الدفاع عن الديمقراطية". في حين تغيب حزب الجبهة الإسلامية عن التوقيع..

ثم أجريت الانتخابات العامة التي حصل فيها حزب الأمة على 99 مقعداً يليه الحزب الاتحادي الديمقراطي بحوالي 66 مقعداً ثم الجبهة الإسلامية التي فازت بـ 51 مقعداً.

تولي السيد الصادق المهدي رئاسة الوزراء واتسم أداؤه منذ البداية بالتردد وتقديم رجل وتأخير أخرى وظهر ذلك واضحاً في نكوصه عن إلغاء قوانين سبتمبر التي " لا تساوي ثمن الحبر الذي كتبت به" على حد تعبيره وفي التراجع عن تقديم البنوك المتورطة في قضايا الفساد للمحاكمة خضوعاً لابتزاز الجبهة الإسلامية وغير ذلك من المواقف.

ولعدم الانسجام بين السيد الصادق المهادي ووزراء الحزب الاتحادي الديمقراطي وتفجر الخلاف بينه وبين وزير التجارة الدكتور محمد يوسف أبوحريرة، فإنه اضطر لفض الائتلاف وتكوين حكومة جديدة ثم أخرى ضم إليها الجبهة الإسلامية القومية لأنها " حزب متماسك موحد الرؤى يسهل التعامل معه" على عكس الحزب الاتحادي الذي هو لا في العير ولا في النفير" على حد تعبير السيد الصادق المهدي.

في هذه الأثناء أحكمت العزلة على الحكومة التي سميت "حكومة الوفاق الوطني" بسبب وجود الجبهة الإسلامية.

وقد أشار إلى ذلك الفريق أول عبد الماجد حامد خليل وزير الدفاع أمام الجمعية التأسيسية، إذ أحجمت بعض الدول عن تقديم المساعدات العسكرية للسودان.

كما أن دول الخليج لم تكن راضية عن العلاقة الودية التي أقامها السيد الصادق مع إيران.

إضافة إلى ما كانت تردده مجالس المدينة عن فساد بعض الوزراء، وتفاقم الحرب في الجنوب وتدهور الوضع الأمني في دارفور بسبب اندلاع الحرب في تشاد والتدخلات الليبية وانتشار السلاح وأعمال النهب المسلح في الإقليم.

ولا بد من الإشارة إلى أن تسليح المراحيل في مناطق التماس لعب دوراً كبيراً في تدهور الوضع الأمني في دارفور، ويتحمل حزب الأمة المسؤولية الكاملة عن هذا الوضع، إذ أن عناصره نشطت في تسليح المراحيل.

هذه بعض ملامح المشهد السياسي في البلاد، وفي وسط هذه الأجواء المحبطة تقدمت القوات المسلحة بمذكرتها في 1989/2/20م.

<u>**المحور الثاني:**</u>

## الوضع في القوات المسلحة في الفترة 1983-1988م

ألغى الأمر الجمهوري رقم (1) للعام 1983م كل المواد الرئيسية السبع من اتفاقية أديس أبابا التي حققت للجنوب حكماً ذاتياً استمر

أحد عشر عاماً.

كان القرار المذكور الكارثة التي فجرت الحرب الأهلية في جنوب السودان من جديد.. فقد قسم القرار الجنوب إلى ثلاث مناطق بعد أن كان إقليماً واحداً.

ولمعرفة تفاصيل الصراع في جنوب السودان، ولمعرفة اتفاقية أديس أبابا و إلغاء تلك الاتفاقية أحيل القارئ لكتاب " جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود" بقلم السياسي المرموق أبل ألير وترجمه الأستاذ بشير محمد سعيد.

كان النميري أثار فكرة تقسيم الجنوب للمرة الأولي في فبراير 1980 زاعماً أنها اقتراح تقدم به بعض أبناء الاستوائية..

واتضح أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي أن أثنين فقط كانا مؤيدين للفكرة من أصل ثمانية عشر عضواً من الجنوب.في تلك الأثناء صدر "كتيب" حمل اسم "التضامن" تضمن نقداً لسياسات النميري الأخيرة ما أثار حفيظته خاصة أنه لم يعرف الجهة التي أصدرت الكتيب المذكور.

وجريا على عادته في اتخاذ القرارات الخرقاء التي تلحق الأذى بالبلاد و العباد، أصدر النميري قراره بتقسيم الجنوب مما أدي إلى اندلاع حرب استمرت لأكثر من عقدين أهلكت الحرث والنسل.

اعتمد النظام المايوي على القوات المسلحة في حمايته في مواجهة الشعب السوداني واتخاذها وسيلة للقمع ما أضعف قدراتها القتالية و أصبح اهتمام النظام منصباً على استخدامها كفصيل حماية، إلى أن

اندلعت الحرب الأهلية في الجنوب لتجد القوات المسلحة السودانية وقد أنهكتها حالات الاستعداد التي كانت توضع فيها في الحالة القصوى لتنفيذ مهام الأمن والحماية..

ظللت مرتبطاً بالحرب الأهلية في جنوب السودان منذ شهر ديسمبر 1983م، وكان جري نقلي - تعسفياً - من الفرقة السابعة مدرعة بمنطقة الشجرة في الخرطوم إلى منطقة بحر الغزال العسكرية مع بداية اندلاع الموجة الثانية من الحرب الأهلية في 1984/2/13م.

وصلت إلى رئاسة المنطقة في واو.. في أول الأمر عملت قائداً للكتيبة 111 مشاة برمبيك في محافظة البحيرات التي كانت تعسكر في "ملو" وتعني بلغة الدينكا "الثور البني".

وبعد ذلك تسلمت قيادة الكتيبة 113 مشاة معسكر قرنتي واو، وأخيراً عينت ضابط ركن قائداً لشعبتي العمليات والتدريب لمنطقة بحر الغزال العسكرية.

بدأت مهمتي في فبراير 1984م وامتدت إلى سبتمبر 1986م وخلال هذه الفترة عشت مرارة الحرب في جنوب السودان بكل أبعادها المأساوية، ما رسّخ في يقيني عدم جدوى الحرب، ضرورة الوصول إلى تسوية تقتضي الجلوس إلى مائدة التفاوض.

عند مستهل عملي في منطقة البحيرات، كان حجم القوات التي تحت إمرتي وإمكاناتها لا تتناسب مع امتداد المنطقة لأكثر من 200 ميل من "كاواجينا" إلى ميناء "شامبي" على بحر الجبل.

عقب تفقدي للمنطقة ميدانياً تبين لي أن القدرة القتالية لهذه

الكتيبة لا تتعدي 30% من حيث الأفراد والعتاد والإمداد للحرب، ما ترتب عليه عدم قدرتها على احتواء أي عمل عدائي.

رفعت تقريراً بهذا المعني لرئاسة المنطقة وقررت الاستمرار في تحسين مراكزها الدفاعية تحت شعار: " أحفر لتعش"

في العام 1984م، شن الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوماً كبيراً على المنطقة وتخطي المراكز الدفاعية للكتيبة 111 وهاجم منطقة الكتيبة 114 أويل، واستطاع إحراز انتصارات محدودة في الجانبين ونجح في تجنيد أعدد كبيرة من أبناء المنطقة، إضافة إلى نسفه جسر أويل ما أدى إلى تعطيل النقل البري بالسكك الحديدية "الخرطوم- واو"

وكان الجيش الشعبي ركز قبل ذلك على تعطيل الملاحة النهرية " الخرطوم- كوستى- ملكال – جويا" . أدت هذه الإستراتيجية إلى قطع خطوط الإمداد البرية والنهرية مما أدي إلى الاعتماد على النقل الجوي الذي لم يكن متوفراً بالحجم المناسب لمواجهة العمليات البرية في مناطق العمليات بالإضافة إلى تكلفته الباهظة.

انسحبت قوات الجيش الشعبي عبر محافظة البحيرات مختطفة مجموعة من الأجانب في جسر العاج على مشارف واو، وواصلت انسحابها عبر منطقة مسؤولية الكتيبة 111، ولم تستطع هذه الكتيبة احتواء الموقف لعدم قدرتي على تحريك أية قوة في ذلك الوقت لوجود كل العربات الخاصة بالكتيبة في واو مع " الطوف الإداري" لإمداد الكتيبة باحتياجاتها.

لم تكن هناك وسيلة متاحة لتحسين وضعنا في بحر الغزال لأن

القيادة العامة/ عمليات كانت مهتمة حينها بهجوم الجيش الشعبي على منطقة أعالي النيل.

كان هذا دأب الجيش الشعبي في الهجوم من أكثر من محور في وقت واحد بقصد إنهاك إدارة العمليات المحدودة الإمكانيات.

في نطاق مسؤوليتي، بذلت جهداً كبيراً لتمكين أنفسنا من مواجهة الظروف القاسية المتمثلة في شح الإمداد ورداءة المياه وتفشي مرض الملاريا ونقص الأدوية ما اضطرنا لاستخدام العقاقير البلدية لعلاج المرضى مثل زيت دهن النعام لعلاج "القارديا" وعروق بعض الأشجار إضافة للعرديب لعلاج الملاريا ولدغات الأفاعي والعقارب.

مع مرور الوقت كانت الأوضاع تزداد سوءاً بما لا تستطيع إمكاناتنا مواجهته مع ازدياد حجم العدائي ضدنا، وبفعل الألغام، ولم يطرأ أي تقدم في أوضاع الكتيبة 611 التي دفعت ثمناً غالياً مع فشل كل الجهود الذاتية لرفع كفاءتها القتالية.

في العام 1986م حين كنت مسؤولاً عن العمليات في منطقة بحر الغزال العسكرية، بدأت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تتدفق بأعداد كبيرة على منطقة البحيرات ومنها كتائب شارل، وتوتل تويك، وزانيو.

استطاع أول مركز دفاعي في "يرول" الصمود في وجه الهجوم وقعت خسائر بين الجانبين، وكانت هناك ضرورة للاستعواض والإخلاء لإدامة المعركة. تقرر دفع قوات برية والاستعانة بإسناد جوي من القيادة العامة، وكانت هناك حاجة لطائرة هليوكوبتر وأخرى للنقل "بفلو".

لم يتوفر هذا لأسباب تتعلق بأسبقيات العمليات التي تحددها الإمكانات المتوفرة في القيادة العامة. لذا اعتمدنا على الدعم البري وتم حشد القوة بواو ودفعنا بها وكانت لا تتعدى قوة سريتين مشاة، وعند وصولها "لبحر النعام" في منطقة البحيرات واجهت قوات كبيرة أوقعت بها خسائر كبيرة واستولت على كل خط حملتها بكل إمداداته.

تحت هذه الظروف الصعبة والحرجة، قرر قائد مركز يرول المقدم أ.ح بخيت إيدام الانسحاب إلى "تالي" ومنها إلى "جوبا" في الاستوائية لتفادي الدخول في معركة غير متكافئة.

بانسحاب قوات "يرول" الذي كان الأول في منطقة العمليات، أصبحت منطقة رمبيك تواجه تهديداً كبيراً بقوات كبيرة مرتفعة المعنويات بما حققته من نجاح في المنطقة.

واجهت رمبيك ضغطاً متواصلاً اضطرت معه للانسحاب إلى" دالو" (1) ومنها إلى " دالو" (2) ثم إلى مريدي في غرب الاستوائية.

هكذا استطاع الجيش الشعبي إحراز أكبر انتصاراته في " منطقة البحيرات" . من جهتي قدمت تصوراً للقيادة عند زيارة الفريق تاج الدين عبد الله فضل لرئاسة المنطقة واو، وأوضحت فيه حجم القوة المطلوبة لاستعادة زمام المبادرة في منطقة " البحيرات"، وقد كان.. وكلف ذلك الكثير.

أفقدت هذه الاشتباكات العديد من الأسر أبناء أعزاء وخلفت مرارات وخسائر لا تستطيع أية قوة تعويضها في تلك المنطقة عانت الكتيبة 111 –في رأيي– من أهوال الحرب وفظاعتها وبشاعتها بما

يفوق معاناة باقي وحدات القوات المسلحة.

كانت هذه صورة لطبيعة الوضع في منطقة بحر الغزال وفي بقية المناطق، كانت الأوضاع تمضي في تدهور متسمر، واستطاع الجيش الشعبي انتزاع زمام المبادرة مرات عدة في كل المناطق وحقق نجاحات عسكرية وألحق العديد من الهزائم بالقوات المسلحة التي كانت تعاني نقصاً حاداً في جميع الاحتياجات القتالية.

هذا الوضع البائس عرضه الفريق أول عبد الماجد حامد خليل وزير الدفاع أمام الجمعية التأسيسية ما عرضه لهجوم عنيف من نواب الجبهة الإسلامية التي كانت متعطشة للمزيد من سفك الدماء.

أمام هذا التهريج اضطر الرجل الذي كرس حياته العسكرية للتدريب على نطاق القوات المسلحة والعارف بأوضاع القوات المسلحة لتقديم استقالته..

في وسط هذه الأجواء، وجد الفريق أول فتحي أحمد علي القائد العام للقوات المسلحة نفسه في مواجهة ظروف صعبة ما دعاه للاجتماع بالقادة من رتبة العميد فما فوق للتشاور واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة الموقف.. فكان الاجتماع الذي تقرر فيه تقديم مذكرة القوات المسلحة لمجلس رأس الدولة ولرئيس الوزراء في يوم 1989/2/20م.

## المحور الثالث

### اجتماع المذكرة..

كنت في ذلك الوقت في رتبة العقيد أ.ح في الأكاديمية العسكرية

العليا في الخرطوم، ولم أكن سعيداً بنقلي من منطقة الشجرة مدرعات لهذه المؤسسة الأكاديمية.

في تلك الفترة، كانت الأكاديمية العسكرية العليا تعقد دورة في كلية الحرب مستعينة بطاقم من الضباط المعلمين من " أكاديمية ناصر العسكرية" وقبل الخوض في أمر المذكرة، لا بد من إلقاء بعض الضوء على شخصية الفريق أول فتحي أحمد علي..

تخرج الفريق أول فتحي أحمد علي في الكلية الحربية السودانية في سبتمبر 1959م، والتحق في سبتمبر 1959م بالكلية البحرية الإمبراطورية الأثيوبية.

عمل في الفترة من فبراير 1963م إلى يناير 1965م ضابطاً أول أطواف بحرية.

ومن يناير 1965م إلى مارس 1966م قائداً قوارب أطواف، ثم حضر دورة تخصص ملاحة وإرشاد في بريطانيا في الفترة من مارس 1966م وإلى أكتوبر 1966م.

وفي فبراير 1967م ترقى لقائد مجموعة قوارب أطواف.

في الفترة من يناير 1968م إلى يناير 1971م ضابط ركن عمليات وتدريب لقيادة القوات البحرية.

في يناير 1971 إلى أكتوبر 1973 عمل قائداً لمدرسة القوات البحرية.

حضر دورة قادة وأركان بكلية القادة والأركان بأم درمان، وبعدها في العام 1974م حضر نفس الدورة بكلية القادة والأركان بأم درمان في

الفترة من أكتوبر 1974م إلى سبتمبر 1976م.

حضر في الفترة من أكتوبر 1974م إلى سبتمبر 1976م دورة الأركان المشتركة في العراق.

وعند عودته من بغداد عمل مديراً لمكتب الفريق أول عبد الماجد حامد خليل القائد العام وزير الدفاع.

في الفترة من يناير 81 إلى مايو 1983م عُين ملحقاً عسكرياً بحرياً وجوياً بسفارة السودان بواشنطون، ومنها عاد ليعمل قائداً لقاعدة فلامنجو البحرية في الفترة من مايو 1983م إلى يناير 1984م.

حضر دورة كلية الدفاع الوطني بالأكاديمية العسكرية العليا بالخرطوم، وعند تخرجه واصل قيادته لقاعدة فلامنجو البحرية حتى سبتمبر 1985م حيث اختير لرئاسة الأركان بالقوات البحرية السودانية في هذا المنصب إلى أن تقلد منصب قائد القوات البحرية وقائداً لمنطقة البحر الأحمر من ديسمبر 1986م حتى يوليو 1988م.

هذا من ناحية سيرته كجندي محترف..

أما على المستوى الشخصي، فقد تميز الفريق أول فتحي أحمد علي بالنزاهة والأمانة والتواضع والنظرة الثاقبة والتفكير العلمي والموضوعي.

ذكر الأستاذ التجاني الطيب في مقدمة الكتاب الذي كُرِس للاحتفال بذكرى الفريق أول فتحي أحمد علي الذي كان لي شرف إعداده، أنه ناقشه أكثر من مرة حول الضغوط التي تعرض لها للقيام بانقلاب، إلا أنه رفضها وكان يقول - وابتسامة مريرة ترتسم على وجهه- أن الأيام

إذا عادت فإنه سيختار العمل على سد الثغرات التي صاحبت تقديم مذكرة القوات المسلحة لا القيام بانقلاب..

وكان الفريق أول فتحي أحمد علي على اقتناع تام بضرورة إيقاف الحرب العبثية التي كانت دائرة في جنوب البلاد.

كان صاحب فكرة تقديم مذكرة القوات المسلحة هو اللواء حقوقي محي الدين إبراهيم مدير فرع القضاء العسكري.

وتكونت لجنة صياغة المذكرة من الضباط الآتية أسماؤهم:

1- اللواء أ.ح عثمان خضر قائد سلاح الإشارة.

2- اللواء أ.ح أمين السيد أبو شوك مدير الأكاديمية العسكرية العليا.

3- اللواء حقوقي محي الدين إبراهيم فرع القضاء العسكري.

4- اللواء أ.ح أبو القاسم إبراهيم قائد سلاح النقل تموين.

5- اللواء أ.ح حسان عبد الرحمن قائد متحرك بور.

6- اللواء أ.ح إبراهيم سليمان مدير شؤون الضباط.

7- العميد أ.ح محمد عثمان مالك مدير فرع التوجيه المعنوي.

8- العميد أ.ح عز الدين الحلو نائب مدير فرع الاستخبارات العسكرية.

9- العميد أ.ح سيد الحسين مدير مكتب القائد العام.

أما اللجنة التي قامت بصياغة المذكرة -حسب رواية- العميد عصام ميرغني، فقد ضمته هو و استعبد أسماء أربعة من أعضاء اللجنة.

كان الاجتماع كما أشرت من قبل دُعي إليه من رتبة العميد فما

فوق، وإذا اشترك عصام ميرغني الذي كان مساعداً لمدير مكتب القائد العام في هذا الاجتماع، فإن ذلك يعود لظروف موقعه غالباً.

وحول بعض ما ورد في كتاب العميد عصام ميرغني عن الأجواء التي أحاطت بمذكرة القوات المسلحة توجهتُ بعدد من الأسئلة للفريق محمد زين العابدين محمد نائب رئيس هيئة الأركان إدارة سابقاً.

والفريق محمد زين العابدين محمد ضابط مشهود له بالكفاءة تلقى تأهليه الراقي في شتى المعاهد العسكرية على النهجين العسكريين الشرقي والغربي، وهو إلى جانب ذلك صاحب بصمات واضحة في كل المواقع التي عمل بها.

س (1) أشار العميد أ.ح عصام ميرغني في كتابه صفحة 190 " كنت أعمل آنذاك في مكتب القائد العام مسؤولاً عن العمليات والأمن وهي وظيفة استحدثها الفريق أول فتحي أحمد علي وتم تعييني فيها لأقوم بمهام...الخ".

بحكم منصبك- كنائب إدارة ومسؤولاً عن التنظيم، هل فعلاً استحدث الفريق أول فتحي هذا المنصب في مكتبه للعقيد أ.ح عصام الدين ميرغني وتم التصديق عليه تنظيماً؟

ج- لم يتم إضافة وظيفة للتنظيم المصدق للقوات المسلحة- وذلك حسب ذاكرتي والله أعلم-، ولكن القائد الحق في تكليف أحد الضباط لأية مهمة داخل مكتبه أو القيام بأية مهمة في المكان الذي يراه مناسباً.

س (2)- ذكر المؤلف في صفحة 189: " نتيجة للتردي في مناطق

العمليات بالجنوب في الثامن عشر من فبراير 1989م كان الوجوم يخيّم على هيئة قيادة القوات المسلحة بعد أن عجزت عن التنسيق وخلق روح الفريق المتجانس مع الحكومة المدنية المنتخبة والتي سميت بحكومة الوفاق الوطني...الخ" .

ج- كنت في هذا اليوم في مأمورية خارج السودان، وكنت ضمن وفد من المفروض أن يسافر برئاسة الفريق عبد الماجد حامد خليل ولكن الوزير تقدم باستقالته في هذا اليوم الذي ذكره العميد عصام ميرغني ويعني ذلك وجود فراغ، فالوزير هو حلقة الوصل بين القيادة والحكومة ويُعتبر بمثابة القيادة السياسية للقوات المسلحة.

س (3)- ذكر العميد عصام ميرغني في صفحة 183 من كتابه:

" كان واضحاً أن الطاقم الجديد الذي أصبح في هيئة القيادة يفتقد للكثير من الخبرات التي تتطلبها تلك المرحلة الحاسمة من الحرب في جنوب السودان ولكن لم يكن هناك أحسن مما كان فالقوا ت المسلحة أصبحت فقيرة في القيادات المتمرسة بعد أعوام مايو الستة عشر...الخ" .

ما رأيك في هذا التقييم بوصفك كنت نائب رئيس هيئة الأركان/ إدارة؟

ج- بالنسبة للتدريب في عهد مايو، اعتقد أن هذه الفترة شهدت طفرة من حيث التنظيم والتسليح.

ارتفع التنظيم إلى مستوى اللواء ثم الفرقة أسوة بالجيوش الحديثة الأخرى، كما فتحت كل الدول مدارسها العسكرية لتدريب الضباط

بحجم كبير خاصة في الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي وألمانيا، الهند وباكستان وكل الدول العربية خاصة مصر، العراق، الأردن، وعلى سبيل المثال العقيد جون قرنق ابتعثه فرع التدريب العسكري لنيل درجة الدكتوراه من أمريكا، وغيره مئات في التخصصات الفنية والأكاديمية، كما تضاعف حجم الأسلحة المختلفة وسلاح الطيران أدخلت إليه طائرات النقل كالهيركوليز والنفلو، إضافة للطائرات الأمريكية المقاتلة والصينية والميج 21 والهليوكوبتر والذي لم يستخدم من قبل.

بعض الأسلحة توسعت في ظرف عشر سنوات ليبلغ حجمها أكثر من عشرين ضعفاً، كالمدفعية، وقد ساعد في نمو القوات المسلحة القبول العالمي الذي حظي به النظام، وهذا ليس انحيازاً لنظام مايو، إلا أننا نتحدث بالأرقام. كما أن إحلال السلام في جنوب السودان، كان له أثره الكبير في تطبيع العلاقات مع العديد من الدول حتى في خلال الحرب الباردة بالرغم من انحياز نميري للغرب بقيادة الولايات المتحدة.

وفي وقت واحد كنت تجد خبراء بأعداد كبيرة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين.

يجب أن ندرك أن العالم تغير كثيراً، فعالم ستينات وسبعينات القرن الماضي ولي إلى غير رجعة، وظهرت تحالفات ومحاور جديد بعد الحرب الباردة، وحلت العولمة بخيرها وشرها، وكذلك ظهرت المواجهات الدينية والإثنية، ولم يعد التعاون بدرجة من السهولة، والتاريخ لن يعيد نفسه..

ما سردته لا يدخل في دائرة الانحياز لأحد فأنت والأخ عصام تربطني بكما علاقات وطيدة، ونرجو أن ندير الحوار بهدوء وموضوعية، وأرجو أن تقفوا جنباً إلي جنب ذوداً عن سوداننا وهو في أمسِ الحاجة لفكركم ولسواعدكم الفتية، ولكما ولكل رفاق السلاح كل الود والتقدير.

## المحور الرابع

## استقالة الفريق أول عبد الماجد حامد خليل

حققت استقالة الفريق أول عبد الماجد حامد خليل من منصبه كوزير للدفاع مكاسب سياسية كبيرة للجبهة الإسلامية، فباستقالته استطاعت التخلص من أحد أهم ركائز معسكر الداعين للسلام.

وبالتالي اعتبرت هذه الاستقالة كارثة حقيقية أضرت كثيراً بالبلاد في ذلك الوقت. ترك الفريق أول عبد الماجد حامد خليل باستقالته قيادة القوات المسلحة في وضع صعب للغاية، لأنها كانت تحتاج لجهوده السياسية كوزير لسد العجز الذي كانت تواجهه القوات المسلحة في احتياجاتها الأساسية حتى تستطيع مواجهة الموقف الأمني بكفاءة تامة كما أن انحياز الفريق إلى خيار السلام ترك آثاراً ايجابية داخل القوات المسلحة التي أحس أفرادها بعبثية الحرب المفروضة عليهم.

وكان هذا الموقف هو خيار الأغلبية العظمى من جماهير الشعب السوداني بمختلف تياراته السياسية والفكرية.

أحدثت استقالة الفريق أول عبد الماجد حامد خليل زلزالاً تسبب

في وقوع فجوة بين القيادة السياسية وقيادة القوات المسلحة، وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة قرر الفريق أول فتحي أحمد علي القائد العام للقوات المسلحة بعد دراسة الموقف توسيع دائرة التشاور لاتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة الموقف.. فقرر دعوة الضباط من رتبة العميد فما فوق إلى اجتماع في 1989/2/20م خرج بالمذكرة المعروفة.

يبقي أن نشير إلى أن الفريق أول عبد الماجد حامد خليل لم يكن في حجم تحديات تلك الفترة، واستقال من حكومة خرج منها الحزب الاتحادي الديمقراطي وكان استمرارها مشكوك فيه، وبالتالي أصبح للجبهة الإسلامية المتحالفة مع حزب الأمة نفوذاً كبيراً يسمح لها بدق طبول الحرب..

وفي رأيي، أنه كان على الفريق أول عبد الماجد حامد خليل، أن يقبل الوساطات التي نصحته بالاستمرار في منصبه ومواجهة الموقف، رغم الصعوبات لأنه قبل –أصلاً– أن يكون وزيراً للدفاع في حكومة تضم الجبهة الإسلامية المعروفة بعدائها للسلام.

هذه الاستقالة كما أشرت سابقاً كان قراراً غير سليم أضر كثيراً بالسودان، وكانت السبب المباشر في الدعوة لاجتماع المذكرة في 1989/2/20م، ثم كانت التطورات السياسية التي أعقبت تقديم المذكرة التي أخذت منحى آخر إلى انقلاب الجبهة الإسلامية في 1989/6/3م.

# مذكرة التوحد العسكري

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد /..................رئيس حزب..................

**الموضوع:- التوحد العسكري**

1- هناك اتفاق عام بين كافة فصائل التجمع الوطني الديمقراطي على أهمية توحيد العمل العسكري وفي رأينا كمجموعة عمل اكتسبت الخبرة في هذا المجال ترى أن الخطوات التي اتخذت في هذا الصدد غير ملائمة لوضع التوحد في موضع التنفيذ وهي أشبه بحالة الدوران في حلقات مفرغة لا تؤدي إلي نتائج ايجابية لتجسير الفجوات بين كافة الفصائل في هذه الجبهة التي تمثل صمام الأمان للمستقبل.

2- من منطلق حرصنا وخبرتنا العملية التي أتيحت لنا بحكم المهنة نرى ضرورة مناقشة هذا الموضوع وفقاً للورقة العسكرية المقترحة للخروج بقرارات حاسمة تتجاوز كل الصعاب لتوحيد هذه الجبهة بتجاوز حالة الاضطراب والفوضى السياسية التي ستكون الوليد الشرعي للتشرذم في هذه الجبهة نأمل من القادة تقديم كافة التنازلات لحصر هذا العمل تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي تحت أحدى المسميات الآتية أو أي مسمى أخر تقترحونه:-

أ- القيادة الموحدة للتجمع الوطني الديمقراطي.

ب- قوات التجمع الوطني الديمقراطي.

ج- جيش التحرير الوطني السوداني.

3- نرجو التأكيد على وحدة العمل السياسي فعلياً ومن ثم يتبعها وحدة العمل العسكري الذي يخدم القرار السياسي وفقاً للإستراتيجية التي سيتم الاتفاق عليها.

4- نأمل في إتاحة الفرصة لنا كمجموعة عمل تمثل رأي قطاع كبير من العسكريين للقوات النظامية داخل وخارج الخدمة لتقديم عرض لهذه الورقة في اجتماعات التجمع القادمة وبناء على ذلك نرجو من أمين أمانة التنظيم درج ذلك في أجندة هيئة القيادة القادم لاتخاذ القرارات اللازمة ورفع كافة التوصيات العملية للمؤتمر القادم للتجمع للتصديق عليها وتحديد قيادة عسكرية موحدة مفوضة لإدارة هذه الجبهة من أهل الاختصاص.

5- نرجو من كافة القادة الاستعداد لإدارة حوار حول هذه الورقة قبل هذه الاجتماعات لتوحيد الرؤيا وبلورة الأفكار في هذه الجبهة للاجتماعات القادمة. نأمل أن تجد مقترحاتنا العناية التامة من الجميع لأنه في رأينا هذه تمثل مدخلاً أساسياً لضمان الاستقرار السياسي مع ضمان تداول السلطة في المستقبل بالطريقة السليمة.

عميد محمد أحمد الريح

ع/

اللجنة المنبثقة عن تجمع الضباط

العاملين داخل وخارج الخدمة

1/ مايو 1998م

1- صورة للسيد أمين أمانة التنظيم

# مدخل لورقة التوحد العسكري

1- نأمل في هذا الاجتماع اتخاذ قرارات ايجابية مع تحديد جهات التنفيذ وأن يُعطي القادة أقصى جهودهم في المزيد من التلاحم والوحدة سياسياً وعسكرياً وأن يكون في البال أن كل الأفكار والنظريات والمشروعات الكبيرة هي في الأساس نتيجة للتفاكر على الورق أولاً وداخل الغرف المغلقة.

2- هذه الورقة تبرز الحقائق التي تؤكد ضرورة إعطاء أسبقية أولى في التوحد العسكري وهي معروفة للجميع وفيها إجابات مقنعة عن أهمية التوحد و كانت مدار حوار ونقاش وتتطلب من هذا الاجتماع اتخذا القرارات الحاسمة لحشد كل الجهود في سبيل التوحد العسكري الذي يعني ضمان تفعيل العامل المساعد لإسقاط النظام بأقل قدر من الخسائر مع الاستخدام الأمثل للقوة وتداول السلطة بصورة سلمية مستقبلاً لأنه يمكن في ظل التوحد الاتفاق على إعادة تأسيس القوات النظامية طبقاً لإمكانيات البلاد والتهديدات المحتملة وعلى ضوء ذلك يجب اتخاذ القرارات الحاسمة بتجرد تام من كل الأفكار التي يمكن أن تكون عائقاً لإنجاز هذا المشروع الحيوي بالآتي:

1- تحديد الإستراتيجية العسكرية (انتفاضة محمية أم انتفاضة مسلحة) يجب اتخاذ القرار والتقيد به من الجميع مع تحديد الأهداف المحتملة للأعمال الممكنة عسكرياً في المحاور المختلفة للعمل العسكري.

2- اتخاذ الخيار المناسب لبداية مشروع التوحد مع تحديد كيفية جلب الموارد الموحدة لدفع هذا العمل (لجنة سياسية عسكرية ذات صلاحيات عالية لتوفير الدعم اللازم).

ج- الإسراع بالتوصل لقرار حول أسرى ياي إما بنقلهم للشرق إذا تيسر ذلك، وفي حالة تعذر ذلك التفكير جدياً في كيفية الاستفادة منهم في موقعهم الحالي.

د- التركيز إعلامياً على إزالة الحالة السلبية التي روج لها في إطار مظلة العمل العسكري، وتمليك الجماهير حقيقة أن تغيير النظام في الأساس يعتمد على جهودهم بالداخل.

هـ- مركز معلومات يساعد على اتخاذ القرار السليم للأعمال المختلفة سياسياً وعسكرياً.

و- تجب محاسبة أي خروج عن إطار التوحد بعد الاتفاق على ذلك مع عدم السماح لأي تحفظات لأي جهة كانت على صيغة الاتفاق.

ز- يجب أن يكون واضحاً للجميع أن مشروع التوحد العسكري لا يحتمل التفكير في التوازنات العسكرية للفصائل على الأرض إذا كان هاجس الجميع الوطن أولاً وليس الأجندة والمصالح الخاصة.

ح- تنسيق كافة الأعمال بين الداخل والخارج لعدم التورط في أعمال غير محسوبة النتائج مما يترتب على ذلك أضرار جسيمة تعرقل مسار العمل ولنا عدة تجارب في ذلك: قضية المفرقعات وأنا السودان.

# التوحد العسكري

## 1-مقدمة:

أ- اتخذ قرار العمل العسكري في مؤتمر لندن فبراير 1992م وتبلور بصورة عملية في مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا يونيو 1995م.

واستطاعت كل القوى السياسية تأسيس وجود حقق مكاسب عسكرية وسياسية وبمتابعة ذلك توصلت كل الفعاليات السياسية إلى أهمية توحيد البندقية، كما تمت مناقشة ذلك في ورشة العمل العسكري (نحو جيش قومي) بمركز الدراسات السودانية وبرز اتجاه قوي من كل الفصائل لتوحيد العمل العسكري وقدمت دراسات ومناقشات ثرة في هذا المجال يمكن الرجوع إليها، وأبرزت مخاطر التشرذم العسكري المشار إليها بالمحلق (أ).

ب- استناداً لمقررات أسمر في يونيو 1955م فيما يتعلق بالعمل العسكري لم تحدد إستراتيجية واضحة للعمل العسكري الأمر الذي ترك باب الخيار مفتوحاً لكل الفصائل لاستخدام القوة بالطريقة التي تراها مناسبة وهذا قد يؤدي لنتائج عكسية لا تحقق الهدف السياسي المراد تحقيقه للسواد الأعظم من القوى السياسية.

ج- بمتابعة الأعمال العسكرية التي تمت، وصلت كل القوى السياسية لقناعة بأهمية توحيد العمل العسكري تحت مظلة عسكرية موحدة لابد من تطوير القيادة العسكرية المشتركة للتجمع الوطني حتى تكون لها صلاحية إدارة وتدريب وتخطي عمليات التجمع الوطني الديمقراطي على أن تكون نواة للقيادة العامة السودانية مستقبلاً للقيام بمهامها التي

يحددها الدستور.

**2- القصد:**

وضع تصور متكامل متفق عليه من جميع القادة لقيادة العمل العسكري الموحد للتجمع وفقاً للقرار السياسي.

3- هناك تساؤلات أساسية كمدخل للتوحد العسكري:

أولاً: هل هناك حاجة ملحة لتعدد الفصائل العسكرية؟

لا نعتقد بأن هناك حاجة ملحة لتعدد الفصائل العسكرية للآتي:

أ- هناك إجماع سياسي تمخض عن ميلاد التجمع الوطني الديمقراطي في 1989/10/21م لمواجهة التآمر على السلطة الذي تم في 1989/6/30م.

ب- العمل العسكري القصد منه تحقيق أغراض سياسية تهم جميع أهل السودان، لذا فالأمر الطبيعي أن يكون موحداً لاستخدامه وفق الرؤى السياسية للتجمع الوطني.

ج- الآثار السلبية للتعدد واضحة على المستويين الإقليمي والدولي، لذا التوحد يساعد بالتعجيل على استنباط النظام دون أن يكون هناك صراع على السلطة بالقوة.

د- يؤمن قومية القوات المسلحة مستقبلاً والدفاع عن النظام الديمقراطي المنشود.

هـ- توفير الثقة بين عناصر التجمع للعمل الموحد وفقاً للإستراتيجية العامة للتجمع سياسياً وعسكرياً.

ثانياً: ما هي العقبات التي تعترض توحيد العمل العسكري؟

أ- اختلاف الأجندة حول طبيعة الصراع القائم.

ب- الأطماع في تحقيق أغراض سياسية بالقوة لعدة جهات.

ج- وجود تحالفات خارجية في إطار مصالح تخدم أغراض وتوجهات جهات معينة.

د- التفكير في الترتيب لإقامة نظام شمولي لصالح تيار معين باسم الشرعية الثورية.

هـ- الإصرار على إثبات الذات والسعي لتحقيق مكاسب سياسية بالتفوق العسكري على الآخرين وبالتالي بسط النفوذ بالقوة، وتهميش دور الآخرين والأمثلة على ذلك كثيرة.

ثالثاً: ما هي الخطوات العملية لتوحيد العمل العسكري؟

أ- تنازلات واضحة من الجميع دون الالتفات لحجم القوة والإمكانيات التي يوفرها كل فصيل منفرد والاتفاق على صهر الإمكانيات المتاحة للأفراد بغض النظر عن الانتماء السياسي.

ب- توحيد أجندة العمل العسكري للإطاحة بالنظام القائم لإنقاذ الوطن من حالة الفوضى والخراب التي أحدثها نظام الجبهة القومية (تحديد إستراتيجية واحدة تحدد مسار العمل العسكري).

ج- الاقتناع بأن الصراع على السلطة يحسم عبر بوابة صناديق الاقتراع للفصائل السياسية المختلفة.

د- عدم الدخول في تحالفات إقليمية أو دولية لتحقيق مصالح لجهات أجنبية تقدم الدعم والعون لإسقاط النظام.

هـ- الاقتناع بمعيار التعدد والتشرذم حسب السوابق في المنطقة إقليمياً

ودولياً.

و- الاقتناع بعدم انفلات دائرة العنف لتسوية النزاعات السياسية بين الفصائل السياسية من التنظيمات القائمة على الساحة.

4- كيفية تنظيم الوجود العسكري الماثل في إطار التوحد؟

3- في يناير 1998م اتفق كخطوة أولى على إنشاء الكتيبة الأولى الموحدة وتشمل كل القوى الموجودة من جميع الفصائل وتم إجماع على هذا القرار مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة حالياً ويعتبر خطوة إيجابية نحو توحيد أمثل. وتوجد هناك عدة خيارات مفتوحة لتنظيم هذه القوة تتمثل في الآتي:

1- الخيار الأول:

الكتيبة الموحدة المتفق عليها، وهي قيد التنفيذ.

2- الخيار الثاني:

مجموعة لواء وهذا يحتاج لجهد يمثل ثلاث أضعاف الخيار الأول.

3- الخيار الثالث:

تنظيم ودمج كل القوى حسب حجمها في تنظيم موحد وهذا يتطلب توحيد كافة الإمكانيات المتيسرة للعمل من القوى السياسية وإيجاد الدعم من كافة المصادر المحتملة وهذا يمثل الخيار المثالي لأنه يوحد كل الجهود لتنصب في خدمة الهدف الرئيسي للجميع.

4- التنظيم المقترح الملحق (ب).

5- الأعمال الممكنة:

1- في ظل التعدد العسكري تكون هناك أعمال محدودة وقد لا

تستطيع بعض الفصائل الإسهام في العمل أو حتى تأسيس وجود لها، الفترة الأولية أثبتت أن الأعمال الممكنة في ظل التعدد كلها أعمال إزعاجية ما عدا ما قامت به الحركة الشعبية بما لديها من رصيد من قوة وخبرة أنجزت أعمالاً مؤثرة باسم التجمع وتبع ذلك أيضاً أعمال مؤثرة في إطار القيادة الرباعية للتجمع.

2- في ظل التوحد تكون هناك أعمال بتأثير أكبر وبنتائج مؤثرة وتترك الأثر الإعلامي والسياسي الكبير وتساعد في تصعيد العمل الجماهيري لتحقيق الانتفاضة المحمية بأقل خسائر ممكنة للقوة السياسية للتجمع ونفوذ مؤثر على المستويين الإقليمي والدولي يشجع الآخرين للإسهام مادياً ومعنوياً لدعم حركة المعارضة السودانية سياسياً وعسكرياً.

a- في ظل التوحد يتم توظيف الإمكانيات المتوفرة ويمكن للجميع الإسهام في العمل الموحد والفائدة تكون في إطار المجموعة مما يساعد ويعجل بإسقاط النظام لصالح فصائل التجمع بدون احتمال أي توتر أو نزاع دموي بين الفصائل وذلك يتيح إنزال الهزيمة بالنظام بأقل قدر من الخسائر في اتجاه أهداف عسكرية كبيرة ومؤثرة والأمثلة لهذا كثيرة في محاور العمل المحتملة وعلى سبيل المثال احتلال المدن الحيوية في القطاع الشرقي والجنوبي أو أي اتجاه آخر محتمل وحرمان الخرطوم من استغلال طريق بورسودان الخرطوم الهام لحركة الصادرات والواردات للبلاد.

**6- التوصيات:**

أ- نرى ضرورة توحيد العمل العسكري تحت قيادة موحدة حتى تسهل إدارته وتحديد الأعمال العسكرية الممكنة حتى يتم تحديد طبيعة

التدريب وتوفير الاحتياجات المادية والبشرية له.

ب- أهمية الالتزام بالعمل في إستراتيجية عسكرية واحدة في إطار التجمع وأي أعمال تخرج عن هذا الإطار تشكل ضرراً بليغاً على وحدة العمل ومستقبل الاستقرار السياسي في السودان لذا لابد من التوجيه والتقيد بالثوابت لدفع حركة العمل الموحد لإنجاز الهدف المشترك في إقامة حكم ديمقراطي يسوده حكم القانون والعرف والمواثيق الدولية المتفق عليها واحترام حقوق الإنسان.

ج- ضرورة إيجاد قنوات الاتصال الممكنة مع القوات النظامية في الداخل بكافة الأشكال المحتملة لذلك بغرض تنسيق العمل المعارض.

د- لاحقاً هذه القوات الموحدة يمكن أن يكون دور إيجابي في إعادة تنظيم القوات النظامية مستقبلاً مع باقي القوات النظامية الأخرى غير الموالية للجبهة الإسلامية.

هـ- تكوين قيادة موحدة يسند إليها مهام للعمل العسكري من ناحية التخطيط والإشراف والتنفيذ للتدريب والعمليات والإدارة والإمداد مع جميع النواحي والقيادة السياسية هي التي تحدد ذلك.

و- تطوير القيادة العسكرية المشتركة لقيادة عامة وتعيين عسكريين ذوي كفاءة عالية لوضع آلية التوحيد موضع التنفيذ.

ز- الموارد الحالية للوجود العسكري لا تساعد على دعم العمل الموحد الذي لا بد من حشد الدعم المادي وتكوين لجنة ذات صلاحية عالية لإيجاد الدعم المناسب لتفعيل العمل العسكري الذي يحتاج لإمكانيات كبيرة.

### 7- خاتمة:

أ- نرى ضرورة التوحيد العسكري ليكون تحت السيطرة منذ البداية لتجنب الانزلاق في أي مخاطر محتملة في ظل التعدد العسكري والأمثلة لذلك واضحة في الإطار الإقليمي والدولي وهي لا تعود إلا بالفشل المصحوب بالخراب والكوارث التي يصعب السيطرة عليها.

ب- نرى أن من المهام العاجلة والتي تتطلب تنازلات واضحة من كل القوى السياسية ليتم التوحيد الفعلي لهذه الفصائل بحلها أو دمجها جميعاً في إطار من الثقة لتحقيق الأهداف القومية التي لا خلاف عليها ولتعجيل العمل في إطار موحد تكون المشاركة فيه مكفولة للجميع بغض النظر عن التوازنات لحجم القوة والإمكانيات لإنقاذ البلاد من المحنة المدمرة التي أحدثها نظام الجبهة في البلاد.

ج- ضرورة العمل على تزامن الأعمال العسكرية مع الأعمال الجماهيرية داخل السودان لإنزال الهزيمة بنظام الجبهة الإسلامية.

د- الاستفادة من التطورات في المنطقة والمتجهة نحو تحقيق الديمقراطية والسلام والأمن في أفريقيا وانعكاسها على السودان الذي يعيش في حالة عزلة تامة لظروفه الاقتصادية والسياسية وحالة الحرب في الجنوب والشرق والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان.

هـ- أصبح السودان مصنفاً كدولة راعية للإرهاب وملاذاً آمنا للعناصر التي تشكل تهديداً على دول الجوار وغيرها وهناك إجماع على ضرورة إسقاط هذا النظام ومحاصرته كي يلفظ أنفاسه.

# سرى للغاية
# تقرير عسكري رقم (1)
# يغطي الفترة من عام 1995م إلى عام 1998م

**مقدمة:**

في ديسمبر 1994م تم إعلان بيان القوى الرئيسية، وقع عليها السيد محمد عثمان الميرغني والسيد مبارك الفاضل و د. جون قرنق والعميد عبد العزيز خالد، ثم تبع ذلك تحرك باقي قوى التجمع وتوج ذلك العمل بقيام مؤتمر القضايا المصرية في يونيو 1995م. ونتج عن ذلك انضمام قوى إضافية للتجمع وهي قوات التحالف الوطني والتحالف الفيدرالي و مؤتمر البجا.

الوجود العسكري:

أتيح المجال للتحالف ليؤسس أول معسكر في الشرق واستمر في التواجد لمدة عام، وبدأ أعماله بعملية مينزا و بعد ذلك تم تأسيس معسكر تدريب مشترك لباقي القوى السياسية، ولم يتطور في اتجاه معسكر موحد، الأمر الذي أفرز العديد من المعسكرات التي تأسست حالياً بنسب متفاوتة للقوة أبرزها وأكثرها الحركة الشعبية اللواء السودان) حزب الأمة، الاتحادي، قوات التحالف، البجا وباقي القوى.

الأعمال التي تمت:

كل الأعمال التي تمت كانت أعمالاً محدودة على الشريط الحدودي بقصد الاستشراف واثبات الوجود بدعم الأصدقاء، وتمت عمليات

أخرى نفذها الأصدقاء ونسبت لفصيل محدد، لارتباطه الوثيق بالدولة المضيفة والمصالح المشتركة.

الأعمال الكبيرة التي تمت هي احتلال الكرمك وقيسان في يناير 96. ونفذتها الحركة الشعبية بدون إخطار باقي القوى، وحاول فصيل التحالف اللحاق والمشاركة ولم يفلح، وتقوقع في مينزا على الحدود.

بعض المراسلين الصحفيين على حسب بث إذاعة صوت أمريكا نقلاً عن مجلة لوس أنجلوس تايمز أكدوا بأن أثيوبيا لها دور واضح في هذه العملية.

تبع ذلك عمليات باحتلال قرورة، عقيق وطوقان بدعم من الأصدقاء ظلت قوات التجمع الوطني الديمقراطي موجودة في هذه المناطق عدا ميناء عقيق التي تم إخلاؤها مؤخراً.

**الاستقطاب والتجنيد:**

فشلت كل القوى السياسية في استقطاب عناصرها (تجدر الإشارة إلى أن حزب الأمة بدأ خطوات جادة في هذا المجال بإحضار عناصره الأساسية من الداخل ليتمكن من تنفيذ نواياه) للانضمام للمعسكرات وأصبح الأمر الواقع من القوة الموجودة بالمنطقة وهم العمال الزراعيون الذين نزحوا من المناطق المهمشة ومناطق العمليات بحثاً عن العمل. (الجنقو). وهذه المجموعات ضعيفة المستوى السياسي والتعليمي، لذا نجدها لا تستمر في البقاء بالمعسكرات لتنفيذ الأعمال العسكرية، لذلك تفشت ظاهرة الهروب والانتقال من معسكر لآخر. هذه العناصر لا تصلح لتكوين أساس لقوة عسكرية ضاربة حتى لو وجد العمل

العسكري وبالتالي لا تصلح أن تكون نواة لقوات نظامية في المستقبل.

الأعمال الممكنة حالياً:

في ظل التشرذم الماثل ونوعية المقاتلين وحجم الدعم الموجود بالمنطقة نجدها تنحصر في الآتي:

أ. أعمال محدودة بقصد الاستشراف.

ب. إذا حدث تفوق كمي ونوعي لأحد الفصائل سيؤدي ذلك إلى مخاطر الاقتتال والتصفية لوصول للسلطة متفرداً.

ج. بالتوحد يمكن القيام بأعمال كبيرة ومؤثرة تتجاوز هذه الحالة السلبية.

**تقييم:**

1. توجد حالة غياب تام لإستراتيجية موحدة للعمل العسكري داخل التجمع الوطني الديمقراطي وهذا هو السبب الرئيسي الذي قاد للتشرذم في العمل الماثل الذي أدى لعزوف الضباط والصف والجنود المحترفين للانضمام للعمل العسكري. وهذا يؤدي لمخاطر في مستقبل العمل السياسي والأمثلة على المستوى الإقليمي واضحة.

2. الإمكانيات المادية تلعب دوراً أساسياً في تطور العمل العسكري في ظل الظروف الراهنة.

3. هناك بعض الفصائل لديها أطماع لبسط نفوذها وقعت على اتفاقيات سرية مشبوهة لتحقيق أغراضها السياسية على حساب المصلحة الوطنية.

4. الأعمال الحالية لا تشكل تهديداً فعلياً على النظام.

5. في ظل الظروف الراهنة يجب توحيد العمل العسكري بتقديم تنازلات من كل الفصائل ولضمان انضمام الضباط والصف والجنود المحترفين للعمل العسكري وبالتالي خلق نواة بالأسس والضوابط للقوات المسلحة.

6. هناك تدخل مباشر ومستمر من الأصدقاء في تحديد العمليات والقيام بها وهناك جهات تتبنى هذه العمليات.

7. في ظل التشرذم الماثل يصعب استقطاب الدعم المادي والمعنوي إقليمياً و دولياً.

8. الاتجاه العالمي مع الحلول والتسويات السلمية لكل بؤر التوتر والنزاع الدموي. لذا لازال هناك تشجيع لدور الإيقاد في المنطقة بالدعم من أن الظروف الماثلة قد تجاوزت طرح الإيقاد.

9. في ظل التوحد العسكري والسياسي الفعلي للإستراتيجية بأجندة وخطة عمل واحدة يمكن أن يؤدي لفرض الحل سليماً أو بالقوة كتسوية عادلة.

10. من المصاعب الأساسية للتوحد لفصائل معينة في مستقبل العمل العسكري في السودان وهذا يحتاج لجهد كبير وسريع لاحتوائه.

11. مستقبل التجمع الوطني الديمقراطي وبالتالي الاستقرار السياسي في السودان يعتمد أساساً على توحيد العمل العسكري.

12. بعد إنشاء قوات التحالف لمعسكرها حدث تهافت لكل الفصائل لإنشاء معسكراتها. هذا الوضع يتعارض مع تحقيق الهدف

الاستراتيجي إلى الآن.

13. للآن لم يتحقق الغرض من إنشاء المعسكر، يجب مراجعة الأسباب والآليات لمعرفة مكمن الخطأ وما الذي يجب أن يفعل.

**خاتمة:**

لازال الاتجاه العام يصب في تطوير الفصائل لقوتها لتحقيق مصالحها في سباق محموم للاستيلاء على السلطة وهذا منعطف خطير للصراع حول السلطة بالقوة العسكرية.

لابد من بذل أقصى الجهود لوضع إستراتيجية موحدة للعمل العسكري، وبالتالي توحيده لتفادي مخاطر التشرذم وقدمنا مذكرة لتوحيد العمل العسكري هذا نصها:-

بالتأكيد كل هذه الجهود التي شارك فيها العسكريون السودانيون بتياراتهم السياسية المختلفة كانت كلها إسهامات كان تقبل بإسقاط النظام ولكن الاستخفاف بالخصم والاختراق والوشاية أسهمت في إجهاضها، وبالتالي فشلها التام عندما توصلت القوى السياسية لحوار سياسي مع السلطة الأمر الواقع في الخرطوم و انتقلت القوى السياسية للعمل من داخل السودان.

## عملية تفجير كوبري الأشراف

في صيف العام 1991م، وفي أحد اجتماعات " القيادة الشرعية" بالقاهرة تناولنا بالنقاش الأهداف المحتملة للأعمال العسكرية الخاطفة الممكنة التي من شأنها أن توجه ضربة قوية وموجعة لنظام الجبهة الإسلامية.. وتساعد في تحريك الشارع للانتظام في عصيان مدني شامل.

كان هناك اتفاق تام على أن الهدف المناسب عندما تتوفر الإمكانات المادية والبشرية هو احتلال وقطع طريق الخرطوم- بورتسودان الحيوي.

في صيف العام 1992م، وبالتحديد في يوم 14 يوليو- أثناء وجودي في نيروبي- تابعت أخبار عملية تفجير كوبري الأشراف التي خططت لها ونفذتها " القيادة الشرعية"، باسم "المقاومة الشعبية" وعرفت هذه العملية باسم " عملية الشهيد اللواء طيار محمد عثمان حامد كرار" البطل الذي أعدمه نظام الجبهة الإسلامية الفاشي.

اختير كوبري الأشراف لأنه يعتبر ممراً حيوياً في منطقة وعرة ويبلغ طوله حوالي مائة متر، ويقع بالقرب من منطقة جبيت العسكرية على طريق الخرطوم- بورتسودان.

لم تتم عملية نسف الكوبري بصورة مكتملة لظروف خارج إرادة المنفذين ما أدى إلى استشهاد اثنين من المشاركين في العملية هما إدريس وعبد العزيز من أبناء شرق السودان.

أربكت هذه العملية النظام وأدخلت الفزع إلى قلبه وكانت مؤشراً على أنها ستكون البداية في سلسلة عمليات أخرى قادمة.

## النظام يتهم " القيادة الشرعية" بتدبير اقتحام بحري وجوي

أعلنت حكومة الجبهة الإسلامية في 1993/4/24م أن " القيادة الشرعية" ضالعة في التحضير لتنفيذ اقتحام بحري وجوي في منطقة شرق السودان بدعم من مصر ولبنان.. واستنكر البلدان هذا الاتهام الذي لا يقوم على أي أساس.

وأدعى النظام الذي يهدف بما لا يعرف أن " القيادة الشرعية" تتلقى الدعم والسند من الديكتاتور المتقاعد جعفر محمد نميري والسيد الصادق المهدي و الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتبدو الملامح الكاريكاتورية لهذا الاتهام واضحة منذ الوهلة الأولى..

وأدعي النظام - عبر أبواقه- أن عملية الاقتحام المزعومة هذه، ستبدأ بتفجيرات في الداخل، وتم بالفعل اعتقال بعض العسكريين والمدنين، والعسكريون هم:

1- العقيد (م) محمد حسن عثمان الزبير.

2- العقيد أ.ح (م) مصطفي التاي.

3- الملازم (م) الطيب نور الدائم.

إضافة إلى ستة مدينين تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب وهم:

1- مبارك محمد عبد الله جادين – الحزب الشيوعي السوداني

2- الطريفي الطاهر فضل- الحزب الشيوعي السوداني.

3- عثمان محمود علي جمعة- الحزب الشيوعي السوداني.

4- الحسن أحمد صالح محمد- الحزب الشيوعي السوداني.

5- الدكتور جعفر يسن أحمد عبد الله- حزب الأمة

6- ياسر أبو زيد أحمد – الحزب الناصري.

وقدم هؤلاء للمحاكمة التي قضت بسجن مبارك محمد عبد الله جادين سبع سنوات والطريفي الطاهر فضل سبع سنوات وعثمان محمود علي جمعة خمس سنوات، و د. جعفر يسن أحمد عبد الله خمس سنوات والحسن أحمد صالح محمد سنتين.

وأصدرت أحكاماً غيابية بالسجن لمدة عشرة سنوات بالتطابق على كل من:

1- الفريق أول (م) فتحي أحمد علي.

2- الفريق (م) عبد الرحمن سعيد.

3- العميد (م) الهادي بشرى.

4- العميد (م) عبد العزيز خالد.

5- العميد (م) عبد الرحمن خوجلي.

6- الرائد (م) عبد العظيم عوض سرور.

7- الملازم (م) الصادق عوض السيد.

8- الملازم محمد الفاتح.

9- نجيب الخير.

وبرأت المتهمين الآخرين لعدم كفاية الأدلة. ومن المفارقات الطريفة أنه عند صدور هذه الأحكام كنت في نيروبي مشغولاً في دوامة إعاشة أفراد القيادة الشرعية الذين تم إخلاؤهم من منطقة "أكتوس" بجنوب السودان وفي انتظار اكتمال ترتيبات ترحيلهم للقاهرة.

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن المجموعة التي كانت في الأراضي التي يحتلها الجيش الشعبي، أسهم فيها بالأفراد تنظيم البجه والحزب الشيوعي السوداني، وفي ما بعد في العمليات الأخرى التي تمت داخل السودان، أسهم فيها أيضاً تنظيم البجه والحزب الشيوعي والحزب الناصري وحزب الأمة.

وقام الحزب الشيوعي بإجراء اتصالات تمخضت عن إرسال كوادر من عضويته للتدريب على العمليات الخاصة، الأمر الذي لم يشر إليه العميد عصام ميرغني في كتابه في صفحة 470 بل نسب تلك المجهودات لاتصالاتهم الخاصة، وأن الكوادر التي أرسلت كانت من كوادر " القيادة الشرعية".

واقع الأمر، أن الأستاذ التجاني الطيب عضو المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني كان على اقتناع تام بجدوى العمل العسكري، وكان يولي هذا الجانب اهتماماً كبيراً، وأثمرت مجهوداته في إيجاد فرص للتدريب، إضافة إلى إرسال بعض كوادر الحزب الشيوعي لإنجاز هذه المهمة، وهذا ما كان متوقعاً من العميد عصام ميرغني الإشارة إليه، خاصة وأن الأستاذ التجاني كان متعاوناً معهم للحد البعيد.

# ملحق

# إعلان قيام القيادة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

## الإعلان العسكري والسياسي

1: استولت مجموعة من الضباط في الثلاثين من يونيو 1989م وعن طريق القوة العسكرية المسلحة على مقاليد الحكم في السودان لحساب الجبهة الإسلامية القومية، وأعلنت عن عملية تغيير للنظام الشرعي القائم مخالفة بذلك الدستور والقانون، وأقامت نظاماً ديكتاتوريا لا يستند إلا على فوهة البندقية، فأذاقت الشعب السوداني الذل والقهر والهوان وأضرت بكل مصالح البلاد القومية وسارت بها بسرعة نحو الدمار والخراب سياسياً واجتماعياً وعسكرياً.

2: إن الفئة التي قامت بذلك الانقلاب، وهي تدرك حجمها الصغير الذي لا يمكنها من بسط سيطرتها على البلاد بالقوة، قامت بدور يتسم بالغدر والغش والخيانة، فاستغلت اسم هيئة القيادة الشرعية للقوات والتي تتمتع بتأييد كامل من كل القوات المسلحة في العاصمة والأقاليم، فادعت أن القيادة الشرعية هي التي قامت بتلك العملية، الأمر الذي مكنها من فرض نفسها ومن خلفها على قيادة القوات والسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد وخرجت بذلك عن الشرعية التي تلتزم بها القوات المسلحة وعن إجماعها في الدفاع عن الديمقراطية.

3: يمارس النظام الحاكم في السودان منذ قيامه وحتى الآن أبشع أنواع

العنف والإرهاب، فقد قام بتشريد الألاف من المدنيين والعسكريين في كافة القطاعات، واعتقل وسجن كل الوطنيين الشرفاء من مدنيين وعسكريين واستخدم أفظع أنواع التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان. ثم أعدم العديد من العسكريين والمدنيين و أدت سياساته الداخلية الخربة إلى انهيار كامل في شتى مناحي الحياة. والبلاد الآن تعيش عزلة دولية وأزمة اقتصادية وتقف على مشارف مجاعة حقيقية طاحنة. وقد قام النظام كذلك بإذكاء نيران الحرب في الجنوب بعد أن قضى على عملية السلام التي كانت قد قطعت شوطاً بعيداً ودخلت مراحل متقدمة. كما أدت سياساته الخارجية التي لا تستند على مبادئ أو قيم إلى وضع السودان في محاور واستقطابات من شأنها أن تضر بمصالح البلاد وتهدد جيراننا. كذلك فإن مخططه الإجرامي حيال القوات المسلحة يهدف إلى تفريغها من كل العناصر الوطنية وإحلال مليشيات عقائدية محلها، الأمر الذي لا يهدد السودان فحسب، إنما يهدد كل الدول المجاورة، لأنه يرمي إلى جعل السودان نقطة انطلاق لحركات التطرف العقائدي في المنطقة.

4: إن عالم اليوم يشهد حركة دائبة نحو الوفاق والتعددية والتلاقي بين الشعوب والأمم في كافة المجالات من أجل الحرية والديمقراطية والسلام، وفض الخلافات بالطرق السلمية ورفض العدوان ورد المعتدي والتأكيد على الشرعية. وتجد هذه المبادئ جميعها إجماعاً دولياً لا يخرج عنه إلا نظام متسلط مستبد وديكتاتوري.

5: إن النظام الحاكم في السودان يعمل على تشويه نضال الشعب

السوداني، ويريد كذلك أن يشوه وجه القوات المسلحة وتاريخها المجيد ودورها وطنياً وقومياً. إنه يريد أن يدمر صرحنا العتيد الذي بناه قادة وطنيون منذ أيام الاستعمار وطوّره العسكريون المخلصون على مدار الأجيال وبذلوا في سبيله العرق والدماء والأرواح في شمال أفريقيا وفلسطين والكنغو ولبنان وفي دولة الكويت الشقيقة على وجه الخصوص، وأخيراً في ناميبيا وهي تستقبل عهد الحرية والاستقلال حتى صار اسم الجندي السوداني أهزوجة تعني الوفاء والإخلاص والتفاني في أداء الواجب.

6: أن القيادة الشرعية للقوات المسلحة وقد عاشت مع الشعب السوداني هذه المأساة بكل أبعادها، وهي تستشعر مسئوليتها القومية رأت أنه لا بد من القيام بعمل حاسم يعيد الأمور إلى نصابها لينعم الشعب السوداني بحريته الكاملة في اختيار أسلوب حياته بلا ضغوط أو تأثير أو إكراه. وليعود اسم السودان إلى موقعه الطبيعي بين الدول في المنطقة والعالم أجمع.

7: ومن هذا المنطلق فإن القيادة الشرعية تطالب كل أفراد القوات المسلحة السودانية أن يقفوا بعزم وحسم وتصميم لإعادة الشرعية وتحقيق الأهداف، كما تدعو شعب السودان أن يقف جنباً إلى جنب مع جنده البواسل الذين بدأوا المسيرة الكبرى نحو الانفكاك من الظلم والقهر والتسلط، كما إننا نناشد الأسرة الدولية قاطبة للوقوف مع الحق والمبادئ وإزالة الظلم وترسيخ قواعد الحرية والديمقراطية والأمن والسلام في السودان.

8: إن القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية وهي ترقب ما يدور في المنطقة هذه الأيام ترفض بقوة أن يكون السودان خنجراً يوجه إلى صدر الشقيقة مصر أو أداة لتهديد أمن الشقيقة المملكة العربية السعودية ونرفض رفضاً مطلقاً تهديد وحدة الجارة أثيوبيا، ولا نقبل أن نكون قاعدة لتهديد أي دولة عربية أو أفريقية مجاورة أو أن نكون قاعدة للإرهاب الدولي أياً كانت الدوافع، كما لا نقيل مجرد فكرة أن تكون القوات المسلحة السودانية موضع شك أو ريبة في توجهاتها الوطنية والقومية.

9: لذلك فإننا نؤكد على ما يلي:

أولاً: إننا ندين ونرفض ونقف بقوة وعزم لا يلين في وجه الآتي:

أ. أي حكم استبدادي تسلطي قهري عسكرياً كان أو مدنياً.

ب. التمرد على الشرعية مهما كانت الدوافع.

جـ. استغلال اسم القوات المسلحة السودانية وجعلها أداة لتثبيت حكم الجبهة الإسلامية القومية أو أي جهة أخرى.

د. تفريغ القوات المسلحة وتشريد واعتقال وسجن وقتل أفرادها وإحلال المليشيات العقائدية مكانها.

ثانياً: إن الأهداف التي نعمل على تحقيقها هي:

أ. الانحياز الكامل إلى جانب الشعب والعمل مع القوى الوطنية لإعادة الحياة الديمقراطية للبلاد وفق ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي.

ب. العمل على وقف الحرب وتحقيق السلام في بلادنا وعقد المؤتمر

الدستوري في جو ملائم لإنجاحه.

جـ. صون استقلال وقومية القوات المسلحة وإعادة بناءها وتقويتها للتفرغ لمهامها الأساسية في الدفاع عن تراب الوطن وحماية استقلاله ونظامه الديمقراطي.

عاش الشعب السوداني الحر الكريم
وعاشت قواته المسلحة ودرعه الواقي
ويده القوية ضد القهر والاستبداد

القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية
تاريخ: 25 سبتمبر 1990 إمضاء: فريق أول فتحي أحمد علي
القائد العام للقوات المسلحة السودانية

# ملحق

## إفادة الفريق محمد زين العابدين حول ما أورده العميد عصام ميرغني عن رحلة وزير الدفاع للصين ومحاولة مزعومة لاستمالته

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي العزيز العميد أ.ح عبد الرحمن خوجلي

تحياتي الطيبة

الأسئلة التي طرحتها عن ما ذكره السيد العقيد (م) عصام ميرغني في كتابه تتلخص في الآتي:

- سفر السيد وزير الدفاع مبارك عثمان رحمة للصين ضمن الوفد السياسي العسكري.
- محاولة السيد مبارك الفاضل (رئيس الوفد) لاستمالتي لتعييني قائداً عاماً للقوات المسلحة أود أن أفيدك بالآتي:

فيما يختص بالسؤال عن سفر السيد مبارك عثمان رحمة للصين مع الوفد فإن ذلك لم يحدث نسبة لأن السيد مبارك عين وزيراً للدفاع بعد فترة من عودة الوفد من الصين.

فيما يختص باجتماع رئيس الوفد السيد مبارك الفاضل مع أعضاء الوفد وتنويرهم عما حدث في الخرطوم وعن رفع مذكرة القوات المسلحة فإن ذلك لم يحدث أيضاً، وكان من الطبيعي أن يحدث ذلك والواقع

لم تكن هناك معلومات كافية ليدلي بها. ُعضاء الوفد على قيد الحياة الآن ويمكن ُن يقوم ُحدهم بتصحيحي ٍذا حدث غير ما ذكرته، ُما فيما يختص بمحاولة استمالتي لشغل منصب القائد العام فإن ذلك لم يحدث البتة بل ُن العكس حدث فعندما سأل ُحد أعضاء الوفد السيد مبارك الفاضل عن احتمال تعيين قائد عام جديد على ُثر تقديم المذكرة كان رده أنه يستبعد ذلك، وكانت الإشاعة بتعييني قائداً عاماً قد ظهرت قبل يوم من سفر الوفد والسيد مبارك الفاضل نفى علمه بذلك وقد ذكر لي شخصياً خلال وجودنا في الصين أن كل ما في الأمر ُن السيد الصادق كان يرى ُنني من ُميز الضباط الذين قابلهم خلال عمله كوزير دفاع ولم يتعد الأمر ذلك والحقيقة ُن معرفتي بالسيد الصادق بدُت عندما كنت مديراً للعمليات الحربية وكان السيد الصادق يحرص على حضور التنوير عن الموقف في مسارح العمليات وكنت ُقوم بتنويره في غرفة العمليات كما كنت ُقوم بكتابة التقرير اليومي عن الموقف الأمني في البلاد وكان يعرض يوميا للقائد العام ووزير الدفاع ولم تتعد العلاقة ذلك. وكانت هناك ٍشاعة ُخرى مفادها أن السيد مبارك الفاضل اختارني في الوفد خصيصاً لاستمالتي والحقيقة ُن الفريق ُول عبد الماجد هو الذي قام بتعييني للسفر ضمن الوفد لسبب وجيه وهو ُنني كنت ُعمل ملحقاً عسكرياً بالصين في الفترة 1979 1981م وكان الفريق عبد الماجد قائداً عاماً للقوات المسلحة وعندها تم عقد ُكبر صفقة للأسلحة من الصين و زار خلالها الصين. وبعدها بعامين تم توقيع صفقة مماثلة وكنت ضمن الوفد الذي يقوده الفريق ُول عبد الماجد حامد

خليل وكان ذلك عام 1982م. عندما كان الوفد الذي يقوده الفريق أول عبد الماجد حامد خليل وزير الدفاع عام 1989م على وشك السفر تقدم السيد الوزير باستقالته وتم تعيين السيد مبارك الفاضل ليقود الوفد وكان حينها وزيراً للتجارة وكان الوفد قد تعين وأخطر قبل أسبوعين من تعيين السيد مبارك الفاضل وكان يرافقه وفد عال يتكون من نائب محافظ بنك السودان السيد عوض الكريم والسيد عبد المنعم مدير مؤسسة الأقطان والسيد عمر المبارك مدير شركة الصمغ العربي إضافة لوفد عسكري من الوحدات والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة في الحقيقة أطلقت إشاعات عديدة في تلك الفترة لإرباك القيادة وكانت المجموعات المختلفة التي تدبر للانقلاب تقوم بذلك والدليل على ذلك أن كل الإشاعات التي صدرت في تلك الفترة لم تكن صحيحة ولم يتحقق منها شئ.

فيما يختص بمحاولة استمالتي لتعييني القائد العام خلال فترة وجودي مع الوفد بالصين فأنها مجرد إشاعة، إضافة إلى أن القائد العام لا يعينه حزب بعينه مباشرة بل يصدر بقرار من مجلس رأس الدولة حينها والأمر يحتاج ليفوز القرار بأغلبية داخل المجلس ويصدر القرار بعدها للتنفيذ ويصدر بذلك بمرسوم من رئيس الجمهورية أو رأس مجلس الدولة ولا يصدر على مستوى وزير الدفاع.

إذا عرض علي هذا المشروع كنت سأقبله إذا صدر من القيادة السياسية حسب القوانين والنظم لأني حينها كنت برتبة الفريق نائباً لرئيس هيئة الأركان وتوليت قيادة عدد من أكبر أسلحة القوات

المسلحة كالمدفعية ومنطقة أعالي النيل العسكرية (نلت خلالها نجمة الانجاز العسكرية) والقوات المحمولة جواً ثم مديراً لفرع العمليات الحربية وكان ذلك حصيلة خدمة ثلاثين عاماً من العمل من خلال خبرة و احتراف والتزام بأخلاقيات المهنة ولم أكن لأتردد في قبول المنصب والأمر لا يحتاج إلى استمالة لأن ذلك حق مشروع ويكفي مجرد السؤال ولكن لم يحدث أن اتصل بي شخص في هذا الخصوص حتى تلك الفترة وفي الحقيقة سمعت هذه الإشاعة مرات عديدة ربما كانت هناك أراء لدى القيادة السياسية في هذا الشأن وفي هذه الحالة فإن ذلك ليس من اختصاصي ولم أبلغ رسمياً بذلك في الواقع. أن مصدر الإشاعات الكثيرة في تلك الفترة كالآتي:

- ضباط لهم علاقة بأحزاب وتنظيمات سياسية موجودة على الساحة تريد الانقضاض على السلطة.
- ضباط كانت لهم مصلحة في التغيير لأن سيتم إحالة بعض كبار الضباط للتقاعد ويفتح ذلك المجال لترقيات في الرتب العليا.
- بعض كبار المسؤولين كجزء من الصراعات وتصفية الحسابات التي كانت دائرة.
- مجرد استنتاجات من بعض الضباط.

شهدت هذه الفترة تمرد بعض الوزراء والذين كانوا يعملون من خلال انفلات تام داخل الحكومة وكان ذلك يتم بتنسيق تام مع زعماء الأحزاب التي ينتمون لها وكان بعضها وزارات سيادة وقد أثر ذلك في السيطرة على الدولة وذلك السيطرة على القوات المسلحة والتي

تأثرت بشكل واضح وعلى سيبل المثال عندما يتم اعتقال مجموعة من الضباط لاتهامهم بالقيام بالتدبير لانقلاب عسكري، ينبري حزب للدفاع عنهم بحجة أن العملية مفبركة وأنهم من أبناء ذلك الحزب وقد حدث ذلك أكثر من مرة وكان مجرد ذكر انتمائهم الحزبي كفيلاً بإبعادهم عن القوات المسلحة. مثل هذه الانقسامات والصراعات كانت تضمن لبعض مدبري الانقلابات بعض الحماية إذا فشل الانقلاب و هذا ما حدث عندما تم كشف المحاولة الانقلابية المايوية (مجموعة العميد أحمد فضل) هذه الصراعات الحزبية حدثت في فترة حرجة والبلاد تخوض حرباً شرسة في الجنوب والانقسام لم يكن فقط داخل الحكومة بل داخل بعض قطاعات المجتمع والمفروض أنه عند تكليف الجيش القومي بالقيام بعمليات فإن الدولة بكامل أجهزتها وكل الشعب يقفون موقفاً موحداً خلف القوات المسلحة بالرغم من الخلافات السياسية واختلاف وجهات النظر ويحدث ذلك وفقاً لنظم الديمقراطية.

المجال لا يتسع للحديث بإسهاب عن هذه المرحلة وخفاياها المثيرة. الواضح أن العمل السياسي داخل القوات المسلحة نشط بصورة غير عادية في الفترة الأخيرة قبل الانقلاب و من التجربة فإن مثل هذا النشاط يحدث أيضاً في فترات الديمقراطية نسبة لوجود ثغرات في القوانين ووجود خلل في منظومة القيادة والسيطرة بين القيادة السياسية و العسكرية. هنالك أيضاً سوء فهم دائم بين القيادات السياسية والعسكرية ولا توجد أسباب وجيهة لذلك عدا سوء الفهم للحدود والمهام والواجبات.

الدروس المستفادة عن أحداث هذه المرحلة تتلخص في فشل الحكومات الائتلافية في التعاون والتنسيق والاتفاق في القضايا الوطنية الحساسة والتي تتعلق بالمصالح القومية الإستراتيجية والأمن القومي الاستراتيجي، وكان ذلك يؤدي إلى فقدان السيطرة على الدولة والقوات، مما يخلق مناخاً مناسباً للعمل الانقلابي، وكما استعرضنا بأعلاه فإن الصراع الحزبي كان يقف حائلاً دون القيام بإجراءات رادعة ضد مدبري الانقلابات وهذا ما حدث ويستلزم ذلك الدراسة المتأنية قبل الوصول لمرحلة الديمقراطية.

سأقوم قريباً بنشر بعض آرائي عن إشكاليات السيطرة على القوات المسلحة في الفترات الديمقراطية في السودان.

في الختام لك وللأخ العميد عصام الدين ميرغني كل التقدير.

محمد زين العابدين

نائب رئيس هيئة الأركان الأسبق

# يوميات مفكرة
# 1406هـ
# 1985-1989م

كنت قد غادرت السودان في صيف 1991م في 29 مايو في قافلة جمال عبر الصحراء الكبرى إلى جمهورية مصر العربية لأسباب سياسية وأمنية وعدت لأرض الوطن في بدايات شتاء 2006م في ديسمبر والوقت لم يكن فيه متسع لأن هناك موضوعات عديدة كانت في أجندتي ومن ضمنها ما يتعلق بالحرب الأهلية ولكنني تحصلت فقط على هذه المفكرة وأرشيف اليوميات التي كنت قد كتبتها وهناك ملف هام عن متابعة هذه الأحداث و دوري فيها والآخرين بالإضافة لمفكرة 1405 هـ " 1984 -1983م" وهي يوميات تغطي تاريخ تحركي من منطقة الشجرة إلى منطقة بحر الغزال العسكرية حيث عملت أولاً قائداً لمنطقة البحيرات قطاع الكتيبة 111 مشاة وبعدها عملت في قطاع الكتيبة 113 مشاة في مدنية " واو ماج" بلغة الدينكا وبالعربي " واو نار" عند العودة مرة أخرى لم أجد المفكرة و سأكتفي باستعراض أهم ما جاء في المفكرة أعلاه.

## (1)

## الاثنين 19 ربيع الأول 1406 هـ 2 سبتمبر 85

غادرت الخرطوم لمنطقة بحر الغزال وفي قرارة نفسي كنت مقتنعاً تماماً بأن لا مبرر للتحرك لهذه المنطقة لأن طبيعة العمل بها تتطلب شداً

للأعصاب دون رحمة وحجم عمل كبير دون وجود ٳمكانيات تتناسب مع ذلك، وبالتالي لا يمكن أن يحتوي هذا العمل الذي كان فوق طاقتنا وقدراتنا وهكذا نجد ٲنفسنا في دوامة العمل من فراغ وهذه دوامة قاسية للغاية ٲضرت كثيراً بالمسار العام للعمل وهي بالتأكيد كانت غير محتملة مع دوران الحرب الأهلية في جنوب البلاد كان وقودها ٲبناء السودان من الشمال والجنوب.

**الثلاثاء 20 ربيع الأول 1406هـ 3 ديسمبر 85**

اتصلت بقائد منطقة اللواء ٲ.ح فضل المولى ٳبراهيم لمعرفة موقع عملي في المنطقة فأخطرني بأنه ستسند لي مهام شعبة الإدارة ولكن قرر لاحقاً ٲن يكلفني بتصريف ٲعباء شعبة العمليات والتدريب بالمنطقة هكذا بدٲت مشواري مع رحلة النفي الأخير في بحر الغزال والتي نرجو أن تنتهي على ما يرام.

**الأربعاء 21 ربيع الأول 1406 هـ 4 ديسمبر 85**

عندما استلمت مهام شعبة العمليات والتدريب بمنطقة بحر الغزال كان واضحاً ٲن هناك مواضيع كثيرة معلقة بشعبة العمليات كان مفروض أن توجد لها حلول سريعة وعملية حتى تكون هناك قابلية للعمل بما تسير من احتياجات مقررت تحديد ٲسبقيات للعمل وكانت كالآتي:

أ. ؟؟؟ منطقة يرول

ب. خيار بعض القوات.

ج. تدعيم النقاط الواهنة ٲو سحبها.

د. تحسين خطوط الإمداد ورفع كفاءتها ما ٲمكن.

ولكن كيف السبيل لذلك؟! وهذا هو بيت القصيد.

**المواعيد المسائية**

عقد قران الأخ عمر آدم بالموردة والظروف لا تسمح لنا بحضور هذه المناسبة التي بالتأكيد

لها وقع جميل على معارف الأخ عمر وهي بلا شك فرصة جميلة للمشاركة في الأفراح دوماً لها مذاق جميل ومن على البعد نقول بيت مال وعيال.

## الخميس 22 ربيع الأول 1406هـ 5 ديسمبر 85

استلمت مهام ركن عمليات وتدريب منطقة بحر الغزال العسكرية وكان واضحاً منذ البداية أن كل شئ لم يكن يسير في الطريق الصحيح لهذه الشعبة.. مشاكل معلقه.. قوات تحتاج للغيار.. نقاط لتشوين "الإمداد".. نقاط تحتاج للدعم بالأفراد والعتاد والإمداد والموقف عموماً بالمنطقة متطور بتدفق أعداد كبيرة من الخوارج بالمنطقة والإمكانيات بمرور والاشتباكات المستمرة يحدث فيها نقص متواصل دون استعراض لرفع الكفاءة القتالية وتعويض النقص لاحتواء المواقف المختلفة بالمنطقة.. نسأل الله التوفيق والسداد أوضحت للقائد منذ البداية أهمية أعادت الوضع الطبيعي يرول بالنشوين وكان وقتها قائدها المقدم أ.ح بخيت إيدام فكان لابد من أعادت المواطنين للمدنية.. وبدأت المساعي لذلك بالاتصال بالمحافظ وقائد الحامية والمدنية لعلنا نوفق في أعادت الوضع لحاله الطبيعي بيرول وكان في رأيي هذا أمر هام وحيوي للغابة.

## الجمعة 1 ربيع ثاني 1406 هـ 13 ديسمبر 85

بدأت أحداث منطقة البحيرات باشتباك في منطقة يرول.. الموقف وقتها في تقديري كان يتطلب 2 طائرة هيل وطائرة بفلو للإخلاء والتشوين.

لم تكن هناك استجابة عاجلة من فرع العمليات الخرطوم الذي كانت له أسبقيات عمل أخرى في منطقة الاستوائية وأعالي النيل. التأخير في الاستجابة السريعة كان يعني في وجهة نظري أن عامل الزمن في العالم الثالث لا قيمة له فالوقت في كل الظروف لا ينتظر، هذا بالإضافة إن الإنسان أحياناً لا يعطي القدر الكافي من الاهتمام للظروف الحرجة التي يجد فيها نفسه وما بالك بالمقاتلين في منطقة وقد كانت هناك خسائر في الأرواح وجرحى يحتاجون للإخلاء بالإضافة لأهمية استعواض ما فقد بالدفع بسرية عاجلة باحتياجاتهم وهذا كان في رأيي يحتاج لاستخدام طائرات (الهيل) و(البفلو) لترتيب الوضع في المنطقة.

## الاثنين 18 ربيع ثاني 1406 هـ 30 ديسمبر 85

في هذا اليوم في الذاكرة عيد ميلاد ابني إبراهيم الرابع. قبل عامين احتفلنا بهذه الذكرى بطريقة جميلة للغاية مسجلة بالصور وقد قام بذلك وقتها الصديق المقدم أ.ح عصام الدين ميرغني طه.. ابني إبراهيم كان ميلاده وأنا بالمرخيات مع كتيبة 20 اللواء الأول دروع في مشروع تدريب والوالد مريض 1981/12/30م بمستشفى الخرطوم في القسم الجنوبي.

أيام تلاحقت وكلها طعمها متداخل بالحلاوة والمرارة أحياناً و قد

اعتدنا على ذلك لأن الحياة هكذا في دوامتنا مع سائر خلق الله فالألوان متداخلة فيها ما يسُر ويفرح ويحزن أحياناً وعلى الإنسان احتمال كافة المواقف والتعايش معها بكل ما أؤتي من قوة.

**الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1406 هـ 31 ديسمبر 85**

دعوة لوداع عام 85 واستقبال عام 86 من أبناء منطقة رمبيك كان حفلاً منظماً لاستقبال العام الجديد قضينا وقتاً طيباً وجميلاً للغاية مع رقصات أبناء المنطقة من دينكا ورقص اتويت، برزت لي أهمية التعامل مع الإنسان كإنسان والسلوك اليومي محسوب ومرصود للإنسان من موقع المسئولية. و حينما يقال للإنسان من عدة أفراد لا تعرفهم كان دورك واضحاً ومؤثراً في المنطقة وحققت السلامة والأمان والطمأنينة لكل الناس. أحاسيس ومشاعر جملية تركت انطباعاً جميلاً لديّ وجعلتني أحس بالرضا عن نفسي وهذا بالتأكيد شئ لا يقدر بثمن.

**الأربعاء 20 ربيع الثاني 1406هـ 1 يناير 86**

تتابع الأخبار من منطقة البحيرات- رمبيك – يرول و كلها لا تفرق. وتترك للزمن بدون عمل إيجابي لتدني الإمكانيات التي صار محدودة للغاية.. المواضيع تحتاج لإمكانيات متعددة من رجال وعتاد وإمدادات والجهة المسئولة عن توفير ذلك تصر على الحل العسكري ولا توفر له أي مجهود.. المعادلة في النهاية قاسية ويحتمل دفع ضريبتها.. المتقدمين في المواقع المختلفة الثابتة والمتحركة.

**الخميس 21 ربيع الثاني 1406 هـ 2 يناير 86**

دعوة من الحاكم للاحتفال بعيد الاستقلال بنادي ضباط الشرطة..

قضينا وقتاً ممتعاً مع رقصات منطقة بحر الغزال وهي متنوعة ومتعددة لأنها به الكثير من القبائل وكلها لها ما يميزها عن غيرها من فلكلور شعبي يختلف من قبيلة لأخرى وغادرنا فكان الحفل وفي بالي ُولئك النفر من الرجال الذين ُعطوا في سخاء في سبيل ُن يكتب ميلاد السودان في المستقبل...

**السبت 1 جمادي الأول 1406 هـ 11 يناير 86**

حفل عبد الميلاد مع ُبناء كواجل بال هاي لا يف كان حفلاً منسقاً قضينا وقتاً ممتعاً للغاية مع أننا كنا تواصل رحلة العمل في منطقة تدهور الأوضاع الأمنية حينها يومياً مع تدني ٍمكانيات تجعل تنفيذ المهام المختلفة بصعوبة بالغة ومع اشراقة كل يوم يزداد وضوحاً ُن الإمكانيات المتدنية لا تتناسب وحجم العمل المطلوب و ازداد ٍيقاناً بأن العمل من فراغ شئ لا يطاق وفوق الاحتمال ولكن مع ذلك علينا بذل ُقصى ما يمكن عمله.. ويكلف ذلك الكثير...

**الأحد 2 جمادي الأولي 1406 هـ 12 يناير 86**

منتهى التعب من َثار السهر والواحد يواصل وفي خاطري دوماً أحبتي الذين افتقدهم بشدة وهم في ُمس الحاجة لوجودي معهم.. غايتو نحاول جهد الإمكان ؟؟؟ على ما يرام والمغادرة.. من هنا..

لقد سمُت كل شئ في هذه الأصقاع.. والعمل غير مقنع ومع ذلك لازلنا موجودين عسي ُن تكون هناك خاتمة جميلة.. ُرجو التوفيق.

**الاثنين 3 جمادي الأولي 1406هـ 13 يناير 86**

الاشتباك؟؟؟ مقر رئاسة الكتيبة 111 مشاة مع الخوارج ويريدون

الدعم ونحن لسان حالنا وصوله من الخرطوم عامل الزمن يزيد الأمور تعقيداً وتحريك الاحتياجات رغم ضالتها بطئ للغاية و لازلنا نعتمد على الصبر ونقول أشياء غير مقنعة ولا تفيد في ميادين القتال فالذين قالوا أن الجيوش تمشي على بطونها كانوا أكثر إدراكاً منا.. أما نحن فنطلب المزيد من الصبر والترشيد لاحتواء المواقف التي تشير بتدهور مستمر في كل المواقع المسئولية.

**الأربعاء 5 جمادي الأولي 1406 هـ 15 يناير 86**

لجنة الأمن- واو – مكتب الحاكم اللواء أ. ح البينو اكل أكل شغب بالمدينة نتيجة لزيارة الدكتور حسن الترابي لحضور المؤتمر التأسيسي للدعوة الإسلامية.

**الخسائر:**

حرق جامع سوق الجور ومركز الدعوة الإسلامية بالقرب من السوق، ظاهرة متكررة لزيارة الدكتور الترابي في أماكن كثيرة تم توزيع الشرطة على الأماكن المقدسة.. مع إصدار توجيهات بعدم التظاهر والتجمع، ومساءلة المتورطين في الأحداث.

**السبت 8 جمادي الأولي 1406 هـ 18 يناير 86**

**دعوة للفرح**

حفل ساهر دينكا أويل "ملول" كنت أتوقع أن تكون أمسية لطيفة ورائعة وتضفي على المكان شيئاً من روح الفرح الذي يحتاجه المحارب في أوقات الراحة وبالفعل كان رائعاً ذلك الحفل وكان الحضور حشد كبير من البشر ضاق بهم نادي البوليس على سعته خاصة ودينكا

ملول هم الأكثر عدداً في جنوب السودان وكانت ليلة للطرب بحق وحقيقة ووجدنا أنفسنا في حفاوة دينكا أويل.. وكلما تقدم الزمن كلما ازداد الحفل جمالاً وإشراقاً فكانت هناك الرقصات الشعبية من شرق بحر الغزال للدينكا تحت إيقاع الطبول... وهكذا سهرنا في ليل طويل وجميل وقضينا وقتاً ممتعاً بحق وكانت استراحة للذهن من ضغوط الشد العصبي في شعبة العلميات والتحركات العسكرية بالمنطقة لاحتواء الموقف وتأمينه وهكذا نواصل وكلنا أمل في أن يكون سلامٍ بمنطقة بحر الغزال وهو في حاجة ماسة للحياة.

**واو نادي البوليس**

**دينكا ملول**

**86/1/18**

**السبت 15 جمادي الأولي 1406 هـ 25 يناير 86**

**دينكا قوقريال**

دعوة من دينكا قوقريال للمشاركة في الابتهاج بأعياد الميلاد مواصلة لمسيرة الفرح وبأن يكون هناك شئ للذكرى يعلق في ذاكرة الإنسان ليؤكد مصداقية الإحساس بالوجود وباللحظات التي تستحق الاحتفال والاحتفاء نتوقع حفل جميل يرقى لمستوى الذي سبق لدينكا ملول وبالفعل لقد كان ليل له طعم قضينا وقتاً للفرح وتمنيت لو كانت معي في الحضور السيدة التي لا تغيب عنها الشمس " ليلى العامرية" زوجتي

86/1/26

**الاثنين 29 جمادي الأخرة 1406 هـ 10 مارس 86**

**تنوير لقيادة الجيش**

سير الأحداث في منطقة بحر الغزال استوجب حضور قيادة الجيش لرئاسة المنطقة في واو قد اعد تنوير للقيادة وسجلت في مفكرتي الآتي:

1- ما حدث في بحر الغزال سببه غياب الإمكانيات التي تواجه حجم الموقف الماثل بالمنطقة.

لعلاج الموقف الماثل يجب التفكير بموضوعية بعيداً عن العواطف نظرة فاحصة للعنصر المنفذ تكشف أنه ينقصه التدريب الجيد والتسليح المناسب للعمل والتحضير المتكامل للاستعداد والانفتاح القتالي في منطقة التهديد المحتملة.

افتقار التجانس بين القوات المشتركة- عدم اكتمال خطوط الإمداد وفوق ذلك الإمكانيات كانت دون الحجم الملائم لمواجهة سير الأحداث مع غياب المعلومات الجيدة والدقيقة التي تعتبر مفتاح الحل لتقدير الموقف السليم لامتداد التهديد الماثل للانفتاح السليم للوحدات.

2- أزمة القيادة:

أ. حصل نوسع في التنظيم دون أن يكون هناك ما يقابله من الإمكانيات البشرية والمادية.

ب. عدم الاعتماد على التخطيط المبني على دراسات و إمكانيات هذه البلاد.

ج. النقل كان في أحياناً كثيرة مبني على طريق غير سليم.

د. تصريحات بعض المسؤولين كانت تسبب كثير من الإحباط 86/2/25 قوات تنسحب وأخرى مطوقة برمبيك الفريق تاج الدين عبد الله فضل وزير الدفاع و إخفاء الحقيقة عن الناس.

هـ. مكاتبات عديدة بها أمور حقيقية تتعلق بالموقف العملياتي ولا رد على الإطلاق عليها من الجهات العليا.

وأتوقع أن تكون عوملت بطريقة سلبية.

3- هذه الحرب لا مستقبل لها.

تصور جون قرنق لحلول مشاكل السودان فيها قصور كبير للآتي:

أ- هناك اختلاف كبير في الثقافات والعادات والتقاليد والبيئة.

ب- لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون SPLA الجيش الشعبي لتحرير السودان البديل للقوات المسلحة السودانية.

ج- لا يمكن بأي حال أن يكون SPLA الحركة الشعبية لتحرير السودان بديلاً للتنظيمات السياسية الموجودة في السودان الحل الوحيد لما نحن فيه قيام مؤتمر للحوار يضم الجميع من أبناء الوطن فالحوار المبني على الحقائق والموضوعات الإيجابية كفيل بإخراج البلاد من دائرة الحرب إلى آفاق السلام في السودان المرتكزة على الحل السياسي لقضية الجنوب وكافة قضايا الوطن ولرفع المظالم في أنحاء الوطن كافة.

كلفني هذا التنوير الكثير، ولكن قائد المنطقة في ذلك الوقت اللواء أ.ح فضل المولي إبراهيم أيد كل كلمة قلتها واعتبر ذلك مسئوليته الشخصية وبقيت في موقعي ومع ذلك كتب ابن دفعتي العقيد أ.ح حسن عثمان ضحوي أنني متعاون مع الخوارج هكذا.

ولي رأي دائم حول ضباط المكتب في القيادة العامة المشغولين بحل الكلمات المتقاطعة في الصحف اليومية.

**الثلاثاء 21 رجب 1406 هـ ابريل 86**

الانتخابات العامة في السودان

كان هذا اليوم بداية الانتخابات العامة في السودان وماذا سيتم نأمل أن تكون بداية لمرحلة مشرقة تعرف الاستقرار، تأتي برجال لديهم القدرة على تفهم مشاكل السودان.. ولقد شاركت بالتصويت ومن ضمن من صوت لهم مرشح دوائر الخريجين جوزيف مديستو

**الخميس 23 رجب 1406هـ 13 أبريل 86**

متحرك قوقريال

تحرك طوف تعزيز قوقريال بقيادة المقدم محمد موسى بذلت أقصى ما يمكن لتوفير القوات المناسبة من ناحية الأفراد والمعدات وحجم النيران ووفرت للتعزيز كلما كان متوفراً بمخازن المنطقة ونتوقع عملاً جيداً لأن الرجال يبدو عليهم تفهم المهمة وروحهم المعنوية عالية، ونسأل الله التوفيق والسداد.

**السبت 25 رجب 1406 هـ 5 ابريل 86**

أخبار المتحرك بقوقريال كلها مطمئنة وهذا يزيدنا يقيناً وقناعة بأن يمكن دوماً صنع النصر في أحراش سافنا بحر الغزال.. كنت متأكد بأن الخوارج ليسوا بهذه الصورة المضخمة من الإمكانيات لا تزال الضربات المتتالية ولقد صدق ما كنت أتخيله و أتوقعه فسار العمل على وتيرة مرضية حتى أخر لحظة ؟؟؟ وشعرت بشئ من الراحة والطمأنينة والثقة

لما تحقق فادخل عليّ كثيراً من الرضا خاصة واليوم الذكرى للانتفاضة الشعبية لإسقاط سلطة مايو.

**الثلاثاء 28 رجب 1406 هـ 8 ابريل 86**

حضور لقوقريال لتفقد العسكر أقول عن المدنية أصحبت مدنية شبح.. الرجال حالهم يوحي بالثقة والاطمئنان ونأمل أن نوفق في حل كل المشاكل المتعلقة بالضباط والصف والجنود.

**الجمعة 2 شعبان 1406 هـ 11 ابريل 86**

غادرت واو بالهل إلى جوبا مع قائد ثاني منطقة بحر الغزال العسكرية العميد محمد المهدي عبد الرحمن للوقوف على أحوال الكتيبة 111 مشاة التي انسحبت من منطقة البحيرات إلى مريدي بالاستوائية وصلنا لجوبا بالسلامة وقضينا فيها الليل وهي مدنية تعبر عن مستقبل مشرق لاستوائية السودان.

وكان الحديث يدور كل من منطلق تفكيره و بعيداً عن الواقع والمنطقة وقائد المنطقة كان معلم في حصة لسان حاله يقول أنه على صواب في كلما ذهب إليه من خطرفة وأن ملم بكل شي.. سبحان الله هذا الجيش فيه نماذج بشرية غريبة من البشر لا تعطي نفسها المجال لتعرف وتتعلم ولكن يحلو لكثير منهم أن يلوي عنقه الفارغ ليبز موقفاً لا يمكن أن تكون له أساس من الواقعية والصحة وهكذا دوماً دوامة من الغياب الصحيح لمواجهة الموقف والواقع.

## السبت 3 شعبان 1406 هـ 12 ابريل 86

غادرت جوبا بالهل لمريدي وهي مدنية عبارة عن لوحة إبداع رائع فتذكرت العميد فروق قائدها والذي لم يكن موجوداً بها وقتها.. التقينا بعسكر الكتيبة 111 وهم بالتأكيد كانوا في أسوء حالاتهم وهكذا دوماً ودوامة العمل من فراق تفرض أشياء غير مقبولة وغير محتملة ومع ذلك على الناس الاحتمال وتمديد حبال الصبر لتواصل المسار هؤلاء الرجال فقدوا أعز الأشياء لديهم وليس هناك قوة في أرض تستطيع تعويضهم ما فقدوا وهكذا أخذوا درساً في التاريخ وكان قاسياً للغاية والوجوه تقول لقد كفرنا بكل شئ له علاقة بالعسكرية.. هدأنا الموقف ونسأل الله لهم أن يعودوا لأهلهم وتكون عندهم المقدرة على الصبر والتحمل ولنا عودة دوماً مع مقابلة الوجوه التي اعتدت على مقابلتها عند ما كنت قائداً لهذه الوحدة في بداية مشوار عملي في منطقة بحر لغزال و أسماؤهم تأتي في الخاطر وأذكر منهم مساعد طبي كوسيا رقيب لويس وكان الواقع مرير ولا أستطيع له وصفاً.

## الأحد 4 شعبان 1406 هـ 13 أبريل 86

عودة لواو في الاستقبال العقيد أ.ح عوض الكريم وكان مساعد في شعبة العمليات والتدريب ولخص لي دوامة العمل.. فإن الرجال الذين عليهم أن يعملوا لا يريدون ذلك ويفتعلون المواقف ويقولون الكثير بلا مبرر. قابلني المقدم محمد موسى الأمراء بالمنطقة فسألته هل كان الوقود كافياً فأجاب لقد كان فوق الكمية التي نحتاج إليها تأكد لمحمد

موسى أنني أعطيته ما يمكن أن يسير به دوامة العمل وهكذا يمكن إقناع الرجال أما زوجة المقدم محمد موسي فقد كانت فرحة للغاية وتسأل حتى سيكون الرحيل بعيداً عن المشاكل وأقول لها دوامة المشاكل لا تنتهي لأن في العالم الثالث يحلو للناس أن يعيشوا في ذلك وهكذا.. نسأل الله التوفيق في السباحة بعيداً عن الأسماك الكاسرة.

**الاثنين 12 شعبان 1406 هـ 21 أبريل 86**

تحركت قواتنا نحو رمبيك والطريق والعربات ستشكل عائقاً رئيساً للقوات.. أتوقع أن تكون الحركة بطيئة لرداءة الطريق ولأسباب أخرى كثيرة نسأل الله التوفيق والسداد للتحرك.

**الخميس 15 شعبان 1406 هـ 24 أبريل 86**

كما توقعت المركز بطيئة للغاية قطعت القوات مسافة 45 كيلو أي تقريباً أكثر من المسافة والعربات تعيق الحركة وتشكل عبئاً ثقيلاً على حركة القوات نحو رمبيك.. وأثناء الحركة وصلنا خبر محزن انفجر لغم في أحدى عربات الكنفوي راح ضحيته المقدم صديق الرزيقي وحزنت لذلك خاصة وترجع معرفتي به للمدرعات الشجرة وكان سائق العربة لم يصب بأذى وهو سائق عربتي، وواصلت القوة نحو رمبيك التحرك slow but save .

**السبت 17 شعبان 1406 هـ 26 أبريل 86**

سيتم اليوم... اليوم التاريخي بانعقاد الجمعية التأسيسية.. نأمل أن تكون فاتحة خير وأمل للأمة السودانية وأن توفق في انجاز مهام مرحلة الديمقراطية التي تعني الكثير بالنسبة للمجتمع السوداني نحن على

البعد نأمل أن تكون قضايا أهل السودان تعرف معنى الحلول السليمة والمدخل الصحيح لها.

الأربعاء 28 شعبان 1406 هـ 7 مايو 86

وصلت قوتنا بنج ديت أمين إلى مدينة رمبيك وتمكنت من السيطرة عليها وتبرز مشكلة الإمداد التي تحتاج لحلول جذرية وعملية ولمجهود كبير وعندما تقارن الأحوال وتزن الأمور الواضح أن هناك فرق كبير بين الإمكانيات وحجم العمل وهنا المعادلة تصبح قاسية وتحتاج لرؤيا ولجهود كبيرة حتى يمكن إيجاد الحلول المناسبة للموقف والقابلة للتنفيذ. على كل المشوار يبدو متأرجحاً وأنا في الانتظار لمعرفة كيف سيتم تذليل هذه التركيبة المعقدة.

**الأحد 9 رمضان 1406 هـ 18 مايو 86**

نهاية الأسبوع حزينة رحيل العميد أ.ح ماكور دي شقاي والعقيد مواد وكان يقول أني استشهد يا وطن فاشهد.. لقد كان ؟؟؟؟ محزناً للغاية وكان عليّ أن ابلغه لأهله وكان وقعه كوقع الصاعقة على أهل بلده.. المدينة- واو- كلها في حالة حزن لفقد ماكور ومواد والقسيس وطاقم طائرة الهل التي أصابها قذيفة صاروخ فكانت كارثة.

ولأنه لم يتم استغلال النجاح بعد دخول رمبيك وتمشيط المنطقة حولها.. وهكذا الخسارة كبيرة والفقد لا يعوض.. ولم أكتب بعد هذه في يومياتي في المفكرة.

# مأساة عسكر السودان

## بقلم العميد أ.ح عبد الرحمن خوجلي

لا شيء يهم وفقاً لمفهوم الجبهة القومية الإسلامية في فلسفة الحكم فالمهم البقاء في سُدة الحكم رغم المرارات والعذاب اليومي الذي يعشه أهل السودان بكل قطاعاته فحجم الخراب الذي وصل إليه أهل السودان في شتى مرافق العمل تجاوز الوضع الطبيعي ووصل إلى المستويات الدنيا، وأصبح السودان في أسفل قائمة البلدان الفقيرة، كل مرافق الدولة أصبحت شبه مشلولة ويكاد أن يكون دولاب العمل بشكله العام والخاص معطلاً نتيجة للسياسات الخاطئة وانعدام البرنامج والتخطيط السليم لإدارة البلاد.

في قواتنا المسلحة أصبح الوضع متردياً في غاية السوء والبشاعة، أما في منطقة العمليات بجنوب البلاد يعيش عسكر السودان فيها مأساة حقيقية في ظل ظروف سيئة للغاية.

وواقع الحال يعطي صورة قاتمة للأوضاع في البلاد ومفجعة، الأمر الذي حدا بالقيادة العامة إلى إيقاف نشرات تقارير الموقف التي توضح سير العمليات من نواحي الإنجازات والإخفاقات لأفرع القيادة العامة والوحدات، كل ذلك لحجب الحقيقة عن الرتب المختلفة لكن مع ذلك فالحقيقة تصل للجميع رغم أنف شراذم أهل الجبهة من العسكر، تصل إلى كافة الناس وهي مخزنة للغاية وقاسية.

المشهد من غير ترتيب للأحداث كما يلي:-

القوات المسلحة من واو باتجاه غرب الاستوائية، مجموعة منها على بعد 37 ميلاً من واو، في منطقة "بازيا" ينقصها الإمداد اللازم للتحرك. وفرع عمليات القيادة العامة عاجز عن توفير احتياجاتها بالبر نسبة لتدمير كبري نهر "بسري" والقوة الأخرى التي وصلت إلى كبري "البو" باتجاه طمبره وتقر بكتيبة مشاة تعرض بعض أفرادها للإصابة بمرض "عمى الجور" بالإضافة إلى عدم توفر الإمدادات اللازمة لها لسد الرمق. في ظل هذه الظروف لسيئة للغاية هجم على هذه القوة ليث كاسر أحدث خسائر كبيرة في أفرادها!!

هل يمكن ياي تعاني نقصاً حاداً في ضروريات أولية لاحتياجات الحرب ورغم ذلك تأتي الأوامر من فرع العمليات العامة: (( لو أمكن يتم تطهير المنطقة حول ياي وهذا شئ يخالف النظم العسكرية، ففي ساحت القتال تُصدر الأوامر بصيغة تكون قابلة للتنفيذ مع تحدد تاريخ محدد بانجازها، ولكن لعلمهم العام بأن هذه القوة عاجزة عن القيام بأي مهمة عسكرية سواء أكانت تعرضية أو دفاعية والخيار الوحيد أمامها للظروف التي تعيشها الانسحاب، وعلى حسب قانون عسكر الجبهة أن من ينسحب من أي موقع يقدم لمحاكم الميدان..

أما منطقة أعالي النيل في فصل الخريف تصعب الحركة للأفراد والآليات لن تربتها طينية، في ظل هذه الظروف يصر قصيري النظر من أمثال العميد الزبير محمد صالح والرائد إبراهيم شمس الدين على دفع القوات من ملكال إلى الناصر رغم علمهما أن جغرافية المنطقة والإمكانيات المتوفرة لا تتناسب بالإضافة لحالة الطقس في المنطقة، وعندما يؤكد أحد قادة

هذه القوة وهو برتبة عقيد ان هذه القوة والإمكانيات المتوفرة لها و حالة الطقس لا تأهلها للتحرك لأداء المهمة يحال هذا العقيد للتقاعد للمعاش، وتحت إصرارهم تتحرك القوة باتجاه الناصر وحال سفرهم تعود هذه القوة مرة أخرى إلى ملكال لعدم مقدرتها لإنجازها مهمتها العسكرية.

في تقديري أن الحالة المعنوية لهذه القوات سيئة للغاية بالإضافة لعدم قناعاتها بجوى العمل في ظل الظروف المتردية التي تعشيها بالتأكيد أن قوات بدون روح معنوية وقناعة بالمهام المكلفة بها غير قادرة على تنفيذ ما يسند إليها من واجبات مهما كانت حالة المهمة والظروف وهكذا الحال جبهات مناطق العمليات بالجنوب. وبإيجاز شديد يمكن القول بأن أوضاع العسكر في جنوب البلاد وصلت إلى قمة المأساة. ومع ذلك تصر الجبهة الإسلامية على مواصلة الحرب رغم عدم توفر الحد الأدنى من إمدادات احتياجات الحرب. وتتمسك بإصرارها على مواصلة حرب لا مستقبل لها. ومعلوم تاريخياً أن حرب العصابات لا تحسم بالعنف المنظم، لكن منطق الحوار هو الخيار الأمثل لوقف نزيف دم أبناء الوطن الواحد ولكن في تقدير الجبهة الإسلامية القومية من ساسة وعسكر فليذهب الجنوب إلى الجحيم فالمهم أقامة الدولة الدينية في شمال البلاد، وهكذا تفرض الجبهة الإسلامية على عسكر السودان نظرية العمل من فراغ لإرضاء طموحاتها في التمسك بالسلطة السياسية مهما كانت الظروف رغم أن الوسائل المتيسرة لها لا تزفر الحد الأدنى للتمسك بالحرب، ولكن في تقديري طال الزمن أم قصر ستجد نفسها في نهاية المطاف مجبرة على الدخول في حوار السلام.

## لماذا مسلسل الهزائم يا قواتنا المسلحة؟

### بقلم العميد أ.ح عبد الرحمن خوجلي

قضية الوطن في جنوب البلاد هناك إجماع عام على أنها قضية سياسية وتحتاج إلى معالجة سياسية في المقام الأول ولا يمكن حلها عسكرياً حسب مفهوم العقلاء من أهل السودان. لكن الجبهة القومية الإسلامية وهي تسيطر على مفاصل الدولة في السودان كانت تختار التحرك في الاتجاه المعاكس للتوجهات العامة لمقتضيات الواقع السياسي في البلاد مما جعل تعيش في دوامات متواصلة أدت إلى انهيار البنية الأساسية لكل مرافق الدولة، وأكثر جهة شهدت تصدعاً ملحوظاً وتدهوراً مستمراً لم يسبق له مثيل هي القوات المسلحة السودانية منذ تأسيس قوات دفاع السودان، حالياً قوات الشعب المسلحة تعرضت لتخريب فادح متمثل في التشريد الكبير لكوادرها من الضباط والصف والجنود منذ أن استولت الجبهة القومية بانقلابها الأسود 30 يونيو 1989م. فالجبهة القومية وفقاً لحساباتها اعتبرت أن المؤسسة العسكرية هي عدوها الأول وتمثل تهديد مباشر على بقائها، لذا اتجهت للتخريب في كل فروعها المختلفة مع إتباع سياسة الإهمال المعتمد لقضايا الأفراد والإصرار على تصعيد الحرب لتحقيق أهدافها السياسية في جنوب البلاد لتجعل منها وقوداً لأبناء الوطن وإجبارهم للعمل في صراع دموي لا مستقبل له يدمر كل البنيات الأساسية للبلد، وعندما نمعن النظر في الهزائم الأخيرة في الربع الأخير من 1995 التي مُنيت بها القوات المسلحة

نجد أن الإهمال في التدريب القتالي على مستوى الأفراد القطاعات المختلفة هو شبه متوقف مع الإصرار على استمرار الحرب في جنوب البلاد على اعتبارها حرب جهاد وحرب عرقية تذكى نار الفتن الدينية والعنصرية بين أبناء الوطن الواحد مما يهدد بتفكك الوطن وإضعاف الروح الوطنية بين أقاليمه المختلفة لا يتوقع للحرب في السودان أن تحل قضية الوطن السياسية المتعلقة بجنوب البلاد والاستمرار في الحرب في رأيي يعني تفاقم حالة التدهور الاقتصادي بمعدل أكبر مما ينعكس سلباً على الأحوال المعيشية لكافة أفراد الشعب السوداني، فالتقارير الأولية تشير إلى أن أكثر من 90% من الشعب السوداني ترزح تحن خط الفقر ويعتمدون على دخول ضعيفة لا تكفي للاحتياجات الأساسية، وهذه دوامة جعلت من السودان رغم موارده الضخمة يعيش في ظروف صعبة بسبب الحرب في جنوب السودان والتي أثبتت أن مسلسل الهزائم سيكون واقعاً لأن قضايا السياسية تحتاج إلى حوار وطني مفتوح يسهم فيه الجميع للخروج بحلول مقبولة لأطراف النزاع وبالتالي يمكن الخروج من الدائرة الشريرة لطاحونة الحرب بأقل قدر من الخسائر وبالتالي يمكن الحفاظ على وحدة البلاد وتجنب الكوارث الفاجعة فاستمرار الحرب يعني تعريض الوطن للتفكك والتشرذم والانفصال إلى شمال وجنوب يكون أمر محتوم في نهاية المطاف. فالحرب هي ليست المدخل الصحيح لحسم مواضيع القضايا المختلفة عليها سياسياً في السودان وتدخل ساسة رجال الجبهة القومية في صميم عمل القوات المسلحة بقصد قرع طبول الحرب باعتبارها جهاد ديني تشارك فيها فروع الأشجار وجوارح

الطيور والظروف المناخية كل ذلك بهدف شحن الأفراد بمفاهيم الهوس الديني الأمر الذي أدى إلى أحداث خسائر فادحة في أرواح أبناء الوطن بادعاء بأن مثواهم الجنة وهذه أكاذيب يروج لها قادة الجبهة في صفوف مليشيات قوات الدفاع الشعبي التي يدفع بها أمام القوات في موجات بشرية دون اكتراث لقيمة الإنسان بقصد تحقيق انتصارات وهمية ذائقة لا معني لها أو الشهادة دون ذلك، ولكن واقع الحال هو عكس ذلك تماماً فعندما سقط القتلى في صفوف لأبناء قادة الجبهة سارع سياسيو الجبهة لإرجاع أبناءهم من لهيب نيران المعركة وعلى رأس هؤلاء يأتي أبناء العسكر اللواء الزبير محمد صالح واللواء الفاتح عبدون واللواء الفاتح عروة و أوقفوا برنامج التلفزيون ساحة الفداء الأمر الذي يؤكد أن هناك خيار وفقوس لتأمين أرواح أبناءهم وهذا ينعكس سلباً على الروح المعنوية للمقاتلين. نحن نعلم قبل غيرنا أن أهدار أبناء الوطن في حرب طاحنة لا ترحم معناه فقدان البلد للكادر الأساسي لمشاريع التنمية في شتى المجالات وهو العنصر البشري الذي يتعرض بالحرب للفناء والإعاقة والعاهات المستديمة والإصابة بالأمراض المختلفة المزمنة ومنها ما يعرف بصدمة الحرب. ونتيجة لتدهور الإمداد الصحيح في الميدان فحالياً نجد الجبهة لجأت لبدعة لحل أزمة الإمداد في الميدان وهو مطالبة طلبة المداري لإحضار بصلة أو كوب رز أو كوب دقيق الذي في الأساس يعجز أهله في توفير الاحتياجات الأساسية له. والأمور كلها متدهورة بسبب هذه الحرب فنجد مثلاً في التدريب على سبيل المثال في الكلية الحربية والمعاهد العسكرية يركز على الجرعات الروحية والعنصرية

والسياسية للهوس الديني بدلاً عن التركيز على فنون القتال والأمر الذي يفرز قادة غير قادرين على إدارة المعركة في المستويات المختلفة بالقدر المناسب، الأمر الذي أدى للهزائم المتكررة وهذا في رأيي أمر طبيعي عندما يكون المدخل لعلاج المعضلة القائمة غير واقعي وبعيداً عن القواعد الأساسية لإدارة المعركة وإدامتها والقطاعات في ساحات القتال يكون هناك إصرار على بقاءها لفترات طويلة دون اهتمام بتغيرها في الخطوط الأمامية مما يتسبب في الهزائم وانخفاض الروح المعنوية وخير مثال على هذا تمرد الكتائب 47، 48، 39، في الأسبوع الأخير من فبراير 1995م في منطقة الاستوائية لانخفاض روحهم المعنوية لوجودهم في منطقة العلميات في ظروف صعبة لأكثر من عامين دون الاهتمام بظروفهم الاجتماعية والأسرية والتي كانت تستوجب إرجاعهم خارج مسرح العلميات لحلول مشاكلهم وللراحة. إننا كقيادة شرعية لهذه المؤسسة من هذا المنبر ندعو كل الضباط والصف والجنود للوقوف بحزم ضد عبث الأقزام من قادة الجبهة القومية والانحياز لقضايا الوطن وإيقاف نزيف الدم الذي ليس له ما يبرره سوى استبداد أعمي يكتم على أنفاس أهل السودان بدعوة كاذبة هي تحقيق التوجه الحضاري ندعو ضباطنا وجنودنا للتمرد ضد هذا العبث الذي أحال البلاد إلى خراب والوقوف صفاً واحداً في سبيل وضع حد لهذا الكابوس الذي أدخل البلاد في نفق مظلم والاستمرار في هذه الحرب التي لا مستقبل لها معناه المزيد من التدهور في كافة المجالات في السودان ولا يفيد إدعاء الجبهة هو مركز الانطلاق الحضاري فواقع الحال في السودان يتمثل

في ارتفاع حجم المعاناة داخل وخارج الوطن وهي معاناة لم يعرف لها السودان مثيل من قبل 30-6-1989م في ظروف تمارس فيها السلطة البطش والقهر والانتهاكات الواسعة لحقوق المواطنين من نمولي إلى حلفا الأمر الذي جعل حكومة السودان الحالية تتصدر قائمة الدول التي تستبيح حقوق مواطنيها في فظاعة وبشاعة وتمت إدانتها مرات متعددة في الأمم المتحدة وجنيف، والهزائم الأخيرة أجبرت هذا النظام المعزول داخلياً وخارجياً إلى العودة لدول الإيقاد للبحث عن السلام ليسترد أنفاسه لكن هيهات فالهزائم ستكون السمة الأساسية في شتى الميادين التي يختارها والهزيمة الكبرى ستكون بانتفاضة أهل السودان لهزيمته وتصفية كل مؤسساته الإرهابية إلى الأبد في السودان نحن على ثقة من انتصار أبناء أهل السودان ضد جحافل القهر والإرهاب فالزبد يذهب جفاء ويمكث في الأرض ما ينفع الناس.

# الانقلابات العسكرية- خواطر

حفيدتي مريم، كان مولدها في صباح الثلاثاء 2007/7/24م، بينما كنت مشغولاً بالتفكير في الكتابة عن الانقلابات العسكرية وأقلب في الأوراق والذاكرة وبعض المراجع للتفكير في أسلوب شيق يعطي القارئ مادة فيها شئ من الجديد والواقعية خاصة وهذه الانقلابات جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبدايات النصف الثاني من القرن العشرين وشكلت حضوراً سياسياً في العالم الثالث وصارت حقيقة معاشة وكان في بالي أن شهر يوليو حدثت فيه أهم التحركات العسكرية للاستيلاء على السلطة باستخدام القوة العسكرية.

1- 14 يوليو 1958م ثورة 14 تموز في العراق.

2- 19 يوليو 1917م الحركة التصحيحية في السودان.

3- 23 يوليو 1952 الثورة المصرية.

4- 10 يوليو 1971 انقلاب قصر الصخيرات في المغرب.

تميزت هذه التحركات الثلاث بأنها كان في قيادتها طليعة وطنية في القوات المسلحة تمثل تيارات سياسية متباينة كان في هاجسها إحداث تغيرات سياسية واقتصادية تلبي طموحات واحتياجات الطبقات المختلفة من شعوب تلك البلاد مع الاهتمام الخاص بقضايا الفقراء لذلك واجهت بمعارضة واسعة من معسكر حلف الناتو والمنطقة العربية بينما وجدت الدعم المطلق من حلف وارسو حينها. لقد اطلعت في بدايات ربيع 2003م على كتاب هام بعنوان " ثورة 14 تموز 1958م العراقية

وعبد الكريم قاسم " للكاتب العراقي الدكتور عبد الخالق حسين وهو طبيب جراح وزميل كلية الجراحين الملكية بإسهاب وبموضوعية تميزت بالبحث العلمي للتأكيد على أنها ثورة وطنية وليست انقلاباً عسكرياً. وفي رأيي ما يحدث الآن في العراق سببه المباشر إجهاض هذه الثورة في 8 نوفمبر 1963م ولقد حاربها الجميع وكان على رأسهم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر لاختلافه مع عبد الكريم قاسم حول القومية العربية. لقد كان قاسم يريد أن يكون العراق وطناً للجميع بشراكة فعلية وهو يدرك حقيقة تركيبة العراق المتعددة الأعراق.

حركة 19 يوليو 1971م نفذها قادتها بأعصاب هادئة وثقة مفرطة وكانت خارج الإطار المألوف في الانقلابات العسكرية من حيث التوقيت والتنفيذ والتخطيط الذي يدل على روح الجسارة والإقدام والشجاعة الفائقة والدقة والعبقرية العسكرية فلقد كتب الأستاذ أحمد حمروش في معرض حديثه عن يوليو بالتحديد عن قائدها:

" كان هاشم العطا شاباً مليئاً بالحيوية، مثالياً في أخلاقه وسلوكه، يأخذ الأمور بجدية وصرامة قد تكون بعيدة نوعاً ما عن الطبيعة السودانية السخية بالعواطف والمجاملات".

فوجدت الكثير من الأعداء في الداخل والخارج ولقد لعب الخارج دوراً حاسماً في إجهاضها بدءاً من لندن حيث تابعت إذاعة القسم العربي البريطاني مواعيد تحركات الشهيد المقدم بابكر النور والشهيد الرائد فاروق عثمان حمد الله على متن رحلة الخطوط الجوية البريطانية المتجهة للخرطوم فكانت مرشداً للنظام الليبي الذي قام بإجبار تلك

الرحلة للهبوط في ليبيا، وبالتالي تنفيذ دوره في تلك المؤامرة القذرة ولقد قال السادات عن ذلك إن الاتحاد الثلاثي ولد بأنيابه وبانت في السودان ورغم كل النداءات التي وجهت للسفاح نميري من عدد كبير من الدول والهيئات والمنظمات الشعبية إلا أنه نفذ مذبحة بشرية في أبطال تحرك 19 يوليو وأضاف لذلك تصفية قادة الحزب الشيوعي في حمام دم بارد بتشجيع وتحريض من السادات.. ولقد قال الصحفي الكاتب الفرنسي ايريك رولو الذي تابع محاكمة الشهيد الأستاذ عبد الخالق محجوب " لقد كان رجلاً شجاعاً ولم يفقد اتزان تفكيره".

في صيف 1976م، شهد السودان انتفاضة مسلحة بقيادة الشهيد العميد محمد نور سعد و أخفقت لأنه كان هناك الكثير من التقصير من قيادة الحركة بالداخل ومع ذلك لم يُكتب عن هذه الحركة الباسلة سطر واحد، ثم بعدها هرولوا للمصالحة الوطنية في صيف 1979م في جدة و بورتسودان. وهذا الموقف ترك آثاراً سلبية في العمل المسلح للجبهة الوطنية في الشرق. ولازلنا نأمل من قائد الجبهة في ذلك الوقت السيد الصادق المهدي أن يكتب عن حقائق ذلك التحرك الهام في التاريخ السوداني.

عند الحديث عن ثورة 23 يوليو 152م فلقد كتب عنها الكثير وآثار الكثير من الجدل بزوايا متعددة و رؤى مختلفة ولكن مع ذلك يظل نجاحها مرتبطاً بوجه مصر المشرق اللواء محمد نجيب الذي كان قائدها. المعروف أن اللواء نجيب ولد في السودان من أم سودانية وتعلم وتربى وعاش وعمل لفترات طويلة في السودان. يضاف لذلك يقظة التحرك

المبكر للقائمقام يوسف صديق قبل ساعة من وقت التنفيذ، وذلك التحرك المبكر كان السبب المباشر في انتصار الثورة لأنه في ذلك الصباح المبكر ارتابت أم مصرية في تحرك ابنها الضابط الصغير فأخطرت ابنها العميد بذلك والذي قام بدوره بالاحتياطات اللازمة فكان أن تحرك القائمقام صديق يوسف مبكراً ليعتقل كل القيادات التي تحركت ويحتل القيادة العامة. في كل ذلك التحرك أطلق طلقة واحدة من مسدسه على جاويش في ساقه اعترضه في سلم القيادة العامة. ظلت ثورة 23 يوليو 1952م متقدة ومستمرة بالقرارات الهامة والمواقف الشجاعة التي اتخذها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي ترك أثراً كبيراً وواسعاً ومميزاً وباقياً على امتدد الوطن العربي والعالم، فلازال شمساً مشرقة في سماء مصر والوطن العربي. وتجدر الإشارة بأن تنظيم الضباط الأحرار كان وراء فكرة تأسيسه مرشد الأخوان المسلمين حسن البنا الذي اغتيل في 12/فبراير/1949م.

انقلاب 10 يوليو 1971 و الذي تزامن توقيته يوم عيد ميلاد الملك في المغرب قاده العميد محمد المذبوح والعقيد محمد اعبابو.

ابنتي رانية، كان اسمها عالقاً في ذاكرتي من قراءات الشاعر الراحل المتميز نزار قباني. عند ولادة مريم، اتصل بي والدها و زوج ابنتي الزين وقال في الهاتف بأن زفاف رانية. رجعت بالذاكرة للوراء، قرأت ما كان مكتوباً على رقاع الدعوة التي كانت تحمل نفس تاريخ ليلة الزفاف في أمسية السبت 24/ يوليو/1999م. كنت قد سجلت على ظهر أحدى رقاع الدعوة تاريخ السبت 29/يونيو/ 1999م، يوم ماطر حضر

فيه الأستاذ صالح عثمان الدبلوماسي السابق في الخارجية السودانية والأمم المتحدة لخطوبة رانية. تشاورنا وتم الاتفاق على خطوبة ابنتي رانية للزين محمود. نتمنى لهما من الله التوفيق وراحة البال والأمان في قلعة الحياة الزوجية. عقد القران عقب صلاة الجمعة 25/ يوليو/ 1999م بمركز فلنت الإسلامي وكان يوماً ماطراً آخر، ( وجعلنا من الماء كل شئ حي)..

الأفراح لابد أن تعود، وعلى عكس ذلك الصيف، كان ميلاد مريم في وهج صيف ساخن رطب. في هذا الصيف وفي يوليو 2007م شهد يوم موسيقي السودان في نيويورك وكان في الطليعة الأستاذ المتألق دوماً يوسف الموصلي. أما في السودان فصيف يوليو هذا العام تميز بخريف ماطر أحدث كثيراً من الفيضانات التي كانت فوق احتمال المناطق التي تأثرت بها فأحدثت الكثير من الخراب والكوارث الإنسانية التي فوق طاقة السودان.

يظل السؤال والوطن صار طارداً لأبنائه وبناته منذ فجر 30/يونيو/ 1989م، ما المصير؟ وآلاف من الأطفال يولدون خارج الوطن في العديد من دول المهاجر في كل أنحاء الدنيا، ونظل نتساءل السودان إلى أين؟ والإجابة متعددة الجوانب ولا تحمل تفاؤلاً كثيراً في ظل هذه الظروف غير العادية.

# سنوات الاستقلال المضطربة خلفت المناخ السياسي للانقلابات العسكرية

**مدخل:**

في الذاكرة عن الاستقلال تأتي مدنية أم درمان بزخم شديد فهي قد أعطت السودان طليعة قادة الحركة السياسية في السودان وفي أحيائها العريقة تجد كل تراث الوطن الحضاري فاستحقت عن جدارة اسمها "العاصمة الوطنية" والحديث عنها يطول ويحتاج لمتسع من الوقت.. بالنسبة لي ارتبط الاستقلال في ذهني وأنا في سنوات سن التميز الأولى بذكرى أول انتخابات سودانية في 1954م وقد تابعتها في تلك السن المبكرة في منزل الوالد بحي البوستة... فوالدي كان من طائفة الختمية ومن رجال " البازار" وكان سياسياً في صدارة الوطني الاتحادي في حيّنا وكان يؤمن إيماناً راسخاً بوحدة وادي النيل ومجريات تطور الأحداث بعد ذلك في السودان جعلت والدي يبتعد عن السياسة عندما الأزهري الاستغناء عن مشروع وحدة النيل وكان يكرر لي دوماً على مسمعي يا أبني ابتعد عن السياسة فهذه البلد ضيعها الأزهري وأضاعنا معها ولم أفهم ما رمى إليه إلا في شتاء 1994م عندما اطلعت على كتاب محسن محمد الكاتب المصري " مصر والسودان الانفصال بالوثائق البريطانية وهو مرجعي الأساسي لهذا المقال بالإضافة إلى أنني أعدت قراءة كتاب أستاذي في الكلية الحربيّة الدكتور محمد سعيد القدال " تاريخ السودان الحديث" وكذلك كتاب الأستاذ حسن نجيله "ملامح

من المجتمع السوداني"، وكتاب الأستاذ محمد أحمد المحجوب "الديمقراطية في الميزان"، بالإضافة لجلسة استماع لحديث الأستاذ بابكر عوض الله لبرنامج الواجهة في تلفزيون السودان وخرجت بهذا الإيجاز عن استقلال السودان وأنا أكتب عن الانقلابات العسكريّة لابد من التعرض للمناخ السياسيّ لاستقلال السودان بظروفه ومعطياته ولقد كان لمصر تأثير كبير على مجريات الأحداث، وسأتعرض لهذا بشئ من التحليل.

### استقلال السودان الظروف والمعطيات:

لأسباب متعددة كان على رأسها تأمين منابع النيل قرر محمد على باشا باني نهضة مصر تأمين عمق مصر الاستراتيجي الممتد جنوباً للسودان فاختار ابنه إسماعيل باشا لتنفيذ هذه المهمة في 1820م وتحقق انجازها وبسط نفوذه على كل السودان... ولكن ذلك لم يدم طويلاً حيث انتفض الشعب السوداني بزعامة محمد أحمد المهدي في 1881م والذي استطاع السيطرة التامّة على السودان باستيلاءه على عاصمة البلاد الخرطوم في 1885م وتوفي المهدي في العام نفسه وتولى بعده مقاليد الحكم الخليفة "عبد الله التعايشي".

ثم استعادت فتح السودان بحملة بريطانّية مصريّة مشتركة معظمها من المصريّين بقيادة اللورد كتشنر وتم رفع العلمين البريطاني والمصري وعقدت اتفاقية الحكم الثنائي في 19 يناير 1899م ولم يكن لمصر رأي فيها غير التوقيع عليها وأطلق على هذا الاتفاق "وفاق بين حكومة

جلالة ملكة بريطانيا (وكانت الملكة فكتوريا) وحكومة الجناب العالي خديوي مصر وكان وقتها عباس حلمي الثاني وتم التوقيع على ذلك الوفاق دون استشارة مصر والسودان في هذه المعاهدة للحكم.

وطوال فترة هذا الاحتلال استمرت مقاومة الشعب السودانيّ ضد الاحتلال متزامنة مع تطور الأحداث في مصر.. واتخذت مقاومة الشعب السوداني نماذج مختلفة فكانت انتفاضة ود حبوبه وجمعية الإتحاد السوداني واللواء الأبيض وحركة 1924م ثم حركة الطلبة وكل هذه الأحداث ارتبطت بالتطورات السياسيّة في مصر بزعامة سعد زغلول رئيس حزب الوفد في تلك الفترة.

وتبلور هذا الارتباط في شكل الأغنية التي صاغ كلماتها ولحنها الشاعر والمغني خليل فرح:

نحن ونحن الشرف الباذخ دابي الكر شباب النيل
نحن برانا نحمي حمانا نحن نموت ويحي النيل
ما فيش تاني مصري سوداني نحن الكل أولاد النيل

وتجلي هذا التلاحم حينما شيعت مدينة أم درمان العاصمة الوطنيّة مأمورها المصري عبد الخالق أفندي حسن في مظاهرات حاشدة نظمها اللواء الأبيض تقدر بعشرين ألف شخص تقديراً لأدائه الرفيع وعند انتهاء مراسيم الدفن هتف حاج الشيخ عمر دفع الله تاجر العطور بسوق أم درمان " يسقط الإنجليز.. تحيا مصر" وكان ذلك بترتيب من جمعية

اللواء الأبيض فرددت الجماهير الهتاف ثم سارت المظاهرة إلى أم درمان واعتقل حاج الشيخ عمر وحكم عليه بالسجن لمدة شهرين والغرامة خمسة جنيهات فكان أول من نادى بسقوط الإنجليز كما كان يشير والدي وهو جارنا في حي البوستة قلب أم درمان النابض. في 12 فبراير 1938م شكل في السودان مؤتمر الخريجين ووجد الدعم من الإنجليز باعتباره تياراً مضاداً للزعماء الدينيين والطائفيين، وأنهم رأوا فيه أنه يشكل حركة سودانية بعيداً عن مصر، وظل مؤتمر الخريجين يلعب دوراً في الحياة السياسية ومع ذلك نجد الصراع الطائفي امتد له ولم يكن للإنجليز دور في تأسيسه.

تأسست الأحزاب السودانية وغلب عليها تياران: الحركة الاتحادية التي تنادي بوحدة وادي النيل تحت التاج المصري وكان لها موقف واضح من الاستعمار البريطاني ومستقبل السودان وكانت تمثل الطبقة الوسطى في السودان وارتبطت بالحركة السياسية المصرية في مراحلها المختلفة وفي رأيي يعزى ذلك للمصالح المشتركة اقتصادياً واجتماعياً والعدو المشترك ولم تكن حزباً سياسياً واحداً، فقد أسس إسماعيل الأزهري أول حزب سياسي في السودان وهو الأشقاء في سنة 1943م، بينما يشير الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه في كتابه إلى حزب الأمة وهذا ليس صحيحاً وفقاً للوثائق البريطانية برئاسة حماد توفيق، حزب الأحرار الاتحادين بزعامة الطيب محمد خير، وحزب الجبهة الوطنية ويمثل الطائفة الختمية برئاسة القاضي الدرديري محمد عثمان وحزب وحدة وادي النيل برئاسة الدرديري أحمد محمد إسماعيل

ولقد استطاع اللواء محمد نجيب قائد ثورة 23 يوليو من توحيد كل هذه الأحزاب في" الحزب الوطني الاتحادي" برئاسة إسماعيل الأزهري وسكرتارية محمد نور الدين ودعمته ثورة 23 يوليو دعماً غير محدود مما كنه من اكتساح أول انتخابات في السودان.

أما الأحزاب الاستقلالية فهي كانت تميل للتعاون مع الإدارة البريطانية وكان هذا التيار يرى الاستفادة من كل المؤسسات الدستورية التي أنشاها البريطانيون في السودان للوصول لحكم وطني سوداني مستفيدين من فلسفة فهي في الحكم وكان أبرز أحزابها " حزب الأمة" الذي أسسه السيد عبد الرحمن المهدي في 1945م برئاسة أبنه صديق عبد الرحمن المهدي، وسكرتارية الأميرالاي معاش عبد الله خليل الضابط السابق في قوة دفاع السودان وحزب القوميين برئاسة الصحفي أحمد يوسف هاشم والحزب الجمهوري الاشتراكي الذي تأسس في 1951م ولقد لعب الإنجليز دوراً مؤثراً في تأسيسه من رجال الخدمة المدنية والإدارة الأهلية وهو حزب معادٍ لمصر وكان شعاره السودان للسودانيين وهذا الشعار أكثر تميزاً بعد عام 1951م إذ فرض واقع الحال تصوراً أكثر ميلاً نحو الاستقلال الوطني بعيداً عن الارتباط بأي تيار خارجي. وفي هذا الاتجاه برز تيار آخر ينادي بالاستقلال التام.

وبعيداً عن مصر وبريطانيا برزت أحزاب ومنظمات أخرى وهي تشكل تياراً وطنياً في الحزب الجمهوري الذي أسسه الأستاذ محمود محمد طه 1945 وكان يتطلع إلى تأسيس جمهورية سودانية بعيدة عن التأثير البريطاني المصري.

الحركة السودانية للتحرر الوطني- حستو تأسست في صيف 1946م وهي تمثل أول تنظيم شيوعي في السودان، وهي تأثرت بالتنظيم الشيوعي المصري " حدتو" الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وكانت تدعو للنضال ضد الاستعمار البريطاني وتقرير المصير مع دعم فكرة الكفاح المشترك كبديل لشعار وحدة وادي النيل... وفي صيف 1947م عندما تغيرت قيادتها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتنظيمات العمالية والمزارعين وحركة الطلبة مما أكسبها زخماً قوياً ضد الوجود الأجنبي في السودان، إلى جانب ذلك برزت للتنظيمات الشعبية الداعية للاستقلال. كما نجحت الحركة الطلابية إلى تأسيس في اتحاد طلاب المدارس العليا في فبراير 1941م وحركة العمال والمزارعين 1946

في أبريل 1942م تقدم مؤتمر الخريجين بمذكرة للحاكم العام تضمنت مطالب كثيرة كان أهمها أن تصدر مصر وبريطانيا بياناً مشتركاً يؤكد حق السودان في تقرير مصيره وتم رفض هذه المذكرة من قبل الحاكم العام بعد الرد على مذكرة الخريجين تقرر تعيين مجلس استشاري لشمال السودان في يناير 1943م وقاطع حزب الأشقاء هذا المجلس لأنه كان مختصراً على شمال السودان فقط وعقد أول اجتماع لهذا المجلس الاستشاري في 1944م في مقر الحاكم العام بحضور السيدين المهدي والميرغني الذين اختيرا عضوين فخريين ولم يجتمع هذا المجلس الاستشاري سوى ثماني مرات خلال المدة من 1945 1948م ويضم في عضويته 28 عضواً

أصدر الحاكم العام قانون الجمعية التشريعية المجلس التنفيذي

في 1948 بعد أن وافق عليها المجلس الاستشاري لشمال السودان وتتكون عضويتها من 79 عضواً- جرت انتخابات الجمعية التشريعية في 15 نوفمبر 1948م وقاطعها الاتحاديون وكان الأعضاء داخلها من أعضاء حزب الأمة، وأول اجتماع لها كان في 15 ديسمبر 1948م وقد شهد ذلك اليوم مظاهرات عنيفة احتجاجاً على قيام الجمعية التشريعية وأهم حدث ناقشته هذه الجمعية الاقتراح الذي تقدم به محمد حاج الأمين لإصدار تصريح بحكم ذاتي للسودان وفاز هذا الاقتراح بأغلبية صوت واحد، ولكن الحاكم العام اعتبر ذلك أغلبية غير مريحة ولم يوافق على ذلك.

أصدرت الجمعية التشريعية قرارين في 6، 9 من ديسمبر 1950 بعد دعوة الحاكم العام لتعيين لجنة لإعادة النظر في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وقد أطلق عليها لجنة تعديل الدستور، ووافق الحاكم العام. فالإنجليز هم أصحاب الفكرة على تشكيل اللجنة وصدر قرار بذلك في 16 مارس واللجنة تشكلت من 15 عضواً ويرأسها قاضي المحكمة العليا السودانية ستانلي بيكر، وهو بريطاني- وقاطع الأشقاء هذه اللجنة.

قررت حكومة السودان التمهيد للمرحلة القادمة من الحكم الذاتي، وجدت الأحزاب الاتحادية تقاطع كل الانتخابات التي تجريها الحكومة ولا يشترك فيها إلا حزب الأمة.

ألغى مصطفي النحاس رئيس وزراء مصر في 8 أكتوبر 1951م اتفاقية الحكم الثنائي وأعلن الملك فاروق ملكاً على مصر والسودان

وفي أعقاب ذلك برز حزب سياسي باسم الحزب الجمهوري الاشتراكي وتولى منصب السكرتير العام له إبراهيم بدري ولكن اتضح فيما بعد أن هذا الحزب كون على عجل بإيعاز من الإنجليز وضبطت رسائل تحمل ذلك المعنى عند تفتيش منزل إبراهيم بدري 1954. أدان الحزب الوطني الاتحادي الحزب الجديد وهاجمه، في مذكرات الأزهري أن السكرتير الإداري البريطاني كان وراء الحزب الجديد بانتصار ثورة 23 يوليو 1952 تنازلت عن التاج المشترك ووقفت مع بريطانيا اتفاقية في 12 فبراير 1953م لقيام الحكم الذاتي ثلاثة سنوات، ويقرر السودان بعدها، إما الارتباط بمصر بطريقة ما، أو الاستقلال التام. أوفد مجلس قيادة ثورة 23 يوليو الصاغ صلاح سالم عضو مجلس الثورة المصري والوزير المسؤول عن السودان، فعمل في فترة وجوده على بلورة وتشجيع فكرة وحدة وادي النيل فعمل على مساعدة الحزب الوطني الاتحادي ومساندته مادياً ففاز الحزب رافعاً شعار الاتحاد مع مصر، اطمأن المصريون إلى ان الوحدة قادمة وأحس السودانيون المؤمنون بوحدة وادي النيل بأن رئيس وزراء السودان وزعيم الحزب الوطني الاتحادي سيحقق الوحدة على الأقل الاتحاد، وعندما جرت الانتخابات في السودان كانت نتائجها الآتي:

فاز الحزب الوطني الاتحادي بواحد وخمسين مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب وعددها 97 وحزب الأمة 22 مقعداً. والمستقلون 12 والحزب الجنوبي الذي دعا له سلوين لويد 9 مقاعد والحزب الاشتراكي ثلاثة مقاعد والجبهة المعادية للاستعمار، الشيوعيون فازت

بمقعد واحد.

وفي مجلس الشيوخ نال الحزب الوطني الاتحادي 22 مقعداً من 30 وحزب الأمة 3 مقاعد والمستقلون مقعدين والقانون ينص على أن يعين الحاكم بموافقة لجنة عشرين عضواً في مجلس الشيوخ وتقرر بعد مناقشة مع الحزب الوطني الاتحادي أن يعين من كل حزب عدد من الأعضاء يتناسب مع مقاعده التي فاز بها في الانتخابات وبذلك عين 10 من الحزب الوطني الاتحادي فأصبح له 32 عضواً في المجلس المؤلف من خمسين عضواً وعين من حزب الأمة 4 ومن الجنوبيين 3 والمستقلين 2 والحزب الجمهوري الاشتراكي عضواً واحداً.

لم يرحب حزب الأمة بهذه النتيجة وأصدر بياناً في أعقابها هاجم فيه مصر ولجنة الانتخابات وأعلن رفضه لنتيجتها وأن سيتخذ قراراً بشأنها. عرف في الخرطوم أن الحزب سيسحب نوابه من البرلمان ويقاوم الوضع كله.

انتخب مجلس النواب السوداني في أول اجتماع له إبراهيم المفتي المحامي رئيساً وهُزم مرشح المعارضة عبد الفتاح المغربي، ولكن الحاكم العام بموافقة لجنته رفض ذلك لأنه ينتمي للحزب الوطني الاتحادي وانتخب بدلاً عنه القاضي بابكر عوض الله رئيساً لمجلس النواب وكان من الطبيعي أن يسافر اللواء نجيب لمشاركة الاتحاديين فرحتهم بانتصارهم الكاسح في الانتخابات في أول مارس 1954م وحشد حزب الأمة أنصاره لمعارضة زيارة محمد نجيب معترضاً على مسألة الوحدة وكانت الهتافات " لا مصري ولا بريطاني السودان للسوداني" واستخدم

السلاح الأبيض في هذه المظاهرات فقتل قائد الشرطة البريطاني ومساعده السوداني وبلغ عدد القتلى من الشرطة ثمانية والجرحى 64 وقتل عشرون من الأنصار وجرح 33 وبذلك يعتبر حزب الأمة أول حزب سياسي يلجأ إلى العنف في العمل السياسي بجلب جماهيره من الريف فكان هذا عنف الريف الأول أما الثاني كان في أعقاب حل الحزب الشيوعي السوداني، لقناعة حزب الأمة بالدور المصري في هذا النصر، ولم يلجأ الحزب للاحتجاج على نتائج هذه الانتخابات بالطرق السلمية علق خضر حمد سكرتير عام الحزب الوطني الاتحادي على حوادث أول مارس فقال: "إنها العقبة الأولي التي وضعها الاستعمار أمام الحكم الوطني باعتبار أن ما تم كان للإنجليز دور في تحريكه".

كان لهذه المظاهرات دورا كبير في تفكير الأزهري، فأدرك أنه فاز برئاسة الوزارة عن طريق الديمقراطية والدستور ويجب عليه أن يحتاط في اختياره هدفه النهائي خاصة وقد تبين له قوة الحركة الاستقلالية، وأن البلاد قد تتعرض للفوضى ففطن إلى ضرورة أخذ رأي المعارضة في المسائل القومية وأخذ رأيها في الاعتبار بالنسبة لمستقبل السودان.

زار الأزهري لندن في نوفمبر 1954م وهناك التقى بالملكة إليزابيث وونستون تشرتشل رئيس الوزراء وتمت عدة دعوات له وزار الطلبة السودانيين وتناقش معهم حول وحدة وادي النيل وكان الرأي السائد في الحركة الطلابية مع الاستقلال وفي هذه الزيارة نصحه تشرتشل بالاستقلال وكان يأمل في عقد معاهدة صداقة وتحالف بين بريطانيا والسودان واعتذر الأزهري عن ذلك بأنه ليست لدية صلاحية دستورية

لتقرير ذلك.

التقي إسماعيل الأزهري بجمال عبد الناصر في 23 يوليو 1955م، فقال له أن تطور الأحداث في مصر كان له أثره في تحول السودانيين نحو الاستقلال وكان يعنى بذلك إبعاد اللواء محمد نجيب في 1954/12/5م دون أن يذكر اسمه وبالتأكيد اللواء نجيب كان يمثل أمال وحدة وادي النيل وبأبعاده تحطمت فكرة الوحدة نهائياً وكان ذلك يعني لمعسكر جماعة الاستقلال سقوط رمز وأمل الوحدة ولقد فطن لذلك الصاغ صلاح سالم وتحدث عنه مسهباً. وقد عبر عن ذلك الشاعر السوداني الكبير أحمد محمد صالح الذي اختير في أول مجلس سيادة بالسودان بقصيدة إلى محمد نجيب في عليائه:

إذا كان مثلك يا نجيب فما هو الضمان بـأن لا تهـو ن و نهضم

فهل ينتهي أمر الرئيس إلى هنا ومستقبل الأحزاب في مصر مبهم

فليس في مصر اليوم حر وليس في دار نا أمر بالحق و العقل يحكم

وقال نجيب عن ذلك في كتابه " كنت رئيساً لمصر" وكان قرار تنحيتي عن رئاسة الجمهورية هو في نفس الوقت قرار انفصال السودان عن مصر.

هاجمت الصحافة السودانية هذه الخطوة التي قام بها مجلس قيادة الثورة المصري ضد اللواء نجيب وجاء أقوى الانتقادات من الصحف الموالية للحكومة والمستقلة.

وعلى سبيل المثال صحيفة "المورننج نيوز" هاجمت كلا من صلاح سالم ومجلس قيادة الثورة المصري في مقالين رئيسيين قويين وصف أحد المقالين الزعماء المصريين بأنهم فاشيون وانتهي يقول " ونفرض أو وحدة تمت بشكل ما بين وادي النيل فما هي الضمانات التي تكون لدى زعمائنا وأي فرص لهم مع هؤلاء المتنمرين المتعطشين للسلطة".

أعرب حزب الأمة عن أسفه لتنحية محمد نجيب وأنه يعكس عدم استقرار الأوضاع في مصر وفيه درس للتيار الداعي لوحدة وادي النيل.

الحزب الوطني الاتحادي كان يرغب في مناقشة هذه المسألة في أروقة البرلمان ولكن الحاكم العام اعترض على ذلك وفقاً لدستور الحكم الذاتي فصرف النظر عن ذلك ولكن أرسل وفداً لمصر برئاسة محمد نور الدين واجتمع هذا الوفد بعبد الناصر وصلاح سالم وصدر بيان عقب ذلك أيد مجلس قيادة الثورة المصري في قراره تنحية نجيب وتم الاتفاق على عدم تقديم نجيب للمحاكمة وهذا ترك أثاراً متفاوتة ومتباينة في وجهات النظر وسط الاتحاديين.

كما ذكرنا سابقاً الحزب الوطني كان يمثل تكتل أحزاب الوسط الداعية لوحدة وادي النيل بوجهات نظر مختلفة، ولم تتوحد وتتبلور الرؤية السياسية لذلك. في إطار موحد متجانس فبدأ التصدع فيه عند أول تعديل وزاري أجراه الأزهري وأدخل بموجبه أربعة وزراء من حزب الأشقاء القديم، مما أثار هذا التعديل حفيظة الختمية، واحتج على ذلك وزير الدفاع خلف الله خالد وهو من الختمية واعتبر ذلك

إضافة أعباء على خزانة الدولة واقترح أن يتبرع الوزراء بثلث مرتباتهم لمساعدة البلاد إبان زيارة الأزهري إلى لندن قرر أن يخلفه في رئاسة مجلس الوزراء مبارك زروق ورافق في زيارته وزراء من حزب الأشقاء وهذه فأقمت شرخ التصدع في داخل الحزب الوطني الاتحادي إذ كان ميرغني حمزة يعتقد بأنه أحق خاصة وهو يشغل منصب نائب رئيس الوزراء وتضامن معه في هذا الموقف وزير الدفاع خلف الله خالد وأحمد جلي وزير الدولة من الختمية واستمر هذا الخلاف وتقوي بمواضيع كان على رأسها مسألة وحدة وادي النيل.. انتهي هذا الاحتكاك بتنحيتهم من الوزارة وكونوا لهم حزباً جديداً باسم "حزب الاستقلال الجمهوري" ولم يستطيعوا حشد نواب الختمية إلى جانبهم الذين بقوا داخل صفوف الحزب الوطني.. وكان أمين عام حزب الأمة عبد الله خليل استغل هذا الاحتقان لإرباك الحزب الحاكم لدفع الأموال لنواب الختمية وعموماً مسألة قبض الأموال هذه شائعة في أوساط الساسة السودانية وتناولتها الصحافة السودانية وتطرقت إليها الوثائق البريطانية في تلك الحقبة ومعروف كيف توظف الأموال لخادمة العمل السياسي بطرق مشروعة وغير مشروعه وفي ذلك اطلعت على كثير من التفاصيل ولا أرى أن الحديث عنها يمكن أن يكون مفيداً للقارئ.

وإزاء هذه المواقف المتداخلة في موضوعات متعددة وأهمها مسألة وحدة وادي النيل... رأى الأزهري أن يجاري الاتجاه العام نحو الاستقلال التام. فأعلن رأيه في حديث صحفي مطول لجريدة "الأيام" المستقلة التي أفردت ملحقاً خاصاً له في يوم عطلتها في 26 ديسمبر

1954م عندما سأل الأزهري الأستاذ بشير محمد سعيد عن رأيه في نوع الاتحاد الذي ينشده مع مصر. و أوضح رأيه في حديث مطول وأكد أن سيتم عرضه على لجنة الحزب التنفيذية لإقراره أو تعديله أو العمل به وكان أبرز ما فيه الآتي:

أ. أن يكون السودان جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها كما أن مصر جمهورية.

ب. أن يكون الاتحاد أو الرباط مع مصر هو مجلس أعلى يضم مجلس الوزراء السوداني ومجلس الوزراء المصري يجتمعان معاً مرة أو مرات كل عام لبحث المسائل المشتركة، كالدفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل.

ج. تعرض قرارات المجلس الأعلى على البرلمان لإقرارها أو نقصها أو تعديلها ووجد هذا البيان ترحيباً في السودان من قبل الأحزاب الاستقلالية ورأت فيه مصر ردة سياسية ونكوصاً عن وعود وحدة وادي النيل وهكذا استقر الحال السياسي أخيراً في مسألة حسم تقرير المصير نحو الاستقلال التام. ولم يكن الختمية أصلاً مع شعار وحدة وادي النيل خاصة أن التجاوزات في المعاملات التي حدثت في عهد الخليفة عبد الله إبّان حكمه أضرت كثيراً مما دفعهم لدعم الحكم الثنائي والتعاون بإخلاص مع الإنجليز في بدايات الحكم الثنائي في السودان ولكن عند صعود نفوذ السيد عبد الرحمن المهدي وتقاربه مع الإنجليز كان السيد الميرغني ينظر لذلك بشك، ونجده في سبتمبر من عام 1924م والعلاقات البريطانية السودانية لم تكن مستقرة وتتجه نحو

التأزم قال الميرغني للإنجليز " أن المهدي يسعى ليكون ملكاً على السودان وأني أفضل المصريين بدلاً من في أن يكون السودان تحت حكم الملك المهدي" هذا هو الموقف الذي دفع الختمية سياسياً للانخراط في تيار أحزاب وحدة وادي النيل وهذا الاعتقاد بأن السيد عبد الرحمن المهدي لديه طموحات ليصبح ملكاً للسودان ظل قائماً مما اضطره إلى أن ينفي ويعلن أنه يؤيد قيام حكم جمهوري في السودان في 19 أغسطس 1953م عندما وقعت بريطانيا اتفاق في 12 فبراير 1953م مع مجلس قيادة الثورة المصري لقيام حكم ذاتي في السودان لثلاث سنوات وبعدها يقرر مصيره، إما بالاندماج في وحدة مصر أو الاستقلال التام.. وبالتأكيد ثابت تاريخياً أن الإنجليز عرضوا على السيد الميرغني أن يكون ملكاً على السودان وأشار إلى ذلك الأستاذ حسين نجيله في كتابة (ملامح من المجتمع السوداني) الجزء الثاني تحت عنوان السيد الميرغني وعرش السودان ص 122 وهو يؤكد إلى أن الدكتور يوسف نحاس وهو من أقطاب الحركة الوطنية في مصر قد أورد ذلك في كتابه " ذكريات سعد عبد العزيز ماهر ورفاقه عن ثورة 1919م" بان سجل في ص 85 من تلك الذكريات بأن في 29 و 30 أبريل 1919م عرض البريطانيون على الحسيب النسيب السيد علي الميرغني أن يقيموه سلطاناً على السودان فأبى، وقد تكرر هذا العرض من جانب الإنجليز عند زيارة اللورد اللنبي للسودان عام 1922م وقد كتب عن ذلك فكرى أباظة في جريدة اللواء مقال بعنوان " مولاي صاحب الجلالة ميرغني الأول في السودان" والمقال موجود في كتابه مقالات فكري أباظة وهو من أعضاء

الحزب الوطني وقد رفض هذا العرض السيد الميرغني الذي كان لديه بعد نظر ولقد أمن على ذلك الأستاذ حسن الذي سأله مباشرة عن صحة هذه المعلومات فأكد له ذلك، وأنه رفض هذه العرض الذي في اعتقاده يجعله دمية في يد الإنجليز وبالتأكيد هذا العرض له ما يبرره وفقاً للمصالح البريطانية في المنطقة هذا هو المناخ السياسي العام بين تيار الوحدة والاستقلال ومع ذلك لم يكتف الصاغ صلاح سالم بدعم تيار الوحدة في أوساط الحركة السياسية الداعية لذلك بل تجاوز لذلك بالعمل لإيجاد موطئ قدم قوية لهذا الاتجاه داخل الجيش ولقد كان أول من نبه لذلك وزير الدفاع السوداني خلف الله خالد وهو قد كان مقدم في قوة دفاع السودان بأن أشار علناً" إلى مجلس الثورة المصري يوحي للعسكريين بتقليده والاستيلاء على السلطة في السودان كما حدث في مصر" وهذا التصريح كانت له آثار بعيدة المدى في السودان وعلقت عليه الصحافة السودانية وهاجم حزب الأمة الحكومة على صمتها إزاء هذه التصريحات المشبوهة.

ويهتم الإنجليز بهذا الأمر ويسأل كنير بك مساعد لوس في مكتب الحاكم العام اثنين من أقارب السيد الميرغني هما الخليفة حسين محمد يحيى عثمان فيطمئنانه قائلين " الضباط الغاضبون الموالون لمصر خمسة فقط وهم بلا نفوذ وأغلبية ضباط قوة دفاع السودان من الختمية وخاضعون لنا وتحت إشرافنا ويشير كيز بأن المقدم " البكباشي وقتها" خلف الله خالد وزير الدفاع أبلغ المصريين أمامي بأن محاولتهم اختراق الجيش السوداني عملاً غير "ودي" وصرح بذلك للصحافة كتحذير

للمصريين.

ولقد ذهب خلف الله خالد لأبعد من ذلك عند أول زيارة له لمصر لمناقشة مستقبل قوة دفاع السودان، القوات المسلحة السودانية بأن طلب من مجلس قيادة الثورة المصرية أن يكبح صلاح سالم وأدلى بتصريحات عديدة في الخرطوم أوضح فيها أن الحكومة السودانية لن تقبل أبداً السيطرة المصرية وينبغي أن يصبح السودان دولة ذات سيادة.

حرصت على إبراز هذا الجانب الذي يؤكد ف وضوح تام أن الصاغ صلاح سالم كان وراء فكرة تأسيس الضباط الأحرار في السودان في بداية فترة الحكم الذاتي 1951م فالتركيبة الاجتماعية للضباط في تلك الفترة أتاحت سهولة الحركة للصاغ صلاح سالم.

ولا بد لي في هذا الحيز من استعراض بعض وجهات نظر رواد الحركة الوطنية في تلك الفترة من تاريخ السودان الحديث. وأقدم بعضاً مما ذكره الأستاذ محمد أحمد محجوب الذي كتب عرضاً مسهباً لسنوات تلك الفترة مشتملاً على كثير من التفاصيل عن مجريات الأحداث في السودان وفي المنطقة وكان فيه الكثير من المادة الثرة والتأملات في أحداث عصره التي شارك فيها ودوره السياسي البارز في تلك الفترة في كتابه الديمقراطية في الميزان الذي جاء متكاملاً في معطياته وآرائه عن تلك الحقبة فقد ذكر الأستاذ محجوب بأن استقلال السودان لم يكن ممهوراً بالدم وتحدث عن سنوات الاستقلال المضطربة في القسم الخامس من كتابه ونوجز منها الآتي:

ان قصة استقلال السودان في مطلع الأول من يناير 1956م هي قصة الالتباس السياسي المحزنة وغير الناجزة فلقد أمن بأنه كان في ميدان السياسة السودانية تكتلان سياسيان رئيسيان متمثلين في حزب الأمة الذي كان متحالفاً مع الأنصار أتباع السيد عبد الرحمن المهدي والحزب الوطني الاتحادي المدعوم من السيد علي الميرغني وطائفة الختمية ولقد اكتسح الحزب الوطني الاتحادي أول انتخابات في السودان وترأس الأزهري حكومته ويرى الأستاذ محجوب في أن مشاكل السودان بدأت مع الاستقلال لأن الأحزاب التي أيدت الاستقلال أو عارضته وجدت نفسها بعد الاستقلال بدون أي أهداف محددة وكانت تتصارع من أجل تلبية احتياجات البلد الحديث العهد بالاستقلال.

وكان يتوقع منها أن تنجز الكثير فلم تستطع لأنها لم تكن تملك رؤية واضحة وخطط طموحة للمستقبل غياب البرنامج وكان هناك اتجاه عام لتكوين حكومة ذات تمثيل عريض تضم الجميع لوضع دستور دائم للبلاد ولم ينجح هذا المسعى وظلت الأحزاب مختلفة في توجهاتها وتحيك الدسائس ضد بعضها وفي ظل هذه الظروف أعلن الزعيمان الطائفيان عبد الرحمن المهدي وعلي محمد عثمان الميرغني في بيان مشترك قيام تحالف بين الأنصار والختمية رتبه ابن شقيق المهدي عبد الله الفاضل المهدي في رأي محجوب أن التحالف بين المهدي والميرغني كان أعظم كارثة مني بها تاريخ السياسة السودانية ففي هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة بدافع الجشع والتهافت على السلطة

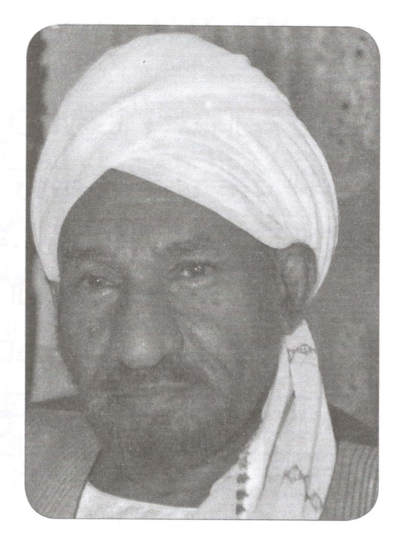
والغرور والمصالح الشخصية إلى السيطرة على الميدان السياسي ففي يوليو 1956م نتيجة لهذا اللقاء سقطت حكومة الأزهري وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة الأمين العام لحزب الأمة السيد عبد الله خليل وكان محجوب يعتقد أن عقدة السياسة في السودان أن التركيب القبلي يجعل من المستحيل أن يتمكن أي حزب من تأمين أكثرية مطلقة في البرلمان لذا ظلت السلطة متداولة بالشراكة بين ثلاثة أحزاب الأمة، والوطني الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي، وانتهت سنوات الاضطراب السياسي الأولية هذه عندما استولى الجيش على مقاليد السلطة في السودان في 17 نوفمبر 1958م، وتابعت واستمعت بشغف إلى الأستاذ بابكر عوض الله في برنامج الواجهة الذي كان يقدمه أحمد البلال في تلفزيون جمهورية السودان والذي كان على مدار أربع حلقات وفي أحدى هذه الحلقات تحدث عن الاستقلال وأبرز الكثير من الحقائق والآراء وكان حديثاً شيقاً فيه الكثير من التفاصيل بحكم موقفه ودوره في تحريك ملفات تلك الفترة واكتفى بإبراز بعض مما جاء حديثه الوافي الشامل عن تلك الحقبة وأبرز الحقائق الآتية:

في أثناء زيارة الأزهري إلى لندن نصحه رئيس الوزراء البريطاني تشرتشل باتخاذ قرار الاستقلال التام وذكر أنه اطلع على ذلك في الصحف وتوجه بالسؤال عن هذا الموقف الجديد لزعيم حزب الوطني الديمقراطي للسيد مبارك زروق فأكد له صحة هذا الأمر ويعتقد أن الاستقلال مسألة ملائمة للسودان وذكر بابكر عوض الله بأنه رجع للسيد علي الميرغني وسأله عن سبب هذا التراجع في سياسة الوطني

الاتحادي الذي اكتسح الانتخابات تحت شعار وحدة وادي النيل فأكد الميرغني أنه يعطي الأسبقية للاستقلال لأن الاتحاد مع مصر مسألة "ملحوقة" والمعروف عن السيد بابكر عوض الله أنه من المؤمنين بوحدة وادي النيل وقد أفاض في الحديث عن وجهة نظره هذه والتي يؤمن به الكثيرون من أهل السودان. وذكر أنه في ديسمبر 1955م، تمت جلسة البرلمان التاريخية التي أعلن فيها الاستقلال، أما جلسة البرلمان في مطلع يناير 1956 فكانت عبارة عنِ مؤتمر بين مجلس الشيوخ والنواب برئاسة مجلس النواب وكانت جلسة عادية أعلن فيها الاستقلال التام للسودان ورأى السيد بابكر عوض الله أن فترة الديمقراطية الأولى لم تكن بها إنجازات تذكر وأن لنواب في البرلمان كانوا يغيرون مواقفهم وتحركاتهم وفقاً للأموال المستخدمة في تلك الفترة وكانت تحاك الكثير من الدسائس والمؤامرات في دهاليز السياسة السودانية.

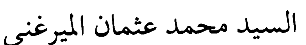
وذكر حادثة هامة كانت السبب المباشر في حركة 17 نوفمبر 1985م وهي أنه عندما التقي الشيخان علي عبد الرحمن الضرير ومحمد أحمد المرضي في القاهرة وتم توافق على رأب الصدع في الحركة الاتحادية برعاية الرئيس جمال عبد الناصر وكان هذا يعني فض الائتلاف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي. أرسل هذه المعلومات سفير السودان في مصر الأستاذ يوسف مصطفى التني لرئيس وزراء السودان في ذلك الوقت إلى الأميرالاي "معاش" عبد الله خليل الذي رتب لتحرك 17 نوفمبر 1958م لمنع تداول السلطة. وفي رأي الأستاذ بابكر عوض الله أن مسألة حكم السودان عملية في غاية الصعوبة لأن (ما في زول يقبل

بالآخر). وبالتالي مذكرات الأميرالاي عبد الله خليل التي ستنشر في عام 2020م حسب وصيته ستكون حافلة بكثير من الموضوعات التي قد تكون مثيرة للجدل عن تلك الحقبة من تاريخ السودان الحديث ونسأل السودان إلى أين؟؟ وقد مضت اثنان وخمسون عاماً على استقلاله ما الحصيلة، سنوات من الفوضى السياسية والاقتتال فهل يستفيق أهل السودان من هذه الدوامة الطاحنة وتستقر الأوضاع السياسية ليكون المستقبل أكثر إشراقاً. أم يبقى الحال على ما عليه ويكون المصير في طي المجهول.



السيد الصادق المهدي





السيد محمد عثمان الميرغني

## العلاقات المصرية ـ السودانية

في وجدان الشعب السوداني مصر هي ما قاله الشاعر أحمد شوقي:

وهي الحمي وهي السكن      مصر العزيزة لي وطن

وهي في إبداعات الشاعر السوداني الشاب التجاني يوسف بشير الذي مات ولم يراها:

كنت في حضنها يراعاً وفكراً      كلما أنكروا ثقافة مصرٍ
فيها الله مستودع الثقافة مصراً      جئت في حدها غراراً
ما تزداد إلا عليّ بعداً وعسراً      نضر الله وجهها فهي

الجمعة 21 مارس 2008م في نشرات الأخبار في هذا اليوم بتزامن مع اليوم العالمي لمكافحة العنصرية وتزداد الشكوى حول الجهود المبذولة من أجل مكافحة هذه الظاهرة... وفي مجال الاقتصاد الحديث عن الأمن الغذائي ومكافحة الجفاف الذي يسبب في موجات الغلاء واحتياجات الفقراء.. الذين تزداد أعدادهم.. خاصة وقد أصبح ملايين الناس يعيشون تحت خط الفقر المدقع في كثير من بلدان العالم وهو أيضاً يعتبر اليوم العالمي للمياه التي يتوقع أن تكون مدار صراع في المستقبل وحالياً يتعرض أكثر من مليار شخص لاستخدام المياه الملوث وهيا التي تتسبب في كثير من الأمراض، وهو على نطاق الصراع العربي الإسرائيلي يمثل الذكرى الأربعين لمعركة الكرامة في غور الأردن بين

إسرائيل والقوات البرية الأردنية المدعومة بطلائع المقاومة الفلسطينية بقيادة فتح التي استطاعت هزيمة إسرائيل وتكبيدها الكثير من الخسائر في 21 آذار عام 1968م. ويمثل هذا اليوم مرور خمس سنوات على احتلال العراق التي ازدادت فيها الأوضاع سوءاً عما كانت عليه ولم يتحقق أيّ شئ من الوعود التي بُذلت والاحتلال يشكل كابوساً رهيباً لأهل العراق فالحصيلة حمامات دم وقتلى وجرحى وملايين العراقيين خارج الوطن مع استمرار أكبر سرقة لثروات البلاد والمصير في طي المجهول وهو أيضاً يوم عيد ميلادي.

في هذا اليوم الحافل بذكرى العديد من الأحداث الهامة والمؤثرة على معطيات الحياة كان لا بد لي من التعرض للعلاقات المصريّة السودانية، لأن لها آثاراً كثيرة مرتبطة بشتى مناحي الحياة في البلدين، فهي عندما تتمعن في سجلات المكتبات نجد عنها الكثير، وعندما نقلب في صفحات التاريخ تجد آثارها ممتدة مع الحضارة وادي النيل من أهرامات الجيزة في مصر وجنوباً على طول امتداد الوادي، حتى مشارف البجراوية وجبل البركل في السودان فهي في خلايا الدم وفي الوجدان ومشاعر أهالي وادي النيل ويقول عنها أهل السودان أن لها خصوصية وفتح ملفها يحتاج لكثير من الوقت ويحتاج مني لكثير من الجهد... فهي مرتبطة بتاريخ وجغرافية وادي النيل والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم وكافة مناحي الحياة وهي عميقة الجذور على الامتداد الوادي ولها نكهتها وما يميزها وتعتبر فريدة في نوعها ومتجانسة ومتشابكة بروابط متينة وراسخة في تاريخ الحضارة الإنسانية التي عرفها وادي النيل قبل

سبعة ألف سنة قبل الميلاد... ولذلك تعتبر علاقة أزلية تربط الشعبين التوأمين برباط وثيق وباق مع امتداد شريان حياة وادي النيل. سأكتفي في المقال بإبراز أهم جوانب معالمها لما لهذه العلاقة من ارتباط وثيق بالتطورات السياسية في التاريخ الحديث.

مع بدايات عصر النهضة احتلت بريطانيا مصر عام 1882م وطلبت سحب الجيش المصري من السودان عند اندلاع ثورة المهدي، رفض محمد شريف رئيس وزراء مصر قائلاً: يترتب على انسحاب مصر من حدودها الطبيعية أن تصبح مكشوفة من كل الجهات وتقدم باستقالته وخلفه نوبار باشا الأرمني ووافق على إخلاء السودان للمهدي... وقبل الخوض في تحرك المهدي لابد لنا أن نشير إلى أنه قد قرر محمد علي باشا والي مصر فتح السودان لأسباب متعددة في 1820م. ومنذ ذلك تولت إدارة البلاد التركيّة والتي مارست الكثير من الأخطاء الإدارية التي كانت دافعاً أساسياً للثائر محمد أحمد المهدي لإعلان الحرب والثورة عليها في 1880م لمحو آثارها من السودان بإرادة وطنية فبدأ تمرده في الجزيرة أبا ومنها انتقل إلى كردفان التي حقق فيها أكبر انتصاراته ومنها إلى دارفور، وعد ذلك بدأ في حشد قواته للتحرك إلى الخرطوم واستطاع أولاً محاصرة قيقر أم درمان وتم الاستيلاء عليها عند استسلام حاكمها فرج بك وبعد ذلك تحركت قواته لمحاصرة الخرطوم وقبل ذلك كان قد تخابر المهدي مع غردون في الخرطوم وتحركت قوات المهدي وقطعت النيل عند مشرع الفتيحاب في مواجهة شجرة عردون ومنها تمت محاصرة الخرطوم وسقوطها في 26 يناير 1885م، ولم تستطع الحملة

التي أرسلت لإنقاذ غردون وسلي باشا بالقيام بمهامها، وتمت هزيمتها في موقعة أبو طليح في 17 يناير 1885م.

غردون باشا الذي تخابر مع المهدي في أثناء حصارها كان يستعد لمقابلة المهدي مع كاتبه قرياقيص قمص حيث حاصره الأنصار وقتلوه هو وكاتبه في درج القصر، ولم يمهلوه ولم يُعرف قاتله فنعوم شقير يشير بأصابع الاتهام إلى محمد ود نوباوي زعيم بني جرار، وحسب رأي علي مهدي مؤلف جهاد في سبيل الله يشير إلى شخص يُدعى مرسال يعمل بيرقدابر (أي حامل راية)، أما ضرار صالح ضرار فيوجه الاتهام إلى رجليْن من البجا، ويتضح من هذه الروايات إلي أن قاتل غردون لا يزال مجهولاً.

وحسب رواية سلاطين باشا أن المهدي كان حريصاً على إلقاء القبض على غردون حياً، ليدعوه للإسلام، ثم يسلمه للحكومة البريطانية مقابل إطلاق سراح المناضل المصري أحمد عرابي باشا. بأنصارها في السودان استطاعت الثورة المهدية تقليص النفوذ البريطاني المصري في السودان، وكانت تتطلع لتحقيق صحوة إسلامية أكبر، تمتد إلى أرجاء العالم الإسلاميّ والتي تعتبر مصر هي الخطوة الأولى فيها وهذا يؤكد أن المهدي لم يكن يكتفي بأن تظل ثورته في حدود السودان الجغرافية، وإنما يرى ضرورة أن تمتد شمالاً لمصر لتحقيق وحدة وادي النيل تحت راية الإسلام، وهذا يعني أيضاً أنه كان يعلم أن الشعب المصري كانت نواياه تتطلع نحو التحرر من الاحتلال الإنجليزي أيضاً وكان يأمل أن يكون عرابي نصيراً له وداعماً له في أفكاره لبث الدعوة المهدية في مصر

ونواحيها، وهذه الرواية يؤمن عليها سلاطين باشا، وفي رأيي تتناسب مع فكرة الإمام المهدي الذي سبق له أن قبل سلاطين (المعروف باسم رودلف فون سلاطين النمساوي الجنسية) والذي قدم للسودان في 1834م كسائح وعمل مفتشاً للمالية مع غردون الذي عينه حاكماً على دارفور 1881م عند سقوطها أعلن أسلامه وانضمامه للمهدية وأطلق عليه المهدي اسم عبد القادر سلاطين. ورواية سلاطين تأكد لنا بُعد نظر الثائر المهدي الذي كان يتطلع في مد نفوذه شمال الوادي لمصر بالاستفادة من غردون الذي كان يأمل أن لا يتعرض للاغتيال على أيدي أنصاره، ولكن أتت الرياح بما يشتهي المهدي: ولم ينتظر بعد سقوط الخرطوم، إذ حدثت وفاته حسب نعوم شقير في ضحى الاثنين 22 يونيو 1885م الموافق 8 رمضان 1302 هجريّة ويرجع سبب الوفاة إلى حمى خبيثة تسمى (أبو دم) وتعرف تبين الأطباء حالياً بالالتهاب السحائي الشوكي، أما سلاطين باشا فيرجع سبب الوفاة إلى حمى التيفوس التي عجلت بوفاة المهدي: وكان عمره حينها يناهز الـ 41 عاماً تقريباً. تولى زمام السلطة الخليفة عبد الله ولم يكن يتمتع بالمزايا المتعددة للثائر محمد أحمد المهدي التي كانت تشكل عنصر جذب وسط أنصاره وتركت آثارها وبصمات وتقاليداً راسخة وباقية في صفوف مريديه من الأنصار الذين ينظرون إليه بهالة من التقديس والحب الروحي لما لمسوه فيه من صفات نادرة كان يتمتع بها الثائر محمد أحمد المهدي الذي بقيت ذكراه عطره في كل أرجاء السودان فهو كان يشبع طموحاتهم وتطلعاتهم نحو أفاق أرحب. وسارت الأمور مع الخليفة عبد

الله بصورة مختلفة، وتميزت فترة حكمه بكثير من السلبيات والمظالم التي أضرت كثيراً بمسار وتطور الثورة المهدية ولم يستطع الصمود في وجه قوات الفتح التي تكونت بناءً على رغبة بريطانيا التي احتلت مصر في 1882م لموقعها المميز لبسط نفوذها وهيمنتها في القارة الأفريقية ولإحكام سيطرتها على الممر الحيوي المائي، فأوعزت لخديوي مصر في 1889م لاستعادة السودان لربط سيطرتها على مستعمراتها الواقعة جنوب السودان وأسندت مهمة هذه الحملة للورد كتشنر واستطاع بما توفر إليه من قوات كانت أعلبها مصريّة من فتح السودان بالاستيلاء أولاً على أم درمان ورفع العلمين البريطاني والمصري فيها 1889م. أما في 1988م بعد أن تمت السيطرة على السودان فقد تم إعلان اتفاقية الحكم الثنائي ولم يكن لمصر رأي فيها سوى التوقيع عليها، وأعطت هذه الاتفاقية صلاحيات واسعة للحاكم العام البريطاني، وبحكم أن القوات المصرية شاركت في استعادة السودان بقوات كبيرة ترتب على ذلك وجود قوات كبيرة من الجيش المصريّ في السودان للمشاركة في العملية الأمنية، وبالإضافة لذلك لكي يحمّل عبء المساهمة المالية على الحكومة المصريّة في السودان.

في أعقاب الحرب العالميّة الأولى كان لابد من تسوية الأوضاع في شتى البلدان المختلفة من ضمنها مصر والسودان وترتب على ذلك في 1919م أن ترأس وفد مصر إلى مؤتمر الصلح في باريس زعيم حزب الوفد سعد زغلول الذي عرف طلية توليه منصبه بحرصه الشديد على وحدة وادي النيل وكان دوماً يردد قوله: (تقطع يدي ولا يقطع السودان

من مصر) في ذلك الاجتماع طرح زعيم حزب الوفد مطلبيْن أساسين لم يتنازل عنهما مطلقاً: أولاً الجلاء التام لقوات الاحتلال البريطانية عن مصر، وثانياً وحدة وادي النيل بين مصر والسودان ولم يُبد أية مرونة في مطالبه فاعتبر متطرفاً في طرحه وبريطانيا لم تكن في وضع يمكنها من الاستجابة لهذه المطالب، الأمر الذي أدى إلى اعتقال سعد زغلول ورفاقه ونفيهم إلى جزيرة مالطة، فكان ذلك السبب المباشر لاندلاع ثورة 1919م في مصر ضد الاحتلال وكان من آثارها المباشرة تحرك 1924م في السودان الذي شاركت فيها بعض من القوات المصريّة الموجودة في السودان... الأمر الذي ترتب عليه التفكير جدياً من قِبل الإدارة البريطانية للحد من وجود من قوات مصريّة في السودان بإنشاء قوات سودانية مستقلة تشارك في العملية الأمنية بدور مباشر، وكان نتاج ذلك أن أصدر الحاكم العام في 17 يناير 1925 منشوراً بإنشاء قوة دفاع السودان ونص ذلك المنشور على تبعية هذه القوة للحاكم العام البريطاني وتتحمل حكومة السودان كافة نفقات هذه القوة وسجلت مصر اعتراضاً على ذلك.

وبالرجوع للوراء قليلاً نجد أنه عندما أعلنت بريطانيا استقلال مصر في تصريح 28 فبراير 1922م رأت بقاء الحال في السودان على ما هو عليه، أي استمرار بريطانيا بكامل نفوذها في السودان لكن مع ذلك صدر مشروع الدستور المصريّ في 1932م ونصت المادة 29 على أن يكون الملك هو " ملك مصر والسودان" ونصت المادة 145 على ان السودان جزء من مصر، اعترضت على هاتين المادتين بريطانيا وتم

الاستيعاض عنهما بالمادة 159 على أن أحكام هذا الدستور تسرى على مصر بدون أن يخل ذلك بما لمصر من الحقوق في السودان ونصت المادة 160 على أن يكون لقب الملك بعد أن يقرر المندوبون الموفوضون نظام الحكم النهائي في السودان.

أما فيما يتعلق بمياه النيل، فقد حُظيت بتفاصيل وافيه في اتفاقية 1929م الخاصة بمياه النيل وكانت مرضية للجانبين. استؤنفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن السودان في 1930م وطالب رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس بأن يكون لمصر مشاركة فعليه في إدارة السودان.

عقدت أول معاهدة صداقة بين مصر وبريطانيا في 1936م ونصت المادة 11 على أن تستمر إدارة السودان طبقاً لاتفاقيتي 1899م الموقعتين في 19 يناير من ذلك العام... وبموجب هذا الاتفاق حققت مصر عودة وحدات من الجيش المصريّ للسودان تقدر بقوة " أورطتان" 500 جندي، على أن تبقى تحت تصرف الحاكم العام، وتنص هذه الاتفاقية على أنه يجوز التفاوض لتعديلها بعد 10 سنوات، وبالفعل تم تنفيذ هذا التفاوض بعد مضي المدة في 1946م وتوصل الطرفان المصريّ والبريطانيّ إلى اتفاقية عرفت باسم " بروتوكول السودان" وتم هذا الاتفاق بين إسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر وارنست بيفن وزير خارجية بريطانيا وعرف ذلك المشروع باسم معاهدة صدقي بيفن التي نصت بأن السياسة التي يتعهد بها الطرفان في السودان تكون في إطار وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك.. اعترض حاكم

عام السودان السير روبرت هاو على هذا الاتفاق ونظم حزب الأمة مظاهرات ضدها في السودان، وسافر السيد عبد الرحمن إلى لندن للاحتجاج على هذا الاتفاق وهناك اجتمع بكلمنت إتلي رئيس بريطانيا محتجاً على نص التاج المصريّ المشترك.

وتراجع بيفن عن هذا البروتوكول وألقى خطاباً بهذا المعني في مجلس العموم البريطاني في 27 يناير 1947م جاء فيه أن التاج المشترك كان اعترافاً بالسيادة الرمزية لمصر في السودان، وأن للسودانيين الصلاحية التامة في الحكم الذاتي بل لتقرير المصير بالاستقلال التام عندما تتوفر الظروف الملائمة لذلك، وترتب على ذلك استقالة صدقي إسماعيل من رئاسة الوزارة المصريّة وبالتالي سقوط البروتوكول وخلفه في الوزارة النقراشي باشا وتفاوض مع الإنجليز في هذا الأمر، ولكن بريطانيا أصرت على التشاور مع الشعب السوداني في أمر مستقبله، وأخذت بريطانيا تماطل في المفاوضات فقاطعها النقراشي وتقدم بشكوى ضد بريطانيا إلى مجلس الأمن الدولي في 8 يونيو 1949م ولم يتخذ المجلس قراراً في شكوى مصر واكتفي في 10 سبتمبر 1947م بالاحتفاظ بالنزاع المصريّ البريطانيّ مدرجاً في جدول الأعمال.

عادت مصر للمفاوضات في 1948م التي أجراها أحمد خشبة وزيرة خارجية مصر مع رولاند كامبل في مايو 1948م أعلنت بريطانيا بأنها تؤيد حكماً ذاتياً للسودان يستمر نحو 25 عاماً، وللمرة التاسعة فشلت المفاوضات.

في 12 يناير 1950م تولى مصطفى النحاس آخر وزارة وفديّة كان

يزمع حل القضية المصريّة ويرى أن يتم الجلاء التام عن مصر ووحدة وادي النيل هو الهدف الأول لحكومته ولكن الإنجليز رأوا أن مسألة وحدة وادي النيل يجب أن يستشار فيها الشعب باستفتاء، وكانت حكومة النحاس تعتقد أن مصر والسودان بلد واحد لأنه هناك قطاعاً واسعاً من القوى السياسية في السودان يؤمن بالوحدة مع مصر عدا حزب الأمة، وعلى ضوء ذلك اتخذ النحاس باشا قرارات هامة في مواجهة المصالح البريطانية أولاً بإلغاء معاهدة 1936م (أول معاهدة صداقة بين مصر وبريطانيا) التي تؤمّن وجود قوات بريطانية في مصر للحفاظ على مصالحها، ثانياً في 8 أكتوبر 1951م ألغى رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس اتفاقية الحكم الثنائي الموقعة في يناير 1899م بين مصر وبريطانيا وأعلن فاروق ملكاً على مصر والسودان، وكان سنده في هذا القرار النفوذ الواسع للقوى الداعمة لوحدة وادي النيل في السودان ممثلة في الأحزاب الاتحادية التي كانت تسيطر على اتحاد الخريجين في ذلك الوقت والحركة النقابية والطلابية، وكان رد فعل الأطراف المعارضة للوحدة أن نصحوا السيد عبد الرحمن المهدي زعيم حزب الأمة بإعلان استقلال السودان ولكن حالته الصحية لم تكن تسمح له بذلك لأنه كان يعاني من آثار أزمة قلبية وقد ذهب للعلاج سرّا في سويسرا قبل ذلك التاريخ، بالتالي تم استنكار هذه المحاولة المصريّة لفرض السيادة على السودان من الجمعية التشريعية التي كان يسيطر عليها حزب الأمة التي حين أجريت انتخاباتها قاطعتها الحركة الاتحادية وأخرجت المظاهرات الحاشدة يوم انعقادها وهي بالتأكيد لا تمثل كافة

الشعب السوداني ووقتها كان يرأسها القاضي محمد صالح الشنقيطي، فأبدت الجمعية التشريعية ارتياحاً وموافقة لرأي بريطانيا الذي يؤكد على أن مستقبل السودان أمر يقرره أهل السودان أنفسهم.

بالرغم من أن مصطفى النحاس ألغى اتفاقية الحكم الثنائي، إلا أنه مع ذلك بقى العلم البريطاني والمصريّ مرفوعين في السودان رغم إلغاء مصر لهذه الاتفاقية، وكان قرار إلغاء هذه الاتفاقية يمثل تطلعات الشعب المصريّ الذي يرغب في تحقيق وحدة وادي النيل وهذا يؤكد ان قرار الإلغاء بقى حبراً على ورق رغم أنه قد وجد تأييداً واسعاً في البرلمان المصريّ إلا أنه فيما بعد كان هذا من الأسباب الأساسية التي أدت إلى سقوط حكومة مصطفى النحاس، وتعاقب الحكومات العديدة بعد ذلك مما مهد الطريق لتحرك تنظيم " الضباط الأحرار" المصريين للاستيلاء على السلطة في مصر 23 يوليو 1952م ودخلت العلاقات المصريّة السودانيّة مرحلة جديدة تميزت بأنها اتخذت أهم قرار لاستقلال السودان، فأولاً تنازلت ثورة 23 يوليو عن فكرة التاج المشترك، ووقعت مع بريطانيا اتفاقية في 12 فبراير 1953م نصت على قيام حكم ذاتي في السودان لمدة 3 سنوات يقرر السودان بعدها إما الارتباط بمصر بطريقة ما أو الاستقلال التام.

في ذلك القوت كانت التيارات السياسية في السودان تتحرك في مسارين إحداهما مع الوحدة والآخر مع الاستقلال التام. ثورة 23 يوليو كانت تقدم كل دعمها للحركة الاتحادية و أوفدت لهذه الغاية عضو مجلس الثورة المصريّة الصاغ صلاح سالم الذي تحرك في كل

مناحي الحياة السودانية السياسية والعسكريّة منها مقدماً كل ما يمكن لتحقيق وحدة وادي النيل فزار الجنوب ورقص فيه عارياً.

وعند إجراء الانتخابات استطاعت الحركة الاتحادية تحقيق فوز كاسح مهد الطريق أمامها للوصول لسدة الحكم في السودان. كانت النوايا تتجه للاحتفال بهذا النصر وكان رأي الحاكم العام وقتها السير روبرت هاو أن يقتصر احتفال البرلمان السوداني في أول يناير 1954م على السودانيين دون دعوة أحد من الخارج. ولكن الأزهري زعيم تيار وحدة وادي النيل (الحزب الوطني الاتحادي) رأى أن يكون الاحتفال في أول مارس ضخماً ومهيباً حتى يبرز أن السودان يتمتع بوزارة وبرلمان، ولذلك توسع الحاكم العام في دعوة 18 دولة لإيفاد ممثلين عنها بناء على طلب الأزهري، الذي تولى أول رئاسة وزارة سودانية، وكان من الطبيعي أن توجه الدعوة في ذلك اليوم لمصر التي حضر لتمثيلها رئيسها اللواء محمد نجيب والصاغ صلاح سالم.

وفي ذلك اليوم قرر حزب الأمة أن يبرز أنه أخفق في هذه الانتخابات نسبة للدعم المصريّ فحشد جماهيره من الريف التي قدرت بخمسين ألفاً وفاجأت الوفد المصريّ بالهتافات: "لا مصري ولا بريطانيّ السودان للسودانيّ"، واتسمت المظاهرات في الإفراط في استخدام العنف الذي استخدم فيه السلاح الأبيض وأريقت الدماء وكانت هذه المظاهرات مفاجأة للشرطة التي لم تتحسب لها وكان ذلك يوماً أسود في تاريخ السودان ترك آثاره على مسار الحياة السياسية في السودان لاحقاً، ولقد سبق أن تعرضت لذلك بكثير من التفاصيل. ولقد ذكر اللواء محمد

نجيب في كتابه " كلمتي للتاريخ" أنه عند وصوله للقصر الجمهوري طلب محادثة السيد عبد الرحمن المهدي ولكن ما أن تبدأ التحية حتى يقطع الخط التلفوني وقد تكرر ذلك 9 مرات بأمر واضح التدابير... وقد حاول الحاكم العام إقناع نجيب بعدم مخاطبة الجماهير من شرفة القصر، ولكنه فعل ذلك فخطب فيها فبدأت تهدأ ولكن الشرطة هاجمتها دون مبرر وسقط من جديد عدد من القتلى والجرحى. وفي رأي اللواء نجيب أن ما تم مجزرة دموية بتدبير من الحاكم العام الذي استغل فيها الأنصار الذين فاتهم تحقيق النصر في الانتخابات، ولقد جاء تعليق الأستاذ خضر حمد على هذه الأحداث: (أنها كانت العقبة الأولى التي وضعها الاستعمار أمام الحكم الوطني).

مجلس قيادة المصريّ لم يجتمع ليقرر في هذه الأحداث والتحقيق شأنها لم يكتمل لأن قاضى التحقيق البريطانيّ كان يرى أن هناك مبررات لتوجيه تهمة القتل العمد إلى صديق المهدي رئيس حزب الأمة وأمين عام الحزب عبد الله خليل... ولكن لكي لا يتم تصعيد الموقف السياسي في السودان في دائرة يصعب التكهن بما يمكن أن يترتب عليها. لذا أكتفي بتقديم اثنين من الأنصار هما عوض صالح وعلي فرج وصُدرت أحكام ضدهما وخفضت، وذلك أيضاً مراعاة لعدم تفجر الأوضاع في السودان واشتعالها مرة أخرى ولم يعرف ما إذا كان ذلك قرار سياسي أم قضائياً... وفي رأيي معالجة هذه الأزمة بهذه الصورة قصد منها تخفيف حدة التوتر والاحتقان السياسيّ وهي بالتأكيد قرار سياسيّ لإعادة حالة الهدوء وتجاوز الآثار المترتبة على

ذلك، وهذه المظاهرات تركت آثارها الواضحة على الحركة الاتحادية وزعيمها الأزهري، خاصة فيما يتعلق بمستقبل الحكم في السودان، أما بريطانيا فرأت ضرورة تعزيز قواتها في السودان وسحب الأسر البريطانية من السودان وإعلان حالة الطوارئ إن استدعى الأمر ذلك.

ونشبت بعد ذلك مسألة إعفاء إبراهيم أحمد من لجنة الحاكم العام وهو مندوب حزب الأمة ويعتبر رجلاً معتدلاً مع ذلك كان الحزب الوطني الاتحادي يرى ضرورة إبعاده لكي يستطيع تحقيق أغلبية مطلقة. وتم تعيين سيرسيو أيرو بدلاً عنه من جنوب السودان وذلك لإرضاء الرأي العام الجنوبي وتقبل حزب الأمة هذه الموقف حتى لا يثير مشاكل وسط مؤيديه من أبناء الجنوب.

ونصحت الإدارة الأمريكية بريطانيا بقبول ذلك لعلمها أن لمصر دوراً في هذا حتى لا يفجر أزمة معها وبذلك يكون السيد عبد الرحمن المهدي اكتفي بمظاهرات أول مارس كدليل على أن حزب الأمة ضد وحدة وادي النيل، وبإمكانية مقاومتها بكافة الطرق وقد فعل... واستدعي سلوين لويد وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية إلى لندن السير روبرت هاو الحاكم العام ومستشاره وليم لوس والسيد جرافتي سميث عضو لجنة الحاكم العام وأصدر توصياته التالية:

1. تسليم السلطة للسودانيين بأسرع ما يمكن.
2. الإسراع في إقامة الهيئة الدولية لمراقبة تقرير المصير.
3. تحديد تاريخ مبكر لتقرير المصير.
4. يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن تصدر بيانات علنية، تدين

فيها النشاطات المصرية أو تعلن احتجاجها. وعموماً يمكن للبريطانيين تقديم المساعدة بشكل أفضل لإفساح الطريق وإيضاح أنهم راغبون في حصول السودان على الاستقلال.

هذه التوصيات لم تكن مرضية للسيد عبد الرحمن المهدي، فبعث برسالة مطولة لرئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرتشل توضح الانتهاكات المصرية لاتفاقية 12 فبراير 1953م الخاصة بالحكم الذاتي.

ورد عليها سلوين لويد موضحاً أن سياسة مصر المؤيدة لوحدة وادي النيل لن تتوقف عن هذه الممارسات للوصول لأهدافها، وكان الحاكم العام يرى أن الدعاية المصرية في هذا الاتجاه بدأت تتقلص فلقد تذوق الحزب الداعي للوحدة طعم السلطة وأصبح أقل استعداداً لتلقي أوامره من القاهرة، وفي رأيه بعد السودنة للوظائف يمكن أن تكون الحكومة السودانية أكثر تقارباً مع بريطانيا وقد تحتاج لدعمنا لحمايتها من هيمنة النفوذ المصري. وفي رأيه أن حزب الأمة يرغب في إنهاء الاتفاقية وإعلان الاستقلال المبكر وهذا يقود إلى تحرك عكسي مخالف لما يرغب فيه وقد تعتقد الحكومة السودانية أنه محاولة لإعادة الحكم البريطاني أو محاولة لإفساح المجال للمعارضة السودانية للوصول لسدة الحكم. وأوضح أن الحاكم العام ليس متفائلاً، ولكنه يشعر الآن بأمل أكبر بشأن التطورات في السودان ويرى دعوة رئيس وزراء السودان السيد إسماعيل الأزهري لزيارة لندن فهو أظهر غيرته على استقلال السودان وأقام علاقات طيبة مع الحاكم العام وكان قد سبق أن تقدم بهذا الاقتراح وليم لوس في 13 مارس أغسطس 1954م. أعد وليم لوس مستشار الحاكم العام للشئون

الدستورية والخارجية مذكرة شاملة عن الوضع في السودان تعرض فيها إلى أن الاستقلال في السودان سيتم على يد الحزب الوطني الاتحادي وهذا يتفق مع مصالح بريطانيا ولا يتعارض معها ولابد من مد الجسور معه مع الاحتفاظ بصداقة المهدي ويجب تقوية الروابط بين برلماني السودان وبريطانيا، وعلى أثر ذلك كان قد سبق لوليم لوس أن نصح سابقاً بتوجيه الدعوة لرئيس وزراء السودان السيد إسماعيل الأزهري وبالفعل تقدم الحاكم العام للأزهري بالدعوة لزيارة بريطانيا أثناء زيارة صلاح سالم للسودان التي بدأت في 30 سبتمبر واستمرت حتى 12 أكتوبر 1954م وأخطر الأزهري صلاح سالم بهذه الزيارة ونصحه بقبولها دون الرجوع للقاهرة للتشاور هذا كان خطئاً فادحاً ارتكبه وقد أحس بذلك لاحقاً وكانت هذه الزيارة بداية النهاية لوحدة وادي النيل.

وليم لوس الذي كان يتقن اللغة العربية تقدم للأزهري مستفسراً عن الموضوعات التي يرغب فيها في جدول أعمال زيارته وجاءت إجابات الأزهري عامة وتكهن وليم لوس بأن الأزهري قد لا يكون ملتزماً بأي سياسة بشأن الرابطة مع مصر ولكنه أدرج كل أوراق الصراع السياسي في السودان في تلك الفترة لتأمين المصالح البريطانية في المنطقة.

زار الأزهري لندن في 8 فبراير 1954م والتقى بالملكة ألبزابيث وبرئيس وزرائها تشرتشل الذي نصحه بالاستقلال التام وعرض عليه عقد معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا ورفض الأزهري الفكرة بأنه ليست لديه صلاحيات دستورية لاتخاذ مثل هذا القرار، بعد هذه

الزيارة توجه الأزهري لزيارة أربع دول أوربية بدعوة منها وهي فرنسا وبلجيكا وألمانيا الغربية وإيطاليا.

وعاد لمصر في 2ديسمبر 1954م وهناك التقى الصاغ صلاح سالم وتعرض لزيارة بريطانيا وما أثير حولها في الصحافة ولكنه أكد أنه لازال يرغب في وحدة وادي النيل وطلب أن يقدم له رجال القانون في مصر أبحاثاً عن أنواع الاتحادات للخروج بالحل الملائم تأكيداً لولائه لهذا المبدأ، ولكن صلاح سالم لم يحاول أن يصل للحد الأدنى من الاتحاد وبالتالي زيارة عن الافتراق النهائي عن مصر.

خلف السيد نوكس هاليم الحاكم العام السابق السير روبرت هاو وكان أكثر عداءً للمصريين وتوفرت له ظروف مناسبة للعمل في اتجاه الاستقلال التام للسودان بعيداً عن وحدة وادي النيل. لتحديد تقرير المصير شكل الأزهري لجنة (سميت لجنة العشرة) من كبار رجال الوطني الاتحادي وهذه اللجنة قررت في مساء 31 مارس 1955م استقلال السودان وسيادته التامة بعيداً عن مصر.

وبالفعل تم الاستقلال التام في أول يناير 1956م وكانت مصر أول دولة اعترفت باستقلال السودان وفقدت آمالها في وحدة وادي النيل والتي كانت تعني الكثير بالنسبة لمصر؟؟؟ ذلك أن مصر قد خسرت عمقها الاستراتيجي في مواجهة أي أعمال عدوانية وهي كانت تتحمل عبء مواجهة إسرائيل في المنطقة وكان الصاغ سالم كبش فداء هذا الفشل إذ تسبب في خسارة مصر لكسب رهان وحدة وادي النيل الذي أسندت مهمته له. واستمرت مصر في لعب دورها الرائد في

مواجهة الاستعمار الأوربي ومناهضين كافة الوسائل الممكنة والتصدي لأي شكل من أشكال الهيمنة الاستعمارية وكلفها ذلك الكثير من التضحيات.

و صدقت تكهنات وليم لوس بأن الوطني الاتحادي هو الحزب الذي يحقق الاستقلال بعيداً عن مصر فكان لبريطانيا ما أرادت من تقليص للنفوذ المصري وهذا بالتأكيد يعتبر نجاح باهر للاستعمار في المنطقة بالرغم من أن الاستقلال يعني السيادة التامة على الوطن غير المنقوصة.

قال المؤرخ السوداني مدثر عبد الرحيم في رسالة الدكتوراه التي قدمها لجامعة إكستير 1965م: (شعار وحدة وادي النيل، بالنسبة للسودانيين، كان وسيلة لمقاومة الحكم البريطاني لا رغبة في أن يحكمهم الطرف الأصغر في الإدارة الثنائية أي التاج المصر). وفي رأيه ورأي السودانيين الذين رفعوا هذا الشعار أن الأزهري لم يحدد وسيلة يقاوم به النفوذ البريطاني سوى أن ينادي بوحدة وادي النيل. ومعنى ذلك أن الوحدة لم تكن مطلباً أساسياً للأزهري، بل كانت مجرد خطة أو تكتيك استراتيجي رفعه في وجه الإنجليز، فلما انتهي البريطاني في السودان بدأ الأزهري يعلن سياسته الحقيقية وهي الاستقلال.

ولكن تختلف وجهات النظر في التعاطي مع هذا الموضوع العام وتبقى الأراء متعددة، ولها تفسيراتها، وكتب الكثير عن ذلك وأترك للقارئ كيفية تحليل المشهد السياسي في السودان في تلك الفترة الزمنية من الزاوية التي تتفق مع أفكاره وتفسيره لمعطيات تاريخنا الحديث وبالتأكيد عند استرجاع الذاكرة في قراءة أحداث تلك الحقبة السياسية

نجد أن هذا التفسير لا يتناسب مع مواقف كثير من الذين كانوا وراء شعار وحدة وادي النيل فالحزب الوطني الاتحادي في الأساس كان تجميعاً لعدة أحزاب اتحادية تدعو لوحدة وادي النيل وحدها الرئيس نجيب قائد 23 يوليو 1952م إبان دعوتها لمصر أضف لذلك العلاقات المصرية السودانية وجذورها الراسخة في حضارة وادي النيل التي تمتد إلى سبع آلاف سنة قبل الميلاد ويمكن الرجوع إليها، وبهذه الصورة المشوهة يكون هناك كثير من الظلم والإجحاف والتجني لأنه وللآن يوجد من يؤمنون بهذه الوحدة ولا اعتقد أن ذلك الشعار كان مناورة سياسية بل كان واقعاً معاشاً يمثل قطاعاً كبيراً من أهل السودان في تلك المرحلة ولكن المستجدات السياسية في السنوات الأخيرة قد تكون دفعت في اتجاه الاستقلال وتحقق ذلك في مطلع يناير 1956م.

وفي رأيي المسألة وسط الحركة السودانية السياسية في حراكها اليومي أنها كانت لا تضع اعتباراً كبيراً لمبدأ هام في العمل العام وهو التأكيد على حق الاختلاف وهذا بالفعل أضر كثيراً بالتطور السياسي في السودان نحو مبدأ قبول الآخر، و أدى بالتالي لأن يكون السودان لفترات طويلة يرزح تحت هيمنة الأنظمة الشمولية العسكرية التي تآمرت للاستيلاء على السلطة في البلاد، وبالتالي دمرت كل مقومات الحياة في السودان.

سادت الصراعات السياسية بين الأحزاب السياسية ولم يكن الوطن يشكل محوراً أساسياً في ذلك الصراع فظل هناك احتقان في أوساط الحزب الوطني الاتحادي في مطلع سنوات الاستقلال مما أدي

إلى تقارب في وجهات النظر بين السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني رغم الود المفقود بينهما ولكن ضرورة المصلحة الآنية اقتضت ذلك، وعلى أثر ذلك تشكلت حكومة برئاسة أمين حزب الأمة السيد عبد الله خليل وكانت تمثل طائفتي الأنصار والختمية لاحقاً.

وكان من نتائج ذلك الصراع غير المنهجي بعد الاستقلال بشهر واحد اضطر الأزهري في فبراير 1956م إلى تشكيل وزارة ائتلافية، ولكن هذه الوزارة لم تدم طويلاً إذ سقطت في 4 يوليو 1956م بعد أن سحبت منها الثقة وترتب على ذلك انشقاق في الحزب الوطني الاتحادي أدى لانسلاخ طائفة الختمية التي أسست حزب الشعب الديمقراطي بقيادة الشيخ علي عبد الرحمن الضرير وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة الأمين العام لحزب الأمة عبد الله خليل.

أمم الرئيس جمال عبد الناصر في 26 يوليو 1956م شركة قناة السويس وكانت تمثل أهمية حيوية للسودان لأنها كانت ممراً لوارداته وصادراته، ولم يُطلع ناصر السودان على عزمه تأميم هذا الممر المائي الحيوي فسبب ذلك كثيراً من التوتر والقلق للسودان وأثار هذا التأميم العديد من رودود الفعل، فعلى مستوى وزراء خارجية العرب تم بحث هذا الأمر واتخذت العديد من التدابير أم الدول، أما الدول الموقعة على اتفاقية قناة السويس فقد عقدت اجتماعاً في لندن ولم تحضره مصر وقرر ذلك الاجتماع أن توضع إدارة القناة في يد وكالة تسيطر عليها الدول الغربية وعين روبرت منزيس رئيساً لها وهو رئيس وزراء استراليا ووصل لمصر لإقناع عبد الناصر بذلك ولكن ناصر أكد له

مشروعية مصر في تأميم قناة السويس ولم يتراجع عن ذلك.

في 29 أكتوبر 1956م بدأت حرب السويس العدوانية على مصر ولقد دعم السودان حقها القانوني في تأميم قناة السويس وحرب السويس التي شاركت فيها إسرائيل بالإضافة إلى بريطانيا وفرنسا، كانت حرباً قصيرة انتهت في 15 نوفمبر 1965م عندما أصدر الاتحاد السوفيتي إنذاره بإيقاف هذا العدوان، وترتب على ذلك وصول قوات الطوارئ الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة التي وصلت مصر وتعتبر حرب السويس نصراً كاملاً للإرادة المصرية بزعامة ناصر.

الاضطراب في الحياة السياسية السودانية أدى إلى تدخل الجيش في السياسة في وقت مبكر ممثلاً في تنظيم الضباط الأحرار الذي أسسه الصاغ صلاح سالم لدعم تيار وحدة وادي النيل، وكان هذا التحرك في الجيش يمثل تجسيداً عملياً لتحقيق ما فشلت في الوصول إليه سياسياً ويعتبر التفكير في هذا الانقلاب فاتحة الانقلابات العسكرية في السودان وكان تحرك هذا التنظيم متمثلاً في حركة الصاغ عبد الرحمن كبيدة في منتصف يوليو 1957م والتي حوصرت قبل التحرك وقدم أفرادها للمحاكمات العسكرية، وهذا فشل آخر للصاغ صلاح سالم.

في مارس 1958م برز الخلاف حول الحدود بين مصر والسودان عندما قررت مصر أن جميع الأراضي التي تقع شمال خط العرض 22 هي أراضي مصرية وهي منطقة حلفا وحلايب الصحراوية القاحلة، وكان هذا كافياً لإشعال فتيل الأزمة سياسياً وعسكرياً بين مصر والسودان. ولكن الرئيس جمال عبد الناصر تصرف بحكمة مما أدى

إلى تسوية سياسية هادئة تراجعت فيها مصر عن قراراتها وكان عبد الناصر يفكر وينظر للمستقبل في الصراع السياسي بعين ثاقبة خاصة وقد كان مستهدفاً لقراراته الشجاعة في العديد من الموضوعات التي أدت لاحتكاك مباشر مع عدة أطراف تتعارض مصالحها مع توجهاته الوطنية وكان في أمسّ الحاجة للسودان كعمق استراتيجي لحماية تحركاته.

ذكر الأستاذ بابكر عوض الله رئيس القضاء الأسبق في برنامج الواجهة، ولقد تعرضت لذلك سابقاً لمساعي عبد الناصر لرأب الصدع في الحركة الوطنية الاتحادية ونوجز ذلك في الآتي أنه استطاع تحقيق تقدماً ملحوظاً عندما جمع بين الشيخين علي عبد الرحمن ومحمد أحمد المرضي في القاهرة وأرسل مذكرة بذلك المعني سفير السودان في القاهرة حينها يوسف التني للأمين العام لحزب الأمة عبد الله خليل الذي تحرك على ضوء ذلك لإعاقة ذلك بتدبير انقلاب 17 نوفمبر 1958م بقيادة الفريق إبراهيم عبود القائد العام والمحسوب على طائفة الختمية ولقد بارك هذا المسعى السيدان عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني. والمعروف أن السيد علي الميرغني كان لا يرغب في وحدة وادي النيل، ولكن المصلحة أملت عليه ذلك حسب ما أشارت إليه الوثائق البريطانية.

ندوة طلاب معهد المعلمين العالي في أمسية الاثنين 8 نوفمبر 1965م التي تحدثت فيها سعاد الفاتح كان من ضمن المتحدثين الطالب شوقي محمد علي، الذي تحدث في صفاقة وتحد لمشاعر المسلمين ولقد سارع

طلاب معهد المعلمين العالي بمختلف اتجاهاتهم السياسية لإدانة حديثه وطالبوا الإدارة باتخاذ الإجراءات الصارمة ضده.

وتعهد أعضاء جبهة الميثاق الإسلامي من طلبه المعهد باعتبار هذا الحادث حادثاً فردياً يعالج في نطاق المعهد، ولكن جبهة الميثاق الإسلامي لم تكن لتفوت تلك الفرصة فحركت طلابها في المعاهد الدينية وتضامن بعض الأنصار، وتصاعد الموقف وأرادت فصائل اليمين السوداني أن تجعل من السودان اندونيسيا أخرى فجلبت جماهير الأنصار من الريف وأفرطت في استخدام العنف، وتم تعديل الدستور لحل الحزب الشيوعي السوداني وإبعاد نوابه. ومصر تضامنت مع القوى الوطنية في السودان عندما زارها وفدها وقام الرئيس جمال عبد الناصر باستقالة والتي كانت تمثل كل شرائح اليسار السوداني والقوى الاشتراكية وحزب الشعب الديمقراطي وكان هذا الوفد برئاسة الشيخ علي عبد الرحمن الأمين الضرير والذي؟؟؟ عن أن حبس النزعة ولقد أشار عبد الناصر لذلك في اللقاء في نهار الخميس 13-10-1966م وتطرق للدور الاستعماري في هذا الموقف وللقوى اليمينية العربية التي تسعى لإيقاف عجلة التقدم وأسهب في الحديث وتعرض للعديد من الموضوعات المشتركة. وأمَّن على "أننا سنظل موجودين بالمنطقة"، وقدم الدعم اللازم للحزب الشيوعي السوداني ووجه أولاً بطباعة كتابة " ثورة شعب" وقدم له السلاح لمواجهة العنف للدفاع عن وجوده.

في رأيي أن حرب الأيام الستة في يونيو 1967م كانت هزيمة ساحقة للجيش المصري وليست نكسة عسكرية.. قبلها مؤتمر القمة العربية

الذي انعقد في الدار البيضاء في المغرب في سبتمبر 1956م أصدر قرارات بترتيب أوضاع الوطن العربي ولم يعمل بها ومن بينها كانت تقييم الوضع العسكري في المنطقة الذي تبين منه أن الدول العربية مجتمعة كانت من حيث العتاد الحربي والمعدات والتدريب دون إسرائيل التي تتفوق عليها في هذا النطاق كانت الدول العربية بحاجة ماسة لكسب الوقت لرفع قدراتها العسكرية، وقد رؤى أنها قد تحتاج إلى ثلاث سنوات حتى تتعادلُ مع إسرائيل إذ لم تعمل الأخيرة على تحسين مواردها الحربية.

وأخطأ الرئيس جمال عبد الناصر إذ عمل بتحريض من سوريا بزعامة صلاح جديد رجب سوريا القوي الذي كان يدعم تحرير فلسطين بكل الوسائل المتاحة وعلى رأسها القوة وكان هناك مبالغة في المقدرة العسكرية على تنفيذ ذلك، وقد وجد صدى في إذاعة " صوت العرب" التي كانت تبالغ في وصف الموقف العربي واستجاب ناصر لتلك التوجهات وكان الغرب يعلم جيداً أن الأمة العربية مجتمعة غير قادرة على تحقيق نصر على إسرائيل، فكانت هزيمة الأيام الستة في يونيو 1967م، أي بعد سنة ونصف من المؤتمر العربي عندما طلب ناصر من الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت سحب قوات الطوارئ الدولية من قطاع غزة وشرم الشيخ وأغلق ممرات تيران وبالتالي قفل الملاحة أمام إسرائيل وكان في ذلك الوقت ثلث الجيش المصري موجود في اليمن في ظروف صعبة ومستعصية كلفت مصر الكثير، فكانت حرب يونيو 1967م والتي أيضاً بادر الاتحاد السوفيتي إلى التهديد بمد جسر

جوي بين القاهرة وموسكو لتخفيف آثار الهزيمة وإيقاف الحرب لأن استمرارها كان سيفاقم الأوضاع في المنطقة بصورة يصعب التكهن بمعطياتها. كانت الخرطوم العاصمة العربية الوحيدة الملائمة لعقد القمة العربية والتي تمت في 29 أغسطس 1967م فاستقبلت الخرطوم الوفود العربية استقبالاً حاراً وكانت أكثر ترحاباً بعبد الناصر وأعطته تفويضاً ثانياً لزعامة الأمة العربية في أعقاب الهزيمة وخروج جماهير مصر قاطبة مطالبة بالعزوف عن الاستقالة وقد استجاب لرغبتها، واتخذت قرارات هامة كثيرة في هذه القمة للدعم اللازم للدول التي تعرضت للخسائر الجسيمة في هذه الحرب وتخطي المحنة وتجاوزها للنصر.

الأوضاع السياسية في السودان أوجدت المناخ المناسب لانقلاب 25 مايو 1969 ووجد له سنداً من مصر منذ أن كان فكرة ودعمته دعماً مطلقاً عندما أصبح واقعاً معاشاً في السودان هكذا سارت الأوضاع بعد رحيل ناصر المفاجئ في 1970/9/28م الذي كان يوماً للحزن العربي للقوى الوطنية في كل أنحاء المعمورة وخلفه أنور السادات الذي كان يختلف كثيراً عنه وتسارعت الخطوات لقيام وحدة ثلاثية بين القاهرة والخرطوم وطرابلس وكان رأي أعضاء مجلس انقلاب مايو 1969م المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمد الله والرائد هاشم العطا أن هذا الموضوع لا يمكن العمل على حسمه بتلك السرعة دون أن يأخذ الوقت الكافي فتم أبعادهم من مجلس قيادة انقلاب مايو 1970/11/16م. معطيات الواقع فرضت على القوى الوطنية في المؤسسة العسكرية حتمية التحرك في 19/يوليو/1971م لتصحيح

الأوضاع عسكرياً وسياسياً في تحرك مفاجئ أذهل الجميع داخل وخارج الوطن واستطاعت القوى الوطنية الاستيلاء على السلطة ولم يدم ذلك طويلاً للإفراط في الثقة ولعوامل داخلية وخارجية كثيرة أدت للإطاحة بتحرك يوليو التصحيحي وتبع ذلك حمامات دم في السودان راح ضحيتها كثير من أبناء الوطن المخلصين بتحريض من السادات الذي قال: (لقد ولد الاتحاد الثلاثي بأسنانه وقد ظهر ذلك في السودان) والسادات يعلم علم اليقين أن ثورة 23 يوليو لم تحكم على أي ضباط بالإعدام وأن الذي صدر عليهم حكم بالإعدام مثل حسني الدمنهوري وخفض الحكم للسجن وأفرج عن الجميع خلال سنوات معدودة ولا أجد تفسيراً مناسباً لما ارتكبه السادات في تنفيذ أحكام الإعدامات في السودان بعد 19 يوليو 1971م.

اقتحام الجيوش المصرية لقناة السويس المصرية في 6 أكتوبر 1973م كان نصراً حربياً كبيراً مذهلاً وفائقاً لمصر رائدة الوطن العربي ولقد بدأ التحضير لهذه الحرب منذ مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في 29 أغسطس 1967م وتبع ذلك حرب الاستنزاف وعمليات الاستطلاع لمجموعات القتال المصرية عبر قناة السويس بالإضافة للتدريب المتواصل على جبهة القتال، وقد استشهد الفريق أول عبد المنعم رياض- رئيس أركان الجيوش المصرية. وأسهمت في التحضير لهذه الحرب كل الدول العربية وفي صدارتها الدول المنتجة للبترول بزعامة العاهل السعودي الراحل الملك فيصل آل سعود ولقد كان دور النفط واضحاً أثناء سير هذه الحرب والواقع أن الراحل الملك فيصل تم اغتياله في إعقاب تلك

الحرب في 25 مارس 1975م انتقاماً من دوره في هذه الحرب بإيعاز من أمريكا التي استغلت ابن أخيه الذي عاش في أمريكا وقام بتنفيذ الاغتيال، وادعى أنه مختل العقل، ستظل حرب العبور لقناة السويس المصرية واقتحام حاجز برليف علامة مضيئة في تاريخ الجيش المصري، واختلفت الآراء في استثمار زخم النجاح وبقى القرار كما أرادات له القيادة السياسية في مصر بزعامة الرئيس أنور السادات.

وبعد ذلك تصدعت هذه الوحدة بين الخرطوم والقاهرة وطرابلس، ولقد استفادت الجبهة الوطنية من ذلك ونقلت معسكراتها من أثيوبيا إلى الكفرة بليبيا ونفذت منها تحرك 2 يوليو 1976م بقيادة العميد (م) محمد نور سعد الذي استطاع تحقيق الكثير ولكن خذلته إخفاقات الداخل في إحراز النصر النهائي ولم يكتب أي شئ عن هذه الأحداث وطويت في طي المجهول وهرولت الجبهة الوطنية في العام الثاني للمصالحة مع نظام مايو التي حصدت ثمارها جماعات الإسلام السياسي في السودان.

في عام 1977م دعي الاتحاد السوفيتي لعقد مؤتمر دولي للسلام في منطقة الشرق الأوسط وقد وجد ذلك ترحيباً واسعاً ولكن الرئيس السادات كان قد وصل لقناعة تامة بأن 99% من أوراق الحل بيد أمريكا، وفي نوفمبر 1977م خطب في مجلس الشعب المصري وأعلن استعداده للذهاب لإسرائيل من أجل السلام، وبالفعل في نفس الشهر تحرك لإسرائيل وتم استقباله وخاطب الكنيست الإسرائيلي، وترتب على ذلك محادثات كامب ديفيد في 1978م والتي انتهت بتوقيع اتفاقيات

كامب ديفيد في مارس 1979م.

وقفت دول عربية موقفاً مضاداً من خطوة أنور السادات وعقد مؤتمر بغداد الذي اتخذ بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس وكذلك نقلت الاتحادات المهنية في سرعة متعجلة ولم يبقى سوى اتحاد المحامين العرب. وفي صباح 6 أبريل أكتوبر 1982م في العرض العسكري لاحتفالات حرب أكتوبر تم اغتيال السادات على يد الضباط خالد الإسلامبولي وبعد أيام من ذلك شيعت جنازته في مدنية نصر ولم يشترك فيها إلا قلة من المصريين وحضر مراسيم التشييع مناحم بيجن بجانب الرؤساء الأمريكيين نيكسون وفورد وكاتر. اتفاقيات كامب ديفيد التي أثير الكثير من الجدل حولها تؤكد أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) المصرية كانت أبعد نظراً لرؤيتها لعملية السلام عندما اتخذت قرارها بتأييد قرار الأمم المتحدة رقم 181 القاضي بتقسيم فلسطين في 1948م الذي دعمه في ذلك الوقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ولم تكن لهما قوات احتلال في المنطقة. بادرت " حدتو" إلى تأييد قرار التقسيم لأن جميع الأنظمة العربية في رأيها كانت على تناقض شديد مع مصلح جماهير المنطقة العربية.

في بداية الثمانينات من القرن العشرين شهدت الخرطوم مؤتمر التكامل بين مصر والسودان الذي أبرمه الرئيسان حسني مبارك وجعفر نميري ليشمل العديد من المواضيع ذات الفائدة للبلدين واستمر ذلك إلى أن تفجرت ثورة أبريل 1985م التي أحاطت بنظام مايو وتولي إدارة البلاد

مجلس عسكري انتقالي بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب الذي كرس كل جهد لخدمة الجبهة الإسلامية القومية ولإجهاض شعارات الانتفاضة فكانت فترة سلطته سنداً قوياً للجبهة القومية الإسلامية التي استطاعت ترتيب منصب أمين منظمة الدعوة الإسلامية له بعد انتهاء فترة الحكم الانتقالي لكي يضمن دخلاً ثابتاً بالدخل الأجنبي، وطيلة فترة خدمته العسكرية لم يعرف له موقف مشرف وأختاره نميري لضعف شخصيته ولأنه رجل مطيع ولا يشكل أي نوع من التهديد، وفي أعقاب الانتخابات بعد انتفاضة أبريل المجيدة لم يستطع أي حزب سياسي إحراز أغلبية مطلقة وتشكلت العديد من الحكومات برئاسة السيد المهدي رئيس حزب الأمة الذي لم يكن قادراً على اتخاذ القرارات الحاسمة لإدارة البلاد بالإضافة لتردده الدائم في كل المواقف التي كانت تتطلب قوة الإدارة في الحسم فأدى ذلك إلى تدهور وإرباك الحياة السياسية وخلق حالة من الفوضى أجبرت قيادة الجيش للتدخل في الموقف فتقدمت بمذكرة عشرين فبراير 1989م. وكانت بمثابة حالة إنذار مبكرة للقوة السياسية لإنقاذ البلاد من حافة الهاوية وكعادة السيد الصادق المهدي لم يستجب لما جاء في المذكرة من طالب، الأمر الذي مهد الطريق أمام الجبهة الإسلامية القومية للخروج من داخل عباءة الجيش واستولت على السلطة في البلاد وأدخلت السودان في نفق مظلم في 30 يونيو 1989م بقيادة أمينها العام الدكتور حسن الترابي الذي فوضه مجلس شورى الجبهة القومية الإسلامية الذي انعقد بكامل نصابه (60) عضواً واتخذ قرار الانقلاب بأغلبية مطلقة وعارضه ثلاثة

أعضاء فقط. استعجلت مصر ورحبت بهذا الانقلاب وأوجدت له دعماً قوياً ولكن استمرت الأوضاع بعكس ما كانت ترغب مصر.

في 26 يوليو 1995م تعرض الرئيس حسنى مبارك لعملية محاولة اغتيال في العاصمة أديس أبابا التي زارها في ذلك التاريخ لحضور مؤتمر القمة الأفريقية وأشارت أصابع الاتهام إلى جماعات التطرف الإسلامي التي وجدت في السودان ملاذاً آمناً لها، وبالتالي كان هناك كثير من المؤشرات القوية لتورط النظام في هذه الجريمة النكراء وقد أثارت تلك الحادثة قطيعة بين حكومة السودان ومصر، ومع ذلك حرصت مصر على مصالح أهل السودان الذين تربطهم بها أوثق العلاقات. فتم إدارة الأزمة بصورة لا تترك آثاراً سلبية على مصالح الشعبين المصري والسوداني.

تابعت في هذا السرد الموجز العلاقات السودانية المصرية وهي بالتأكيد ارتبطت بكثير من مناحي الحياة السياسية في البلدين ولها صلة وثيقة بارتباط الجيش بالسياسية وما تبع ذلك من انقلابات عسكرية في السودان. ولكن مع ذلك هذه العلاقة تبقى لها نكهة خاصة تجدها في الأغنية السودانية المعروفة (يا أنّة المجروح، مصرية في السودان بحبي ليك أبوح) التي تغنى بها الفنان الخالد سرور، وفي الأغنية الحديثة (سفري السبب لي أذاي فيك يا مصر أسباب أذاي وفي السودان همّي وعزايا) التي تغنى بها الفنان الراحل أحمد المصطفى.

## الملحق (أ)

نؤكد على ضرورة توحيد العمل العسكري تحت مظلة موحدة للتجمع ليخدم الاتفاق السياسي الذي يقرر طبيعة الأعمال العسكرية المراد تنفيذها وإيجاد السند البشري والمادي لها ولتحديد المسئولية في إطار اتخاذ القرار والتنفيذ وتحمل النتائج المترتبة على أي أعمال عسكرية بأقل خسائر ممكنة ولتفادي الآتي:

أ- الآثار السلبية للتعدد في العمل العسكري واضحة على المستويين الإقليمي والدولي. (الصومال- بروندي- ليبيريا- أفغانستان- يوغسلافيا سابقاً).

ب- لتفادي حرب أهلية تزكي التعصب العرقي والديني وأفكار التسلط باسم الشرعية الثورية والتجديد لإقامة نظام شمولي في زمنٍ سمته الأساسية الحرية والتعددية للجماهير لتعبر عن إرادتها وفقاً لتطلعاتها ومصالحها في تجمعاتها السياسية التي أسستها واقتنعت بها.

ج- وجود أكثر من مجموعة عسكرية يهدد بحسم الخلاف حول تحديد مسئولية السلطة بالقوة وهذا يفتح الباب للصراع السياسي بالقوة لتغليب قانون الغاب في مجال الحياة السياسية وبالتالي يصعد حدة دائرة العنف لحسم المسائل السياسية بالقوة.

د- يساعد في إيجاد مناخ لبناء قوات مسلحة وفقاً لمقتضيات العصر وإمكانيات الدولة والتهديدات المحتملة بالإضافة لإمكانية المشاركة في مشاريع التنمية وحماية الثروة القومية أضف إلى ذلك التركيز على هدف قومي موحد.

هـ- سهولة تصفية جيوب التوتر المحتملة التي يفرزها النظام القائم ونزع السلاح لإقامة دولة مستقرة يسودها الأمن والسلام والتعدد السياسي والثقافي والعرقي دون تميز.

و- الخلل في القيادة والسيطرة في إطار تنفيذ والتصرف حيال الأماكن التي تقع تحت السيطرة وما يترتب على ذلك منه تصرفات تضر بمسار العمل العام وكمثال على ذلك ما تم حالياً في الشرق وجنوب النيل الأزرق.

ز- عدم تبديد الإمكانيات التي توفر من المصادر المختلفة لدعم عمل المعارضة العسكرية نسبة للتكلفة العالية لهذا العمل.

ح- التدويل.

ط- تفتيت وحدة التراب السوداني.

ي- تفادي الانفلات الأمني والتآمر المسلح على الاستقرار السياسي وصعوبة السيطرة على الموقف الذي يحتاج إلى تكاليف باهظة مادياً وبشرياً لاحتوائه.

ط- تعدد المحاور للعمل العسكري يتطلب مساعدات خارجية وهذه تأتي بشروط تهدد موارد البلاد بالاستنزاف للأطماع الخارجية لأن كل شئ يدفع بثمن مقابل.

ى- التعدد العسكري- يجعل هناك سباقاً محموماً لإحراز انتصارات لإثبات الوجود إعلامياً ومادياً وبالتالي من يصل بالقوة أولاً لا يعترف بالآخرين بل تكون له شروطه ورؤاه وهذا يؤدي إلى استمرارية النزاع حول السلطة مع تعويض موارد البلاد للخراب.

ك- نشوب خلاف بين الفصائل وبالتالي صراع مسلح لحسم الخلاف السياسي بالقوة.

ل- تجنب وتفادي الإفراط في استخدام القوة.

الملحق (ب)

التنظيم المقترح قابل للتعديل

القوات المقترحة

## جريدة (الأهالي) المصرية
## رد من القيادة الشرعية على الأمين العام لحزب الأمة:
## التخلي عن برنامج الانتفاضة أدى لانقلاب يونيو 1989م

تلقيت من العميد أ.ح عبد الرحمن خوجلي من القيادة الشرعية السودانية، التعليق التالي على الحديث الذي سبق أن أجريته في أهالي السودان، مع الأمين العام لحزب الأمة د. عمر نور الدايم، والذي وجه فيه اتهاماً للقوات المسلحة السودانية بالمسئولية عن حدوث انقلاب يونيو 1989م.

يقول العميد خوجلي إن الأخوة في حزب الأمة قد دأبوا على تحليل الأحداث، بمنطق للتأكيد على تبرئ حزبهم من حالة عدم الاستقرار السياسي التي قادت لانقلاب 1989م.

وفي أعقاب انتفاضة أبريل 1985م تركزت أهدافها الجماهيرية في عدد من المحاور الأساسية هي: إلغاء قوانين سبتمبر وإزالة آثار الحكم الشمولي والتوصل لتسوية للحرب الأهلية في الجنوب ومعالجة الأزمة الاقتصادية وعقد المؤتمر الدستوري لبحث مستقبل السودان وإقرار سياسة خارجية متوازنة وسن قانون انتخابي يضمن تمثيل القوى الحديثة التي وصنعت الانتفاضة ومشاركتها. لكن الحكومات الائتلافية التي شكلها حزب الأمة لم تستطع إيجاد حلول لتلك المشاكل مما أدى إلى تفاقمها وإلى الانفجارات الجماهيرية لغلاء المعيشة وزيادة الأسعار، مما أفقد القوى السياسية الحاكمة أد دعم جماهيري. ولم تكن مذكرة

الجيش في فبراير هي الأولى من نوعها بل سبقتها أربع مذكرات أخرى رفعت للسلطة لاتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة قضايا الوطن وتنفيذ البرنامج الذي انتفض الشعب السوداني من أجل تحقيقه. ومذكرة الجيش التي يعتبرها د. نور الدايم بداية الانقلاب الأخير كانت تحذر الحكم من التردي السياسي وتقدم برنامجاً للخروج من هذه الأزمة وإنقاذ الوطن. ولقد كان تفاقم هذه الأزمة هو الذي مهد لقادة الجبهة الإسلامية المناخ للتآمر على السلطة المنتخبة، وجاء انقلابهم ليكون إعلاناً بفشل السياسات التي حذر الجيش من استمرارها.

ويضيف عميد "خوجلي" أن قول د. عمر أن كل جيوش العالم الثالث انقلابية بطبيعتها، هو قول ينقصه الدقة، إذ أن المسلك التآمري والانقلابي، تكون المسئولية فيه مشتركة بين حفنة السياسيين والعسكريين والدليل على ذلك أن حزب الأمة هو أول حزب سياسي في السودان، قام بالاستعانة بالعسكر لفرملة مسألة تداول السلطة، حين سلم رئيس وزراء حكومة حزب الأمة عبد الله خليل السلطة لجنرالات الجيش في نوفمبر عام 1958م، لتفادي نجاح العارضة الموحدة في إسقاط الحكومة، ليسجل بذلك السابقة الأولى من نوعها في تاريخ السودان وهي تآمر حزب سياسي يتولى السلطة على الديمقراطية باستدعاء الجيش للقيام بانقلاب، لمواجهة قوى سياسية أخرى وهو ما يجدد التأكيد على أن التآمر على السلطة الشرعية ليس مسئولية العسكر وحدهم، بل الساسة أيضاً الذين يهيئون المناخ لتلك الانقلابات.

## تعذيب العميد محمد أحمد الريح

الرسالة التالية والتي بعث بها العميد محمد أحمد الريح من داخل محبسه في سجن سواكن المنفي على ساحل البحر الأحمر لوزير عدل حكومة السودان كشكوى ضد التعذيب البشع الذي تعرض له إبان اعتقاله، تمثل نموذجاً لواحد من أشد الانتهاكات بشاعة وفظاعة على امتداد تاريخ السودان الحديث.

والرسالة الشجاعة لا تحتاج إلى تعليق، فكل كلمة فيها تفضح بصورة جلية الممارسات اللاإنسانية التي تورطت فيها الحكومة العسكرية في السودان.

ولقد كانت لرسالة العميد أصداء واسعة على المستوى المحلي والدولي حيث اهتمت بها العديد من المنظمات والوكالات المعنية بقضايا حقوق الإنسان، إلى جانب تجمعات ومنتديات حكومية وغير حكومية.

ويجدر بالذكر أن شكوى العميد الريح، والتي لم تعرها السلطات أي اهتمام، كانت سبباً في إبقائه بالسجن بعد عفو عام أعلنه رئيس الدولة. وجاء ذلك بعد ما رفض العميد الريح سحب شكواه مقابل إطلاق سراحه وفقاً للضغوط الاستبدادية التي تمارس عليه من السلطات، ولما يزل وزير العدل والنائب العام صامتاً حيال شكواه الدامغة لحكومته.

وفيما يلي نص الرسالة:

## سجن سواكن الاتحادي

27 صفر 1414هـ

15 أغسطس 1993م

السيد وزير العدل والنائب العام

بواسطة السيد مدير عام إدارة شرطة السجون

بواسطة السيد مدير السجون الاتحادية بورتسودان

بواسطة السيد مدير سجن سواكن الاتحادي

لكل جميعاً التحية والاحترام

الموضوع: شكوى

سيدي وزير، العدل، لا أجد ما أفتتح به شكواي إليك خيراً من قول الحق عز وجل " أن الله يأمر بالعدل والإحسان" وقول رسول الكريم " كيف يقدس الله أمة لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم" . وبعد:

أنا النزيل عميد (م) محمد أحمد الريح الفكي أبلغ من العمر اثنان وخمسون عاماً، تم القبض عليّ بواسطة سلطات جهاز الأمن في مساء الثلاثاء 20/ أغسطس/ 1991م من منزلي، وأجبرت على الذهاب لمباني جهاز الأمن بعربتي الخاصة. وعند وصولي، انتزعوا مني مفاتيح العربة، وأدخلوني مكتب الاستقبال، وسألوني عن محتويات العربة وكتبوها أمامي على ورقة وكانت كالآتي:

1- طبنجة عيار 6.35 اسبانية الصنع ماركة أسترا بالخزنة.

2- 50 طلقة عيار 6.35.

3- مبلغ 8720 دولار أمريكي.

4- فئات صغيرة من الماركات الألمانية.

5- خمسة لستك كامل جديدة.

6- اسبيرات عمرة كاملة لعربة أوبل ريكورد.

7- أنوار واسبيرات عربة تويوتا كرسيدا.

8- دفتر توفير لحساب خاص ببنك التجارة الألماني بمدنية بون.

9- ملف يحوي مكاتبات تخص عطاء استيراد ذخيرة واسبيرات.

كل المحتويات المذكورة عرضت عليّ في مساء نفس اليوم بواسطة عضو لجنة التحقيق التي قامت بالتحقيق معي، المدعو النقيب عاصم كباشي، وطلبت من تسليمها صباح اليوم التالي إلى شقيق زوجتي، العميد الركن مأمون عبد العزيز نقد، الذي سيحضر لاستلام عربتي.

بعد يومين أخبرني المدعو عاصم كباشي، بأنهم قد سلموا العربة زائداً المحتويات للعميد المذكور.

عند خروجي من المعتقل بعد النطق بالحكم لنقلي لسجن كوبر، علمت بأن العميد مأمون نقد قد تم تعيينه ملحقاً عسكرياً بواشنطن وسافر لتسلم أعباءه، ومع الأسف علمت منه بعد ذلك بأنه قد تسلم من جهاز الأمن العربة فارغة من جميع المحتويات المذكورة.

سيدي وزير العدل، لقد تم تقديمي للمحاكمة أمام محكمة عسكرية سرية صورية بتاريخ 1991/9/23م أي بعد شهر من تاريخ الاعتقال.

ولقد ذقت في هذا الشهر الأمرين على أيدي أفراد لجنة التحقيق

وعلى أيدي الحراس بالمعتقل. وتعرضت لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسماني. وقد استمر هذا التعذيب الشائن والذي يتنافى مع أبسط حقوق الإنسان حتى يوم النطق بالحكم 1991/12/3م. وكان الحكم عليّ بالإعدام تم تخفيضه إلى السجن المؤبد حيث تم ترحيلي بعده في يوم 1991/12/4م من معتقل جهاز الأمن إلى سجن كوبر، ومنه بتاريخ 1991/12/10م إلي سجن شالا بدارفور.

لقد ظللت طيلة ثمانية عشر شهراً، قضيتها بسجن شالا، أعاني أشد المعاناة من آثار ما تعرضت له من صنوف التعذيب التي لا تخطر على بال إنسان، والتي تتعارض كلها مع مبادئ الدين الحنيف، وما ينادي به المسئولون ويؤكدون عليه، وأنت منهم، ومن أن حقوق الإنسان مكفولة، وإنه لا تعذيب يجرى للمعتقلين.

لا يا سيدي، هناك تعذيب رهيب لا تقره الشرائع السماوية ولا الوضعية ويتفاوت من الصعق بالكهرباء إلى الضرب المبرح إلى الاغتصاب. وقد تعرضت أنا شخصياً لأنواع رهيبة من التعذيب تركت آثارها البغيضة على جسدي وتركتني أتردد على مستشفى الفاشر طلباً للعلاج. وتناولت خلال هذه الفترة العديد من المسكنات والمهدئات بدون جدوى، مما دفع الأطباء إلى تحويلي للعلاج بالخرطوم بعد أن أقرت ذلك لجنة طبية اقتنعت بضرورة التحويل.

سيدي وزير العدل، إن جبيني يندي خجلاً وأنا أذكر لك أنواع التعذيب التي تعرضت لها، وما نتج عن ذلك من آثار مدمرة للصحة والنفس، كما سأذكر لك أسماء من قاموا بها مت أعضاء لجنة التحقيق

وأفراد الحراسات بالمعتقل، والذين كانت لهم صلاحيات تفوق صلاحيات أفراد النازي في عهد هتلر، وألخصها فيما يلي، علماً بأن الأسماء التي سأذكرها هي الأسماء التي يتعاملون بها معنا، ولكنني أعرفهم واحداً واحداً إذا عرضوا عليّ:

1- الضرب المبرح بالسياط وخراطيم المياه على الرأس وسائر أجزاء الجسم.

2- الربط المحكم بالقيد والتعليق والوقوف لساعات قد تمتد ليومين كاملين.

3- ربط أحمال جرادل مملؤة بالطول المبلل على الأيدي المعلقة والمقيدة خارج أبواب الزنازين.

4- صب المياه البادرة أو الساخنة على أجسادنا داخل الزنازين إذا أعيانا الوقوف.

5- القفل داخل حاويات وداخل دورات المياه التي ينعدم فيها التنفس تماماً.

6- ربط الأعين ربطاً محكماً وعنيفاً لمدة تتجاوز الساعات.

7- نقلنا من المعتقل إلى مباني الجهاز للتحقيق مربوطي الأعين على ظهور العربات مغطين بالمشمعات والبطاطين، وأفراد الحراسة يركبون علينا بأحذيتهم والويل لك إذا تحركت أو سمع لك صوتاً، فتنهال عليك دباشك البنادق والرشاشات والأحذية.

يقوم بكل ذلك أفراد الحراسات وهم: كمال و اسمه الأصلي أحمد محمد من أبناء العسيلات وهو أفظعهم وأردأهم، حسين، أبوزيد، عمر،

علوان، الجمري، علي، صديق، عثمان، خوجلي، مقبول، محمد والطاهر وَخرون.

8- تعرضت شخصياً للاغتصاب وِدخال ُجسام صلبة داخل الدبر، وقام بذلك النقيب عاصم كباشي َخرون لا ُعرفهم.

9- الاخصاء بضغط الخصية بواسطة زردية والجر من العضو التناسلي بنفس الألة وقد قام بذلك النقيب عاصم كباشي عضو لجنة التحقيق.

10- الضرب باللكمات على الوجه والرأس، وقام به ُيضاً المذكور عاصم كباشي ونقيب َخر يدعى عصام ومرة واحدة رئيس اللجنة و الذي التقطت اسمه وهو عبد المتعال.

11- القذف بالألفاظ النائية والتهديد المستمر بإمكانية ِحضار زوجتي وفعل المنكر معها ُمام ناظري بواسطة عاصم الكباشي وَخر يحضر من وقت لأخر لمكان التحقيق يدعى صلاح عبد الله وشهرته صلاح بوش.

12- وضع عصا بين الأرجل وتني الجسم بعنف ِلى الخلف والضرب على البطن وقام به المدعو عاصم كباشي والنقيب محمد الأمين المسئول عن الحراسات وَخرين لا ُعلمهم.

13- الصعق بالكهرباء وقام به المدعو حسن، والحرق بأعقاب السجائر بواسطة المدعو عاصم كباشي.

لقد تسببت هذه الأفعال المشينة في ِصابتي بالأمراض التالية:

1- صداع مستمر مصحوباً بإغماء كنوبة الصرع.

2- فقدان لخصيتي اليسرى التي تم اخصاءها كاملاً.

3- عُسرْ في التبرز لا أستطيع معه قضاء الحاجة إلا باستخدام حقنة بالماء يومياً.

4- الإصابة بغضروف في الظهر بين الفقرة الثانية والثالثة كما أوضحت الفحوصات، علماً بأني قد أجريت عملية ناجحة لإزالة الغضروف خارج السودان في الفقرة الرابعة والخامسة. والآن أعاني من آلام شديدة وشلل مؤقت في الرجل اليسرى.

5- فقدي لاثنين من أضراسي وخلل في الغدة اللعابية نتيجة للضرب باللكمات.

6- تدهور مريع في النظر نتيجة للربط المحكم والعنيف طيلة فترة الاعتقال.

لقد رأيت يا سيدي في معتقل جهاز الأمن ما يجعل الولدان شيباً. لقد انتهكت رجولتي وفي هذا الكفاية.

لقد سمعتك وقرأت لك يا سيدي في وسائل الأعلام دفاعك المستميت عن صيانة حقوق الإنسان ونفيك القاطع لوجود تعذيب في المعتقلات.

حزني عليك، فأنت لا تدري ما يدور وما يقوم به أفراد جهاز الأمن داخل ما اتفق على تسميته بيوت الأشباح، وعلى الخصوص في المعتقل الذي قضيت به أنا شخصياً مائة وسبعة من الأيام السوداء بزنازين المنزل الكائن في تقاطع شارع جامع القيادة مع شارع دينار. مما دفعني للشكوى الآن هو أنني بعد تحويلي بواسطة لجنة طبية من الفاشر إلى

المستشفى العسكري حولت من سجن شالا إلى سجن كوبر في أوائل شهر مايو المنصرم. وحينما عرضت نفسي على الأطباء أمروا بدخولي إلى المستشفى، وبدأت في إجراء الفحوصات والصور بدءاً بأخصائي الباطنية وأخصائي الجراحة تحت إشراف العميد طبيب عبد العزيز محمد نور الذي بدأ معي علاجاً للصداع وتتبعاً للحالة. كما عرضت نفسي على العميد طبيب عزام إبراهيم يوسف أخصائي الجراحة الذي أوضح بعد الفحوصات عدم صلاحية الخصية اليسرى ووجوب استئصالها بعد الانتهاء من العلاج مع بقية الأطباء، ولم يتم عرضي على أخصائي العظام بعد.

للأسف وأنا طريح المستشفى فوجئت في منتصف شهر يونيو وفي حوالي الساعة الحادية عشر مساء بحضور السيد مدير سجن كوبر لي بغرفة المستشفى وأمرني بأخذ حاجياتي والتحرك معه إلى السجن بكوبر. حيث أن هنالك تعليمات صدرت من أجهزة الأمن بترحيلي فوراً وقبل الساعة الثانية عشر ليلاً إلى سجن سواكن.

حضر الطبيب المناوب وأبدى رفضه لتحركي. ولكنهم أخذوني عنوة إلى سجن كوبر، حيث وجدت عربة تنتظرني. وبالفعل بعد ساعة من خروجي من المستشفى، كانت العربة تنهب بي الطريق ليلاً خارج ولاية الخرطوم.

هل هذه حقوق الإنسان التي تدافع عنها يا سيدي؟!

إنني لأعجب من تدخل جهاز الأمن في أمري مع أنني محكوم بالسجن قضيت فيه عامين كاملين، علماً بأنه قد تم إطلاق سراح معظم

زملائي الذين كانت أحكامهم 15 عاماً فما دونهم، وهم الآن طلقاء منذ عام أو يزيد.

ماذا يريد مني جهاز الأمن بعد أن انتهك رجولتي وأخذ ممتلكاتي؟ إني لأعجب يا سيدي من سلبية إدارة السجون والتي أقع تحت طائلة قوانينها المجازة من أعلى سلطة في الدولة، لماذا يسمحون بالتدخل في عملهم ولماذا لا يقاومون هذا العبث؟!

سيدي وزير العدل. لقد وصلت إلى سجن سواكن وبدأت في مواصلة علاجي بمستشفى بورتسودان وفيه أكد لي الأطباء المعالجون بعد إجراء الفحوصات بعدم صلاحية الخصية اليسرى، ووجود غضروف بالظهر، ولا زلت تحت العلاج من الصداع المستمر وتوابعه.

إنني إذ أرفع أمري، بعد الله، إليك لواثق من أنك قادر على وضع الأمور في نصابها، إذا سكت، فعلى من المعول وعند من المستعتب؟

لقد كنت شجاعاً عندما انبريت للدفاع عما رآه معظم أهل السودان باطلاً وتحملت في ذلك الكثير.

فهلا تكرمت بالنظر في شكواي ورد حقي المغتصب وإجبار الدولة على علاجي خارج السودان على نفقتها لقد ابتلاك الله بالتصدي لحقوق الإنسان المظلوم الذي قال فيه جل وعلا "ولقد كرمنا بني آدم" فالحمد لله الذي عافانا مما ابتلاك به، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

أسأل الله لك أن لا تبوء بإثمك غداً مع الجرمة، وأن لا تسأل بإغضائك عن ظلم الظلمة، وأن لا يجعلوك قطباً لدور رحى ظلمهم عليك، وجسراً يعبرون بك إلى بلائهم، وسُلماً إلى ضلالتهم، وأن تكون من الذين قال

فيهم الله "أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون".

مرفق لسيادتكم صورة من تقرير الطبيب المعالج الابتدائي مع فائق الشكر والتقدير.

النزيل عميد (م) محمد أحمد الريح الفكي

صورة إلى:

- السيد رأس الدولة.
- السيد رئيس القضاء.
- السيد رئيس لجنة حقوق الإنسان بالمجلس الوطني الانتقالي.

بسم الله الرحمن الرحيم

قيادة منطقة بحر الغزال العسكرية
قوات الشعب المسلحة
النمرة: ق م ب ع ع / عمليات / 48/ أ/ 1
التاريخ / 15 مارس / 1986م

الأستاذ / محجوب محمد صالح
التحية والمعزة
بكل تواضع أرجو أن تجد مقالتي حيزاً للنشر في صحيفتكم الغراء- في صفحة اليوميات ومقدماً لك مني الشكر والعرفان على ذلك مع أكيد شكري وتقديري.

عقيد أ.ح /ـــــــ
عبد الرحمن خوجلي السيد
رئيس شعبة العمليات
منظمة بحر الغزال العسكرية
واو 15 /مارس/ 86

## يوميات جريدة الأيام

## الشهيد المقدم داؤد ريحان للحزن مداخل

عقيد أ. ح عبد الرحمن خوجلي السيد
منطقة بحر الغزال العسكرية

كان مقداماً وشجاعاً وجسوراً وغيوراً على رجاله.. عرفت داؤد في رحاب بحر الغزال رجلاً هادئاً في طباعه تجده دوماً بشوشاً. طلق المحيا يبتسم في أحرج اللحظات. يعطي ويأخذ بكل ود نقياً في علاقاته حُسن المعشر. يطيب للإنسان أن يستمع إليه ليزجي الوقت بكلما هو جميل وباق ومؤثر. لا أستطيع ان أعطي الرجل قدره بالكلمات ولكنني أعتز بملحمة مأثرة تعزيز منطقة قوقريال رجالنا كانوا في أمس الحاجة للإمداد ونحن نعلم جيداً أن الجيوش تمشي على بطونها وهكذا اتخذنا القرار بدفع طوف التعزيز بتاريخ 8/ مارس كونت القوة وتم اختيار القائد لها ..شهيدنا داؤد.. جمع رجاله وحدثهم حديث الواثق من نفسه ورجاله سماتهم تقول لا رجعة للوراء سنواصل المسار للتعزيز مهما كان الثمن .. الثمن دوماً دماً نقياً يسيل على أرضية المعركة.. تحرك ركب فارسنا داؤد خطواته قوية وكل الرجال ارتسمت على وجوههم سنعزز قوقريال اندفعت كوكبة رجالنا الواعدين بالأمل المهللين للنصر 9 مارس تحرك الرجال سيراً على الأقدام واضعين في الاعتبار تجاوز كل المخاطر.. التي يعلمون سلفاً ستكون هناك مصائد نيران وألغام تتفجر لتحدث الدمار رغم المخاطر كانت الأحاسيس كلها مركزة على نكران الذات وأهمية التضحية لدعم الرجال بالمؤن والعتاد ولصون تراب الوطن وهكذا

يتحرك العسكر في أحرج اللحظات للتأمين والإنقاذ زادهم حبهم للوطن ولأهل البلد الطيبين.

الحقيقة هنا تسجل غياباً مستديماً للتخطيط السليم لانفتاح القطاعات لإنجاز المهام المختلفة.. يتحرك العسكر ويعلمون سلفاً أنهم يتعاملون مع المجهول من ناحية حجم التهديد المحتمل ومتى سيكون في أحراش سافنا بحر الغزال يواصل الرجال التحرك بكل حذر واضعين في الاعتبار تحقيق المهمة الدعم والتعزيز.. وفجأة على بعد أربعين ميل من قوقريال وقعت القوة في الكمين الأول واستطاعت ببسالة دحره وأعادت التنظيم، وواصلت التقدم ومرة أخرى وقع الكمين الثاني على بعد 12 ميل من قوقريال وشهيدنا يتحرك وسط رجاله بشجاعة وعزم الرجال دون أن يدري أصيب بمجموعة طلقات نارية على ركبته وبصلابة الرجال تحمل الجرح وصار ينزف الدم غزيراً وأخطر رجاله أن لا رجعة للوراء وأصدر أوامره بإزالة الكمين ولسان حاله يقول لرجاله عليكم مواصلة المسار بالتعزيز.. كانت كلماته قوية وقاطعة ومقنعة وملهمة للرجال نداء قائدهم وهو يحتضر فواصلوا التقدم وفاضت روح شهيدنا طهراً كالصباح الجديد وواصل رجالنا وعلى بعد 8 ميل من قوقريال كمين آخر وآخر أيضاً على بعد 3 ميل من قوقريال وكان ثمن الفداء شهيدنا المقدم داؤد ريحان ورقيبنا زكريا محمد وجنودنا أبكر آدم وفول حسين وهكذا حصدنا ثمار عرقهم ودمائهم للتعزيز.. الفرحة والدهشة للإنجاز الرائع بوصول طوف التعزيز لقوقريال رفعت الروح المعنوية لقواتنا وانتصرنا وكالعادة نقدم الشهداء ثمناً لكل نصر في تحركاتنا العديدة في أحراش

سافنا بحر الغزال الكثيفة.

كان لابد لي من زيارة الرجال في المواقع والوقوف على حالهم .. تحركت ومعي كابتن الهل الرائد الرفاعي وطاقمه لمنطقة قوقريال 13/ مارس استقبلنا الرجال ووجوههم وألسنتهم وعيونهم تقول كان رجال طوف التعزيز بواسل وكان عطاؤهم رائع واستشهدوا ونزفوا دماً في سبيل دعم أخوتهم.. وهكذا كانت خاتمة المطاف للجهد والبذل والعطاء وتحقق التعزيز وأنجزت المهمة بثبات وعزم الرجال وروح الفداء فالمجد والخلود للشهداء وهكذا دوماً للحزن مداخل وعلينا أن نحتمل. .

15/ مارس/ 86

# دوامة العمل من فراغ

عقيد أ.ح عبد الرحمن خوجلي السيد

بالرغم عن اقتناعي أن عمل القادة في كافة المستويات يتطلب من حيث المبدأ، تنقلات عديدة من منصب إلى آخر، بقصد اكتساب الخبرة والإتقان ومن موقع لأخر، حتى تكتمل عند القادة القدرات الرفيعة التي تساعد على روح الإبداع والابتكار في مجال الأعمال المختلفة، مع ما يتبع ذلك من تغييرات في ظروف وطبيعة العمل والتدرج في الترقي، رغم إدراكي لكل ذلك فقد غادرت منطقة معسكر الشجرة دروع إلى منطقة بحر الغزال العسكرية وأنا أفتقد الشعور بالمرة لأسباب كثيرة في هذا الحيز أجد نفسي في وضع لا يسمح لي بالتعرض لها بالتفصيل، دوماً ينتابني إحساس عميق بأن الذي يحدث في جنوبنا الحبيب هو من صنعنا نحن البشر، وبالتالي منطقة القوة لا يمكنه حسم القضية بصورة مرضية ومقنعة وهكذا كنا نعيش في أبعاد معادلة تزداد على مر الأيام تعقيداً وتدهوراً وقراءة الواقع في منطقة البحيرات منذ البداية أكدت لي أن طبيعة العمل في ظل الأوضاع غير المستقرة تجعل الإنسان في حالة شد للأعصاب دون رحمة وحجم كبير للعمل لا يتناسب وحجم الإمكانيات المتوفرة بالمنطقة وبالتالي لا يمكننا احتواء الموقف المتأزم وهكذا نجد أنفسنا في مواجهة نظرية قاسية لا تتمشى وطبيعة المهمة التي تكلف بها وهي(دوامة العمل من فراغ) وكنت أردد ذلك لقناعتي أن طبيعة الواجب المناط علينا تنفيذه يتطلب في المقام الأول التحضير

الجيد بالإضافة للمعلومات الجيدة عن حالة سير الأحداث بالمنطقة. بكل المقاييس ظروف العمل التي يجد العسكر أنفسهم يعملون فيها أستطيع أن أقول عنها في إيجاز بسيط أنها لا تتناسب وحجم المسئولية التي يناط للرجال تنفيذها دون كلل أو تردد وبالطبع يبذل العسكر في كافة الرتب جهوداً خارقة لاحتواء أي تهديد بكل المناطق التي تواجه تهديداً أمنياً، كما ذكرت أن التعرض لتفاصيل الأحداث بالبحيرات سأتعرض إليه بدون ترتيب، ففي معسكر ملو مقر رئاسة الكتيبة 111 مشاه لم يكن هناك تجانس بين الأفراد في نواحي عديدة أهمها التدريب الأولي للأفراد، وهذا بالتأكيد يتطلب رفع قدرات الأفراد القتالية إلى مستوى يتناسب وحجم التهديد بالمنطقة والأوضاع بالمنطقة لم تكن تسمح بإعادة النظر في مثل هذه المسائل الحيوية ويترتب على ذلك ظواهر غير مريحة، أذكر منها في بداية تواجدي بمعسكر"ملو" في الساعات النهائية من اليوم وتحت جنح الظلام الدامس وبدون سابق إنذار، تجد أحد الأفراد يفتح نيران سلاحه دون أسباب كافية ويحدث ذلك ربكة كبيرة في المعسكر وفي هذه اللحظة يحصل رد بالنيران من بعض الأفراد دون إصدار أوامر بذلك وهذه مسائل تجعل السيطرة على الرجال مسألة في غاية التعقيد وكان عليّ معالجة مسائل بهذا المستوى. فقررت عقد اجتماعات أسبوعية لكل القوة للتطرق فيها للمشاكل اليومية وإيجاد الحلول لها وفي إحد هذه الاجتماعات أوضحت للأفراد بأن كل من يطلق عياراً نارياً دون سبب كاف سيكون عقابه سنة سجن بسجن رمبيك المدينة مع الرفت لسوء السلوك ومع ذلك تكرر إطلاق

النار بدون مبرر وتم تقديم الأفراد لمحاكمات إيجازية حسب ما نبهت فأوقعت العقوبة لمدة عام مع الرفت لسوء السلوك على ثلاثة أفراد، واستطعت بذلك إعادة روح الانضباط في المعسكر والذي يعتبر حجر الأساس لأي عمل عسكري ناجح.

كانت تبرز مشاكل عديدة بالمعسكر من حين لأخر للاختلاف في الطباع والسلوك والتفكير وكانت تأخذ منا جهداً كبيراً لإيجاد الحلول المرضية لها وعلى رأس قائمة، يحتاج لعلاج ضرورة توفر الطعام فالمعسكر بالإضافة للجنود به أعداد كبيرة من أسر الصف والجنود على سبيل المثال تجد أمثال المساعد كوسيا من أبناء الدينكا متزوج عدة نساء وله ما يقرب من الثلاثين طفلاً بالإضافة لبعض الأقارب وأمثال هذا كثيرون وكان المساعد الطبي كوسيا على مدار الأسبوع أمامي بالمكتب لمعالجة إيجاد اللازم نحو أسرته وكانت هذه المشكلة تأخذ جل وقتي وجل جهد رجالي في التحرك لتوفير الغذاء فالخبز ضرورة لكل بطن جائع ولا فضيلة مع الجوع وهذا بالطبع كان يدفع العسكر من أبناء المنطقة لإيجاد بدائل من الموارد المحلية بالمنطقة وأعتقد أن معظمهم كان ينجح في ذلك. فهناك الكثير من ثمار الأشجار التي يأكلونها وهي تأتي في مدار السنة على مراحل مثل أبو خميرة واللولي والدليب والمانجو ونبات طفيلي ينتشرون في المعسكر من الصباح الباكر لجمعه من بين الحشائش بالإضافة للحيوانات البرية، حاولت تجريب أبو خميرة واللولي ولكنها أحدثت لي بعض الاضطرابات، كانت تواجهنا مشاكل في الأدوية لمواجهة الحالات الطارئة وأيضاً كان الجنود من أبناء المنطقة يستعملون

عروق بعض الأشجار لمعالجة بعض الحالات على سبيل المثال كان هناك أحد أبناء اللاتوكا متخصص في علاج لدغة العقرب والدبيب بالعروق فأسعف الكثير من الضباط والصف والجنود الذين تعرضوا لمثل هذه الحالات.

المياه كانت بمعسكر ملو لا تخلو من رواسب معدنية بالإضافة إلى أن لونها متغير وطعمها غير مستحب إضافة لوجود بكتريا القارديا بها وأذكر أنني استخدمت عقار(فلاجيل) وأسند زول ولم يكونا مجديين وتطرقت لذلك مع رقيب أول قلابات وقال لي هناك علاج استخدمه سأحضره لك وستكون بحالة جيدة وبالفعل في زمن الإفطار أحضر رقيب أول قلابات زيت نعام وطلب إحضار ملعقة وتجرع كمية بحجم ملعقة الشاي الصغيرة وقدم لي العلاج وبالفعل كان له مفعوله الجيد ومن يومها كنت أستخدمه في كل الحالات التي يمكن استخدامه فيها وتأكد لي صحة المثل الشعبي: (أن شق الديار علم).

## التوتر في معسكر ملو

## عقيد أ.ح عبد الرحمن خوجلي السيد

استقر بي المقام في معسكر ملو مقر رئاسة الكتيبة 111 في مارس 1984 تركيبة المعسكر كانت تنحدر من قبائل متعددة تختلف في طباعها وعاداتها وعقائدها وطموحاتها ولهجاتها هكذا وجدت نفسي في وضع قيادي معقد للغاية بالإضافة للظروف الأمنية الغير مستقرة في ذلك الظرف في منطقة حزام السافنا الغنية ببحيرات بحر غزال.

إن ممارسة القيادة في مناطق العمليات تستوجب على القائد الكفء القدرة على قيادة مرؤوسيه وتدريبهم لتحقيق المهام المختلفة في مختلف الظروف وتحقيق مستوى عالي من الانضباط والطاعة حتى يتمكن من إنجاز مهامه بنجاح، لتحقيق ذلك كان لا بد لي من السيطرة على هذه المجموعة الغير متجانسة في العديد في الطباع والسلوك والآراء ومستوى التدريب الأولي.

كان في بالي لمواجهة أي طارئ بالمنطقة لابد في معرفة المشاكل اليومية وإيجاد الحلول العملية والمقنعة لها. أول مشكلة واجهتني في القيادة بعد الاستلام للقيادة في معسكر في طابور الصباح سعت 630 بعد أن رفع أركان حرب الكتيبة التمام، سألت إذا كانت هناك أي مشاكل قبل أن نبدأ في برنامج العمل الذي حددته عند وصولي كأسبقية أولى بالمنطقة وهو كان ينحصر في تأمين دفاعات ميداني المنطقة من التونج حتى يرول، فأجاب رقيب قلابات من أبناء الاستوائية "مشكلة بتاع كلام جيعان"

كنت على قناعة تامة بالقول المأثور أن الجيوش تمشي على بطونها لذا بذلت أقصى جهدي لتوفير الطعام لأفراد حاميتي وكانت مهمة شاقة ونجحت فيها وكان لها أبلغ الأثر على رفع الروح المعنوية للصف والجنود وأسرهم وبهذا الإنجاز ازدادت روابط الثقة بيني وبين رجال معسكر ملو الأمر الذي جعل مهمتي في غاية البساطة في البداية فأنجزنا مشروع تأمين دفاعات الميدان "أحفر لتعيش" في فترة لا تتجاوز الأربعة أسابيع تنافس خلالها الرجال في قطاعات المعسكر الأربعة بالاستفادة القصوى لتوفير مواد التكية من الموارد المحلية ورصدت جوائز لأحسن عمل من النثريات المخصصة لإدارة الكتيبة لذا كان العمل متواصل منذ الساعات الأولى وحتى مغيب الشمس، أيقنت أن حل مشكلة الطعام والحوافز المالية كانت عوامل إيجابية ساعدت في استكمال دفاعات الميداني بالمنطقة والتي لعبت دوراً كبيراً في تأمين المنطقة وصمودها فيها بعد أمام موجات هجمات الخوارج.

في خاطري مواقف عديدة في أثناء إقامتي بمنطقة البحيرات يضيق المجال لسردها بترتيب معروف أن العادات الغذائية في السودان تختلف من منطقة لأخرى هكذا كان الحال في البحيرات، أذكر عندما توقفنا في الواك الواك في الطريق إلى يرول للراحة ولضبط الحركة، جاء لاستضافتنا سلطان المنطقة رق مشار وأحضر طعام كان عبارة عن ملاح بامية فرك بسمك وكسرة وأضاف إليه عصير ليمون وقبل أن نبدأ في تناول الطعام قال لنا لابد أن أبدا أنا حتى تأكلوا أنتم من بعدي وأنتم أكثر طمأنينة ولقد كانت وجبه دسمة يعتز الدينكا بتقديمها لضيوفهم

وعلمت أنها عندها أسماء متعددة عند قبائل الدينكا.

العمل في منطقة البحيرات كان يحتاج للتحلي بالصبر واليقظة وحسن التصرف في مواجهة الأحداث اليومية التي تبرز فيها مشاكل متعددة في وجهة نظر رجال معسكر ملو الدينكا يرون في معالجة بعض الأحداث التي تحدث بأن يتم علاجها بدفع عدد من رؤؤس الأبقار وهذه أحياناً قد تصل سبعة وعشرين رأساً من البقر حدث هذا عندما اعتدى أحد الجنود على امرأة مرضعة فتوتر المعسكر كلا لقبيلته وكل تحت السلاح بكامل الذخيرة من ضباط وضباط صف وجنود تعاملت بهدوء دون انفراط في العواطف إزاء هذا الموقف الماثل، فأصدرت الأمر بجمع كل القوة وفي هدوء تام أوضحت لهم أننا نحن كبشر على اختلاف أعراقنا وطباعنا وعقائدنا عرضة للوقوع في الخطأ وأجاوز الخطأ يتم بإصلاح الخلل بدراسة واقعية وقلت لهم كما قال السيد المسيح من ليس له خطيئة فليرميها بحجر وأوضحت أن موضوع القضية يمكن دفعه لساحة القضاء بدلاً عن اخذ القانون في أيدينا.

وهذا يعني شرعة الغاب وهو أمر مرفوض أو نحتكم للصلح فهو سيد الأحكام وبالفعل رفعت القضية للقضاء وكتب القاضي المقيم لي بأنني يمكنني محاكمة القضية أو إرسالها لمحكمة السلاطين برمبيك المدينة تحت أشجار المهوقني وأيضا بالحوار الجاد في تجرد تام في كل غرض استطعت إقناع رجال معسكري من أبناء الدينكا بأن الجندي المذكور بشر عادي أقترف جرم محدود وهو أمر عادي وفي رأي أن تنخفض كمية الأبقار إلى أثني عشر بقرة ووصلنا لاتفاق في هذا وكان يجب على تدبير

المبلغ لأن الجندي لا يستطيع سداد قيمة هذه الفاتورة، وهنا استفدت من التعاون فأشركت الضباط والصف والجنود في السداد وكان لابد من إعادة النظر في توزيع الأفراد بتوازن حتى تكتمل السيطرة وإزالة التوتر في معسكر ملو وبالفعل بدراسة واقعية أعدت الأمور إلى وضعها الطبيعي وأجريت بعض التعديلات في توزيع الأفراد وهذا قاد فيما بعد إلى تمرد جزئي في حامية يرول سأتعرض في جزء آخر وإلى اللقاء.

# تمرد جزئي في حامية يرول
## عقيد أ.ح عبد الرحمن خوجلي السيد

في مختلف اتجاهات أركان الدينكا يتضق سائر الناس مع مثلنا الشعبي الواقعي وإلا حديل في معناه"أن الكذب حبله قصير" وفي سوداننا الحبيب يحلو لبعض الناس ممارسة سياسة الكذب كسلوك عادي دون حياء أو وازع ضمير ونحن العسكر كمجتمع نختلف عن غيرنا أهم الصفات التي يجب أن تتوفر فينا الصدق والأمانة، لأن طبيعة المهمة التي نؤديها تفترض علينا هذا السلوك حتى نستطيع تنفيذ المهمة بنجاح وإيمان تام بأن التفاني في خدمة الوطن هو غايتنا الأولى.

في منطقة معسكر ملو في يونيو 1983 تمرد أكثر من عشرين صف وجنود صف وجندي من سرية المعاونة بقيادة رقيب أول دينق دينق، ودينق بلهجة الدينكا تعني مطر، اختار هؤلاء النفر ساعة الصفر لتمردهم زمن الأمطار، الزمن الذي يكون فيه الجميع بدون سلاح وذخائر لتناول وجبة الإفطار في هناء إذا كان هناك هناء في معسكر ملو والذي يصر الضباط والصف والجنود( على استبدال حرف الواو بحرف اللام ليكون «ملل» في ذلك التوقيت ديدبان القرقول كان هو الوحيد الذي يقف شامخاً بسلاحه وذخيرته في مواجهة هذه المجموعة التي اختارت أن تخون رفاق السلاح ففتحت نيرانها في جميع ثكنات الضباط والصف والجنود وهنا أنقذ الموقف في رجولة فائقة وشجاعة نادرة وديدبان القرقول رجال المعسكر باستخدامه الصحيح للسلاح

وللأرض والذخائر واستحق التكريم والثناء والترقي لمرتبة العريف عن جدارة، وفر رقيب أول دينق دينق بسلاحه وذخيرته ومجموعته للغابة التي تطوق المعسكر ومن حينها انفرط عقد الأمن بمنطقة البحيرات في ذلك التاريخ كلف م أول سايمون ماريق بتعقب الخوارج وأبلى بلاءاً حسنا ترقى على أثره استثنائياً لرتبة النقيب، حدثني عنه قائدي الفريق معاش حالياً عمر بابكر زورق قائلاً كان هذا النقيب من أبناء الدينكا الأقار سيكون خير معين لي في مهمتي بمحافظة البحيرات، أما الرائد حالياً إبراهيم الكدرو والذي كان أركان حرب الكتيبة 111 مشاة كان رأيه أن النقيب سايمون ماريق استفاد كثيراً في استغلال الظرف ونهب كميات كبيرة من الأبقار، كهذا وجدت نفسي بعد التوتر في ملو أن النقيب سايمون بالتأكيد له طموحاته وقناعاته في أن يقود ويتعصب لأبناء قبيلته في اتجاه معاكس للسياسة العامة لحفظ الأمن بالمنطقة لذا كان لابد من إعادة توزيع الأفراد بصورة واقعية لتسهل إدارة الرجال وتتيح السيطرة على الأوضاع الأمنية بالمنطقة فأجريت تنقلات وعلى الأخص في سرية

المعاونة والتي كان معظمها من أبناء الدينكا ونقلت عدد من منهم إلى يرول وكذلك النقيب سايمون نقلته كقائد ثاني لحامية يرول وكان سعيداً بهذا النقل لأن زوجته من منطقة يرول، تمت كل هذه الإجراءات الأخيرة وأنا أتأهب لمغادرة البحيرات إلى واو واستمر الحال على هذا المنوال ومع مرور الأيام يضطر قائد حامية يرول للتحرك لرمبيك لظروف صحية سيئة ويتسلم القيادة سايمون ماريق ويبدأ في

تحريض أبناء عشيرته ويثير كثير من المشاكل مع بقية الصف والجنود من أبناء القبائل الأخرى ويواصل نشاطه الشرير بالتعاون مع الخوارج و الضابط الإداري والشرطة وعندما تم إخطار قائدنا بالمنطقة بتحركات النقيب سايمون يأبى أن يصدق ذلك لثقته المفرطة في النقيب وحاولنا إقناعه بالتجربة التي عشنها معه في معسكر ملو ولازلت أعتقد فيما قال لرائد الكدرو أن النقيب سايمون استغل الثقة والظروف الأخرى لخدمة مصالحه ولكن مع ذلك لم أستطع إقناع قائدي بان سايمون ماريق سيتسبب في أضرار بليغة بمنطقة البحيرات وكنت على قناعة تامة بأن الكذب حبة قصير ومهما يكن سرعان ما ينكشف أمر النقيب سايمون ماريق وبالفعل عند بداية تدفق الخوارج بالمنطقة تمرد هو وأبناء عشيرته وانضم للخوارج واستطاع ملازم أول ألبرت من أبناء الاستوائية بموقفه الدفاعي المحصن من صد عدوان النقيب سايمون ماريق على حامية يرول ولقي حتفه في الهجوم الذي شنه في الساعات الأولى من الصباح على أعتاب المعسكر وكانت عنده بداية لتمرد جزئي في حامية يرول استطاع ملازم أول ألبرت (القسيس) من احتواءه بمعاونة الصف والجنود وإفشال مخطط النقيب سايمون لاكتساح المعسكر وكهذا دوماً معادلة حفظ الأمن في منطقة بحر الغزال كانت مسألة في غاية الصعوبة لأنك أحياناً في صفوف رجالك تجد من يتمرد عليك وينضم للخوارج بالمنطقة.

هذه الظروف كانت تتطلب مستوى عالي من اليقظة والإدراك لحقيقة الموقف حتى لا يحصل تجاوز في استقرار الأمن بالمنطقة، بعد التمرد

الجزئي في يرول كان لابد من تمشيط المنطقة ورفع المقدرة القتالية لحامية يرول حتى تستطيع مواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة وتقدم الرجال للتعزيز والتشوين وأنجزت المهمة بنجاح وبرزت مشكلة الإمداد لحامية يرول مما اضطر في وقت لاحق قائد الحامية الاتخاذ قرار الانسحاب إلى نالي بالاستوائية وسأتعرض لهذا لاحقاً.

# البحيرات والأيام القاسية

## عقيد أ.ح عبد الرحمن خوجلي السيد

المعلومات الدقيقة هي العنصر الأساسي للتخطيط والانفتاح الايجابي لاحتواء أي عمل عدائي. دلت التجارب المتعددة أن الحقيقة تسجل غياباً في هذه المنطقة لذا درجنا على التعامل مع كل المعلومات التي تصلنا كحقائق حتى لا تكون ثغرة في حركتنا في التعامل مع الأحداث بالمنطقة، واضعين في الاعتبار تأمين المنطقة والتعامل مع المعلومات الواردة على حسب تقييمنا لها، وإمكانية أن تكون حقائق يقبلها العقل والمنطق وطبيعة ظروف المنطقة، اعتدنا على التحرك في نطاق الإمكانيات المتيسرة لاحتواء أي تهديد بالمنطقة باذلين أقصى ما يمكن بذله في سبيل بث روح الاستقرار وإعادة ثقة المواطنين في نفوذ سلطة الدولة على الخارجين على القانون، أياً كانت هويتهم (مجموعات خوارج نهب مسلح- نزاعات قبلية، عرب مراحيل) وعموماً غياب المعلومات الدقيقة في مناطق العمليات في بعض الأحيان، كان له آثاره السلبية على القوات المتحركة، وبالتالي تسبب في إحداث أضرار بليغة، وهكذا في ظل الظروف المتدهورة يعمل العسكر في أوضاع سيئة للغاية من جميع النواحي. في منطقة البحيرات مع بداية فصل الخريف تسللت بالمنطقة الكتيبة "رانيو" ولغرابة الأمر انضم لقيادتها الضابط الإداري والمقدم أ.ح معاش بمحافظة البحيرات مارتن ماكور لاختلافات بينه وبين محافظ البحيرات قوبريال ميثانق قامت هذه المجموعة بتدمير منشار

"بحر قيل" واختطاف أجانب بالقرب من "كبري الصاج"، اعددنا قوة لتمشيط المنطقة باتجاه هلال " شوبيت بحر قيل" بقيادة المقدم حالياً صلاح الدين إبراهيم ووجدت صعوبة لاستكمال الإعداد الجيد لها ومع ذلك تحرك للتمشيط هو وقوته وقد لاحظ الرائد وقتها صلاح أن سلطان قبيلة الدينكا الأقوق رول كشول بمنطقة "شوبيت" قد نحر الأبقار إكراماً للخوارج وعندما وصل هو أيضاً قام السلطان بنفسه بتقديم الذبائح إكراماً لرجاله فكان انطباع صلاح بأن هذا السلطان خارج ولكني كنت مقتنعاً بأنه لا خيار له وهو يعيش في جحيم منطقة السافنا الغنية وله ثروة هائلة من الأبقار، فكان الخيار الوحيد أمامه تقديم ما يتسر للطرفين حتى لا يتعرض لأي أذى هو وقبيلته. وهكذا تجد المواطن العادي في ظروف الحرب يعيش أياماً قاسية لا مانع لديه في سبيل الاستقرار من تقديم المال، خاصة الأبقار التي يعتبرها الدينكا محور حياتهم وتجد عند بعض الأفراد إعتقاداً بأن الجليل العزيز خلق أولاً الأبقار، ومن بعدها قبيلة الدينكا، الأحداث عموماً بالمنطقة كانت غير مستقرة لتدفق الخوارج ولوجود عصابات النهب المسلح والصراعات القبلية حول المرعي، أذكر أكبر صراعٍ قبلي حدث في منطقة كبري " بحر النعام" على بعد ثمانية عشر ميلاً من رمبيك بلغت خسائره أربعة عشر قتيلاً وسبعين جريحاً وأعددت قوة للإنقاذ والسيطرة على المنطقة ولنزع السلاح الأبيض من الأفراد ولمعالجة هذه المواقف جمعنا السلاطين ووضعنا ضوابط معينة حتى نستطيع التفرغ للعمل الأكبر: (الأمن بالمنطقة). كان رجال حاميتي في المواقع المختلفة يعتمدون على صيد الحيوانات البرية.

أذكر في يوم الأحد 85/8/13 استطاع العريف أندرو اوان اصطياد زرافة وعلى حسب قانون الصيد هذا الحيوان ممنوع اصطياده، ولكن للحرب ظروفها ومنطقها، وأهم شئ عند قبائل الجنوب ذنب الزرافة، ومن بعده اللحم فبدأ أندور بالذنب للحصول على المال في هذا الأثناء حضر رقيب الصيد وانتهز فرصة أن إطار عجلة العريف يحتاج لإصلاح وترك سلاحه جانباً وفي سرعة خاطفة أثر مشادة حول ما حدث تناول سلاح العريف وارداه قتيلاً تحركت قوة من حامية رمبيك واحتوت الموقف و أسرت رقيب الصيد وكان علينا إكمال مراسيم الدفن بمنزل العريف برمبيك المدنية في طريق رمبيك واو. هذا الحادث أحزنني كثيراً لأن هذا العريف كان يعمل معي سابقاً كسائق لعربة ترحيلي حينما كنت قائداً للكتيبة 208 دبابات بمنطقة الشجرة، وعملت على إلحاقه بناءاً على رغبته لمنطقة بحر الغزال العسكرية حتى يستطيع تأسيس منزله بمسقط رأسه، وفعلاً أفلح في ذلك وقام بدعوتنا لمنزله أنا وضباط الكتيبة 111 وبعض الصف والجنود، حتى أقف أنا قائده على انجازه وتعابير وجهه تقول لي شكراً لك على ما قدمت لي من مساعدة لقد أنجزت مهمة المأوى بنجاح. أذكر قبل تحركنا من واو لرمبيك كان هو ضمن الطوف وهمس في أذني في صدق بالغ: أرجو أن تكون حذراً فأنا أعلم جيداً بمكر أهلي الدينكا الاقار، تألمت كثيراً في ذلك اليوم لمصرع العريف أندور أوان الذي كان مثالاً حياً ورائعاً ورجولياً وبطولياً للجندي السوداني والواقع تألم سائر أفراد الكتيبة لهذا الحدث الفاجع وضاعف ألمنا مشهد أفراد أسرته عند إجراء مراسيم الدفن بالقرب من صالون

منزله داخل فناء الدار. وهكذا في ظروف عدم الاستقرار الأمني تأتي الأحداث مريرة في مذاقها ونكهتها وعلينا نحن البشر أن نحتمل معادلة الحرب القاسية التي تعني الخراب والدمار والتعاسة للأسر التي تفقد أعزاءها دون سابق إنذار في ومضة بصر ومن ذلك التاريخ اتخذت الأحداث في منطقة البحيرات طابعاً آخر، وبدأت رحلة الأيام القاسية التي عاشها أفراد الوحدة 111 مشاة التي بالتأكيد لا يعرف مرارتها إلا أفراد هذه الوحدة التي عانت الكثير وهي تحافظ على تراب هذا البلد من التفتت وسأتعرض لذلك بشئ من التفصيل رغم إدراكي وعلمي أنه لا توجد قوة في الأرض تستطيع أن تعوض ما أفتقده أفراد هذه الوحدة التي كانت ولازالت تعاني مرارة أيام بحيرات بحر غزال السافنا ولنا عودة.

# البحيرات والأيام القاسية (2)

## عقيد أ.ح عبد الرحمن خوجلي السيد

بالرغم عن اقتناعي أن عمل القادة في كافة المستويات يتطلب من حيث المبدأ تنقلات عديدة من منصب لآخر بقصد اكتساب الخبرة والإتقان ومن موقع لآخر حتى تكتمل عند القادة القدرات الرفيعة التي تساعد على روح الإبداع والابتكار في مجال الأعمال المختلفة، مع يتبع ذلك من تغييرات في ظروف وطبيعة العمل و التدرج في الترقي، رغم إدراكي لكل ذلك فقد غادرت منطقة معسكر الشجرة دروع إلى منطقة بحر الغزال العسكرية وأنا أفقد الشعور بالمسرة لأسباب كثيرة في هذا الحيز أجد نفسي في وضع لا يسمح لي بالتعرض لها بالتفصيل ولكن يمكنني أن أقول عنها أنها أسباب غير موضوعية، دوماً ينتابني إحساس عميق بأن الذي يحدث في جنوبنا الحبيب هو من صنعنا نحن البشر بغض النظر عن هويتنا أبناء هذا البلد أو المستعمر وبالتالي منطق القوة لا يمكنه حسم القضية بصورة مرضية ومقنعة وهكذا نعيش في إبعاد معادلة تزداد على مر الأيام تعقيداً وتدهوراً، قراءة الواقع في منطقة البحيرات منذ البداية تأكد لي أن طبيعة العمل في ظل الأوضاع الغير مستقرة تجعل الإنسان في حالة شد للأعصاب دون رحمة وحجم كبير للعمل لا يتناسب وحجم الإمكانيات المتوفرة بالمنطقة وبالتالي يجد القادة صعوبة بالغة في احتواء الموقف المتأزم وهكذا يجد القادة أنفسهم في مواجهة معادلة قاسية لا تتناسب وظروف المهمة المناط

عليهم تنفيذها وعليهم معايشة نظرية (دوامة العمل من فراغ) كانت أيام العمل في منطقة البحيرات رتيبة للغاية ومملة وليس فيها ما يفرح وما يدخل الإحساس بالمسرة ولكن ذلك كنا نجد طعم الهناء والراحة في جلسات الاستماع لسيدة الغناء العربي (أم كلثوم) التي أجمع العرب على جبها من ساحل الأطلنطي إلى ساحل الخليج لقد كانت تعطينا دفعات قوية لاحتمال الموقف رغم رداءة الظروف كان لابد من الترفية وتجاوز الملل في معسكر ملة وكلمة ملو في لهجة الدينكا تعني البقرة البنية. عندما يعم الظلام الدامس المعسكر تنطلق المرافعين داخل المعسكر لتشكل تهديداً للحيوانات الأليفة بالمعسكر وتحدث ضجيجاً بحثاً عن فريستها فكانت بذلك مصدر إزعاج لأفراد الحامية لذا كانوا يستعينوا بالزرائب لحفظ حيواناتهم ولكن مع ذلك كانت تجد في بعض الأحيان ضالتها عندما يتم إغفال أحدى هذه الحيوانات بالخارج. كنا نعتمد في غذائنا على لحوم الماعز في الأساس لها أطعم وأجود على غيرها بالإضافة للمعلبات والبقوليات والخضروات حاولنا إنشاء مزرعة ولكن كان إنتاجها على ضآلته غير جيد يعني الحياة في تلك الرقعة من الوطن الحبيب كانت قاسية في طعمها ومذاقها وتحتاج لدفعة كبيرة من الصبر وقوة الاحتمال حتى بين أبناء المنطقة أنفسهم يجدون مشقة في البقاء الدائم بالمعسكر واستمريت في تصريف أعباء مهام هذه الوحدة وأخيراً وصل العقيد صلاح الدين صديق لاستلام هذه الوحدة ولقد كان على قدر عالي من الهدوء والطمأنينة والإيمان والحنكة والصبر وكل الصفات الإنسانية الرائعة كانت مجسدة في شخص العميد

حالياً صلاح بمصنع الذخيرة كلما يمكن أن أقوله عنه انه يختلف كثيراً عن سائر ضباطنا واعتقد هذه الصفات الحميدة كانت عاملاً ساعداً لإدارة المنطقة والحفاظ على الأمن بها في حدود الإمكانيات المتوفرة وكان عليه مواجهة أحداث يوم 1985/9/5م أول أيام عيد الأضحى المبارك حيث كانت هناك مجموعة كبيرة من أفراد حامية ملو في طريقها إلى رمبيك لأداء صلاة العيد وآخرون من أبناء المنطقة لزيارة أقاربهم برمبيك وعند مدخل مدنية رمبيك كنا دوماً نفضل أن ننزل من الطريق الرئيسي لجهة اليمين لرداءة الطريق اختار سائق المركبة وبعد أن يعبر لرمبيك بالطريق الرئيسي وعندما انحرف سائق عربة اللوري ليمين الطريق الرئيسي انفجر فيه لغم م/د أحدث خسائر كبيرة في الأفراد فمنهم من استشهد في الحال خمسة أفراد وأكثر من خمسة عشر فرد أصيب بجراح ومنهم من فقد أحدى أطرافه لقد كان يوماً قاسياً للغاية لأن الأفراد كان في بالهم أن يعيشوا فرحة العيد بمدينة رمبيك وبدلاً عن الفرح كان يوماً للحزن وعلى حسب ما سمعت لقد بذل العقيد صلاح في ذلك اليوم جهداً بالغاً لاحتواء الموقف يعينه في ذلك الرائد وقتها صلاح إبراهيم والذي كان على رأس المجموعة في الناقلة ولسد، أشياء تحدث دون سابق إنذار ولكنها تحدث أضراراً بليغة وهنا يتطلب الموقف من العسكر الانضباط العالي لاحتمال الآثار المترتبة عن وقوع الحدث لقد أحدث الانفجار القوى ربكة كبيرة في حامية رمبيك ولو لا يقظة القائمين على الأمر وقتها لتعرض الكثير للدمار ولكن دوماً التحلي بالصبر ومواجهة الأمر الواقع بشئ من الحكمة كان يحد من انفلات

الموقف في هذه المواقف وهكذا ستطاع قائد المنطقة وضباطه تجاوز الحدث رغم مرارته وما أحدثه من أضرار بليغة وهذه دوماً لغة الحرب فهي قاسية في تعبيرها وعلى العسكر مهما كانت الظروف احتمالها رغم بشاعتها وفظاعتها.

# البحيرات والأيام القاسية (3)

## عقيد أ.ح عبد الرحمن خوجلي السيد

كانت الأوضاع بالمنطقة في حالة من عدم الاستقرار مع تنوع مهددات الأمن بالمنطقة وتقع المسئولية في المقام الأول على وحدات اللواء الثاني عشر مشاة المدعوم بعناصر من الصنوف الساندة لاحتواء التهديد في مساحة منطقة بحر الغزال السافنا التي تبلغ مساحتها 213/751 كلم مربع.

هذه المساحة الشاسعة كانت تتطلب حجماً أكبر من القوة بالإضافة لخفة الحركة والمواصلات ورغم القصور في الإمكانيات، كان هناك تدن في الكفاءة القتالية للإفراد والمعدات وعلى الأخص في منطقة البحيرات إذ كانت الأوضاع متدهورة ويبدو أن إمكانية تحسين الأوضاع كانت ة في غاية التعقيد لأسباب كثيرة، أعتقد انه لم يحن الوقت للتعرض إليها في إسهاب، وهذا يعني أنه بمرور الزمن كان حجم الإمكانيات المتوفرة في حالة تقلص لا يتناسب وحجم التهديد الماثل بالمنطقة وهذا يفرض على القادة في المستويات المختلفة مواجهة ظروف حرجة بإمكانيات ضئيلة وخير مثال لهذا نقطة "ثيت" بالقرب من "التونج" هذه النقطة كانت تدافع عنها فصيلة تعرضت لهجوم وحصار من قوات المتمردين استبسل أفرادها حتى آخر طلقة وآخر نفس والنتيجة كانت أن اجتاحها الخوارج ولم يسلم من أفرادها غير قلة قليلة عددها لا يتجاوز أصابع اليد الوحدة هذه النقطة الواهنة كان يدافع عنها الرجال بدون إمكانيات

تذكر، ولكن كان زادهم للدفاع إيمانهم في الحفاظ على تراب هذا الوطن، وهكذا في ساعات الحرب القاسية استبسل أفراد هذه النقطة في رجولة فائقة ونكران ذات وقدموا أرواحهم فداءاً لهذا الوطن. بنظرة فاحصة ومتعمقة للأحوال بمنطقة البحيرات كان يتأكد لي مراراً أن هذه المنطقة ستواجه ظروفاً قاسية ما لم يتم رفع قدراتها القتالية ومنذ تدفق الخوارج في خريف 1984م لم يطرأ تغيير يذكر سوى تغيير جزئي للأفراد في منطقة البحيرات لا يتناسب وحجم التهديد الماثل بالمنطقة.

في مطلع عام 1985م، تم تعيين العقيد - معاش حالياً- عبد الله فخر الدين لتولي إدارة هذه المنطقة وقبل تحركه لاستلام مهام قيادة ك.مش 111 ملو قمت بتنويره عن الأوضاع في البحيرات من جميع النواحي واعتقد أنني قد أعطيته صورة متكاملة للأوضاع بالمنطقة ونوعية المشاكل التي تحتاج منه لجهد كبير لإدامة المنطقة لمواجهة أي تهديد أمني.. وأذكر قبل تحركه لمنطقة البحيرات كانت الأوضاع غير مستقرة نسبة لتكثيف العمل العدائي بالمنطقة من جانب الخوارج وكانت قواتنا تتصدى للموقف في بسالة وقوة إرادة لا تعرف إلا معنى واحداً هو عزة ورفعة هذا الوطن مهما كانت الظروف، وكنا نتابع عطاء الرجال وبذلهم وكلنا ثقة في أن النصر حليفنا لعدالة ما ندافع عنه رغم رداءة الظرف. أذكر وقتها كان قد كلف الملازم شائب دبه مراد لتعقب الخوارج خارج حدود مدينة رومبيك وعلى مشارف مدرستها الثانوية العليا. كان الملازم شائب يتعقب فلول الخوارج بكل همة ورجولة وشجاعة، وأثناء قيامه بالاستطلاع لميدان المعركة كانت نيران العدو له

بالمرصاد فاستشهد ملازم شائب في لحظته وقدم دماءه فداءاً عن حياض هذا الوطن، وكان حديث التخرج من الصفوف، وكان المذكور من أميز رجال الدروع وقدم الكثير في مجال عمله بمدرسة المدرعات واللواء الثاني دبابات. لقد كان الشهيد شعلة من النشاط وكان كثير العطاء في مجال عمله مع الإتقان والتنفيذ الجيد. لقد حزنا كثيراً لفراقه ونحن نتابع ذلك من مدينة واو وكان الخبر بالنسبة لنا مؤلماً للغاية ومع ذلك، كان علينا أن نتحمل فراق أعزائنا وهكذا دوامة الحرب قاسية في طحنها ولهجتها وعلى العسكر تحمل كل ذلك في تلك الظروف.تحرك العقيد فخر الدين للبحيرات لانجاز مهمة تأمين المنطقة بالإمكانيات المتوفرة بها، ولقد واجه العقيد ظروفاً صعبة بالمنطقة استطاع خلال تواجده وبمعاونة مرؤوسيه أداء الواجب على أكمل وجه رغم شح الإمكانيات.

كانت الظروف العدائية بالمنطقة مكثفة من جميع النواحي لتزايد أعداد الخوارج بالمنطقة فكان عليه مواجهة حرب قاسية تستخدم فيها شتى أنواع الأسلحة المغيرة والمتوسطة والألغام (م/أ) و (م/د) فهي تحدث خسائر جسيمة في الأفراد والمعدات ولقد تألمت كثيراً لحادث اللغم م/د الذي انفجر في عربة قائد الكتيبة وهو في طريقه للعودة من رومبيك لمعسكر "ملو" وراح ضحية لهذا الحادث سائق العربة العريف بان ماريق من أبناء رومبيك دينكا اقار كان يعمل بكل همة ونشاط، وفي مثل هذه الظروف كان العقيد فخر الدين- رغم رداءة الظرف- يكثف نشاط أطوافه في المنطقة للتنشيط وللتأكد من السيطرة على المنطقة، واعتقد أنه بذل جهداً كبيراً في سبيل الحفاظ على الأمن بالمنطقة، وكان

يعيش أياماً قاسية للغاية من جميع النواحي و رغم ظروفه الصحية كان يبذل جهداً مقدراً للسيطرة على الموقف، ورغم سوء الحال فقد وفق في تنفيذ مهمته بمستوى مشرف للغاية.

وهكذا، دوماً يبذل الرجال الجهد في إيمان تام في سبيل ان يبقى هذا الوطن متماسك الأجزاء ويدفع الرجال في سبيل ذلك أعز ما يملكون وتستمر طاحونة الحرب في منطقة البحيرات من سيئ إلى أسوء ويضحي الرجال في رجولة نادرة ويدفع رجال حامية الوحدة 111 أعز ما يملكون في شجاعة فائقة وكما أسلفت ان رجال هذه الوحدة قدموا تضحيات غالية، ولا توجد قوة في الأرض تستطيع تعويض هذه الكوكبة من الرجال ما فقدت في منطقة البحيرات وسأتعرض لهذا بالتفصيل.

# البحيرات والأيام القاسية (4)

## عقيد أ.ح عبد الرحمن خوجلي السيد

في مطلع ديسمبر بتاريخ 1985/12/5م استلمت مهام ركن عمليات وتدريب منطقة بحر الغزال العسكرية وكان واضحاً منذ البداية أن هناك مشاكل عديدة تحتاج لحلول عملية وإيجابية حتى تستطيع القوات مواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة بكفاءة معقولة وتنحصر هذه المشاكل في وجود قوات تحتاج لغيار وتشوين للقوات في المناطق المختلفة بالإمداد اللازم لإدامة طاحونة المعركة بالإضافة لوجود نقاط تحتاج لدعم بالأفراد والمعدات من أجل رفع الكفاءة القتالية. الموقف في سافنا بحر الغزال الغنية كان في حالة تدني وتدهور مستمر في حجم الإمكانيات لامتصاص الزخم العدائي بالمنطقة لقد كان يحدث باستمرار نقص في الإمكانيات متواصل دون استعواض يذكر لرفع الكفاءة القتالية لاحتواء الموقف في هذا الظرف حجم العمل المطلوب كان لا يتناسب وحجم الإمكانيات المتوفرة بالمنطقة ومع ذلك كان علينا أن نحدد أسبقيات للعمل حتى نستطيع تحريك دولاب العمل بصورة تعرض طموحاتنا وبقراءة سريعة لواقع الحال بمنطقة المسئولية كان لابد من إعطاء منطقة البحيرات أسبقية أولى وبالتحديد منطقة يرول والتي سبق أن ذكرت أنه تم فيها تمرد جزئي وتم دفع قوة للتمشيط وأخرى لرفع الكفاءة القتالية بالمنطقة وبغيار جزئي للأفراد وترتب على هذا التمرد ان أخلي المدنيين مدينة يرول.

في 1985/12/6م أوضحت لقائد المنطقة أهمية إعادة الوضع الطبيعي ليرول بالتشوين وإعادة المواطنين للمدينة وبدأت المساعي لذلك بالاتصال بحافظ منطقة البحيرات وقائد حامية رمبيك.. في ذلك الوقت لم تكن توجد عربات تذكر ليتم دفعها للمنطقة سعينا لإيجار العربات من مدينة واو فحدد أصحاب العربات مبلغ أربعة عشر ألف جنيها نظير الترحيل من واو ليرول وهي مسافة 213 ميل مع توفير الضمان بالاستعواض في حالة التعرض لأي خسائر وكان هذا شئ في ظل تهديد أمني ويشكل بالتأكيد خطورة على الأفراد وممتلكاتهم لذا لابد أن يكون هنالك سعر مغري لتجاوز حالة الخطر.. دوامة الحرب تفرض واقع مختلف عن الواقع الطبيعي فحالة الخطر التي يتعرض لها الإنسان تستوجب أن يجد نظير ذلك ما يشجعه وهذه هي لغة الحرب. ونحن نبحث عن المسلك المختلف لإعادة الأوضاع الطبيعية ليرول ولرفع الكفاءة القتالية بمنطقة البحيرات.

في صباح يوم الجمعة 1985/12/13م بدأت الحادث تأخذ طابعاً آخر عندما تم اشتباك في منطقة يرول وكان زمام المبادأة بيد قواتنا إذ كبدت الخوارج خسائر كبيرة في الأفراد واستولت على سبعة عشر بندقية كلاشنكوف وكميات من الذخائر واستشهد اثنين من أفراد قواتنا وكان هناك عدد من الجرحى يحتاج للإخلاء السريع. الموقف كان يتطلب عدد اثنين طائرة هل أو طائرة بفلو للإخلاء والتشوين ولقذف جوي حول أماكن تواجد الخوارج بيرول في مناطق قوية فنكار وقرية ارانويل لرفع الكفاءة والروح المعنوية للأفراد. لم تكن هناك استجابة

عاجلة لهذا الطلب لظروف اعتقد أنه لم يحد الوقت للتعرض لها لأنها في تقديري علها مندرجة في حالة التدهور العام للإمكانيات والحرب كما نعلم لها حسابات معروفة لمواجهة أي تهديد أمني ونحن اعتدنا في ظل تدني الإمكانيات في قوات شعبنا المسلحة لتجاوز نظرية الحرب وعى العمل بالحد الأدنى لقياسات الحرب وكان رجالنا في أحلك اللحظات يدفعون ضريبة هذا الوطن روح فداء لا استطيع لها وصف ولكن في إيجاز ان الرجال يقاتلون في ظروف سيئة للغاية وع ذلك كانوا يضحون في مواجهة أي تحدي وهنا تكون عظمة وقوة إرادة أفراد قواتنا زادهم في ذلك حبهم لتراب هذا الوطن في ظل تلك الظروف كان قائد حامية يرول وقتها المقدم أ.ح بخيت إيدام ومعه كوكبة ممتازة من الضباط وضباط الصف والجنود بذلوا أقصى ما يمكن أن يبذله مقاتل في ساحة المعركة وكانوا يواجهون قصفاً مدفعياً يومياً بمعدل 20 دانه هاون 82 وبحصار محكم من الخوارج بأكثر من اثنين كتيبة مشاة وفي ظل هذه الظروف السيئة للغاية تم توجيه قوات يرول بمواصلة الصمود وترشيد الاستهلاك ورصد حركة الخوارج واحتواء الموقف في نطاق الإمكانيات المتيسرة حتى يتم الدعم اللازم لمجابهة الموقف الماثل. كان على هؤلاء الرجال في يرول أن يعيشوا أيام مريرة في مذاقها قاسية في واقعها إذا يكفي أن يستشهد الجريح بين يديك ويستمر الحال والرجال في حامية يرول يعيشون اللحظات الصعبة والقاسية فهل استطعنا إنقاذ الموقف هذا ما استعرض إليه في حيز آخر.

# البحيرات والأيام القاسية (5)

## عقيد أ.ح عبد الرحمن خوجلي السيد

باكتمال تدفق كتائب شارك وتويك تويك إضافة لكتيبة رانيو بمنطقة البحيرات كان تطور الأحداث يشير إلى أن حجم التهديد الأمني بالمنطقة فوق إمكانيات قواتنا بالمنطقة إزاء هذا الموقف الماثل تم إرسال ملخص للإحداث بالمنطقة ومضمون كل هذه الإشارات كان يؤكد أن عامل الزمن يزيد تفاقم الوضع بالمنطقة بإمكانيات رئاسة منطقة بحر الغزال العسكرية واو (لقد كان بالمنطقة فقط عدد ثلاثة سرايا مشاة وواحد عربة وربع المطلوب من الذخائر وأربعين برميل جازولين ولا توجد أسلحة دعم ولا عربات تعينات تكفي احتياجات المنطقة ولا وقود طائرات كل المطلوب للدعم بالإمداد لا يزال على الطريق والسكة حديد ما بين الخرطوم و أويل.) بعد اشتباك الخوارج بحامية يرول في 1985/12/13م كان لا بد من دعم سريع للإخلاء وللإنقاذ وكان أنسب دعم هو المساعدة الجوية بالنقل الجوي والقذف لأهداف الخوارج بالمنطقة وسبق إرسال إحداثياتها للقائد الخرطوم علميات للتعامل معها بالقاذفات F5 من جوبا، لأن زمان المبادأة كانت بيد قواتنا أدى التلكو في الدعم الجوي إلى انقلاب ميزان القوة باكتمال تدفق قوات الخوارج بالمنطقة.

كانت الأوضاع بحامية يرول مع مرور الزمن في تدني مستمر فيما يتعلق بالإخلاء لجرحى تستدعى حالاتهم الإخلاء السريع ويحتاج

الإفراد للإمداد لاحتواء الموقف بالمنطقة. أصبح الخيار الوحيد أمامنا كرئاسة الاستعانة بعربات الأطواف الإدارية القادمة لواو من النقاط الخارجية لأخذ احتياجات الأفراد وبالفعل استفدنا من تجهيز عربات الأطواف الإداري وحراساتها في تأمين منطقة واو وتم تجهيز سرية زائد مع توفير 8 عربات مجروس وعند وصولها لرمبيك أتضح أن هذه القوة بحجمها المذكورة لا تستطيع التقدم في اتجاه يرول بالاستعانة بالقيادة العامة تم دفع فصيلتين مشاة مدعومة بنيران رشاشات متوسطة وهاونات عن طريق الجو من واو لرمبيك وترك لقائد القوة بالتشاور مع محافظ البحيرات وقائد حامية رمبيك لتقدير الموقف واختيار أنسب الطرق ليرول. كانت المعلومات التي تصلنا من حامية يرول تشير على تدهور الوضع وتدني القدرة القتالية والروح المعنوية للأفراد بتاريخ الأحد 1985/12/22م تأكد لرئاسة المنطقة أن الحالة العامة بحامية يرول توضح أن الموقف بيرول لا يحل بالصبر والأماني وإنما يحتاج لدعم سريع على مستوى القيادة العامة لعدم توفر الإمكانيات برئاسة المنطقة واستناداً على الموقف الراهن لحل المشكلة بيرول كان لابد من عمل سريع وحازم خلل 48 ساعة لإنقاذ الموقف والتي تنتهي مساء الثلاثاء 85/12/24 حسب تصور قائد الحامية وإلا بعد ذلك ستضطر هذه القوة لإخلاء المنطقة حفاظاً لأرواح الأفراد وإنقاذ ما يمكن إنقاذه كان هذا بمثابة تقرير يعكس بكل وضوح الحالة السيئة للأفراد بحامية يرول وأنها قد بلغت الحد النهائي لها- لمواجهة الموقف المتأزم بيرول وجهنا قائد حامية يرول بالاستمرار ف التمسك بالموقع حتى وصول الدعم

اللازم وفي نفس الوقت بتاريخ 1985/12/23 وجهنا قائد متحرك يرول بالتحرك من رمبيك بعد أن دعم بأقصى ما يمكن من واو- بعد تحرك هذه القوة باتجاه يرول تعرضت لثلاث كمائن كان آخرها في 1985/12/24م بمنطقة بحر النعام على بعد 18 ميل من رمبيك في هذا الكمين تعرض هذا الطوف لخسائر كبيرة في الأفراد والمعدات والمؤن مما اضطر بقية القوة لانسحاب غير منظم من موقع الكمين لأن حجم القوة الهاجمة كانت تقدر بكتيبتين مشاة استطاعت إرباك قواتنا و أفقدتها السيطرة على الموقف الأمر الذي رفع الروح المعنوية للخوارج وأثر ذلك سلباً على الموقف بيرول ولقد تعرضت بكثير من التفاصيل لمتحرك يرول في عرض قدمته لمدير فرع العلميات وقتها الفريق حالياً تاور السنوسي وأعتقد ان هذا الحيز لا يسع التعرض لمتحرك يرول بشئ من التفاصيل ولكنه في وقت لاحق يمكن الحديث عن ذلك بشئ من الإسهاب بقصد الخروج بالدروس المستفادة من ذلك الحدث، بتاريخ 1985/12/25م تغيبت محطة يرول من الشبكة الرئيسية لمنطقة بحر الغزال العسكرية واستمر الانقطاع مع هذه المحطة لمدة 58 ساعة وفيما بعد سعت 1630 يوم 1985/12/28م اتصل بنا قائد حامية يرول من محطة تالي جنوب شرق يرول على مسافة 150 كلم بعد انسحابه من موقعه سعت 2400 يوم 1985/12/25م ووصل بكل قوته من الضباط والصف والجنود وأسرهم وبعض المدنيين وأسلحته ومعداته وواحد عربة مجروس 6×6 وواحد لاندروفر بكب وكان واضحاً أن انسحاب القوة يرجع في الأساس لانعدام المواد الغذائية للأفراد

والذخائر اللازمة للتمسك بالأرض. أحدث انسحاب حامية يرول توفير عمق لمسافة 120 ميل من ميناء شامبي حتى مقر رئاسة الكتيبة 111 مشاة للخوارج وترتب على هذا الانسحاب رفع الروح المعنوية للخوارج و أتاح لها حرية الحركة بالمنطقة أضعف موقف حامية رمبيك / ملو والتي واجهت ضغطاً مستمراً وأرسلنا العديد من الإشارات شفاهة وكتابة، وكلها كانت تدور حول أن الوضع بمنطقة البحيرات لا يحتمل التأخير لأنه كان واضحاً بمرور الزمن أن وضع هذه القوات كان قد بلغ منتهى السوء و التدهور واستنفذت هذه القوة كل طاقاتها لاحتمال احتواء الموقف وسأتعرض لذلك في حيز آخر.

# الناصر
## مأثرة الصمود والبطولة
### عقيد أ.ح عبد الرحمن الحاج خوجلي السيد

تمسك الرجال بالتراب برجولة قصوى وصمود لا حدود له في مدينة الناصر وهم يعلمون جيداً أن النصر في أي حرب يتوقف في نهاية المطاف على حالة الروح المعنوية للأفراد التي تبذل دماءها بسخاء في ساحة المعركة. أن القناعة بعدالة الحرب والوعي بضرورة أن يضحي المرء بحياته من أجل وطنه يرفعان من الروح المعنوية للجنود ويلزمانهم بتحمل أقصى المصاعب والأهوال في سبيل أن يبقى الوطن متماسك الأطراف هكذا كان حال رجالنا منذ مطلع سبتمبر 1988م كانوا في حالة دفاع عدائي عن مدينة الناصر رغم استحالة الإمداد والإخلاء كان الرجال على مستوى رفيع من الانضباط والقناعة بالتضحية في سبيل هذا الوطن الحبيب، لقد سطروا بالدم أروع مأثرة في تاريخ قواتنا المسلحة وأضافوا إكليلاً وضاءاً مشرقاً يسجل مع سبق الإصرار في ذاكرتنا نحن العسكر الذين نكتب شرف الجندية والتضحية والفداء بمداد من نور.

كوكبة رائعة من الرجال الأشداء واصلت الصمود زهاء مائة وتسعون يوماً بمقياس الحرب في قتال متواصل دون إمداد وإخلاء تعني معجزة يستحق كل الرجال الذين استبسلوا في الذود عن حياض هذا الوطن التكريم والإجلال والتقدير. لقد كان العقيد محجوب محمد موسى

قائداً من الطراز الأول وكان مثالاً رائعاً لمرؤوسيه استطاع أن يدافع عن موقعه حتى آخر طلقة في بسالة نادرة ويحرك قواته ليصادم في أحلك اللحظات. كان الدفاع مترابطاً ومتماسكاَ وعدائياً بحنكة و إرادة الرجال وقوة العزيمة والإيمان في هذا الوطن ليبقى للأبد وطناً للعزة والكرامة. صفحات مشرقة ممهورة بدماء وعرق الرجال ونكران ذات لا يعرف الحدود. أن القوات المسلحة تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية وتضحي بأعز ما يضحى بع الفرد في بسالة نادرة.

أن العسكر يعملون في أوضاع سيئة للغاية ومع ذلك يواصلون مشوار الدفاع عن تراب الوطن في إصرار تام نقدم الشهيد تلو الشهيد والجريح والمفقود وسيظلوا على ذلك مهما كانت الظروف.

بسم الله الرحمن الرحيم

**سري للغاية**

القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة

مكتب نائب رئيس هيئة الأركان / إدارة

- الخرطوم-

النمرة/ م ن ره/ إدارة/ 36/ أ/113

التاريخ 13/مايو/ 1989م

السيد /ـــــــــــــــــــــــ

## التصريح والنشر في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة

1. لقد صدرت من هذا الطرف العديد من المنشورات والتوجيهات التي تمنع أفراد القوات المسلحة من التصريح في الصحف أو النشر أو الإدلاء بأي معلومات عن نشاط وتحركات القوات المسلحة أو أي مواضيع أخرى وذلك لأن مثل هذه المعلومات تحوي أسراراً عسكرية ومعلومات أمنية .

2. على الرغم من تشديدنا على عدم النشر لا زال البعض في غمرة حماسهم يحكون تجاربهم وما قابلتهم من مشاكل في العمليات التي خاضوها بعفوية متناهية بل يذهبون لأبعد من ذلك في تحديد أوجه

القصور كما لا زال البعض في مستوى الوحدات المقاتلة الفرعية يدلون بتصريحات تحوي أحيانا أدق الأسرار بل وتتناول المعارك التي خاضوها بالتحليل المسهب.

3. إن مثل هذه التصريحات تتنافى والنظم والقوانين العسكرية وتؤثر تأثيراً مباشراً على سمعة وأمن القوات المسلحة وتقوم بطريقة مباشرة بكشف خطط القوات المسلحة ونوايا التحركات ومدى استعداد القوات الأمر الذي يستفيد منه العدو دون بذل مجهود.

4. اعتبارا من تاريخ صدور هذا المنشور يوقف فوراً إعطاء أي تصريح أو نشر مواضيع عن القوات المسلحة أو نشاطاتها السابقة أو اللاحقة وتحركاتها ويراعى عدم التطرق لهذه المواضيع في الأحاديث المتداولة مع المدنيين .

5. للعمل به مع أكيد الشكر والتقدير.

سري للغاية

فريق / محمد زين العابدين محمد

نائب رئيس هيئة الأركان / إدارة

معنون إلى:

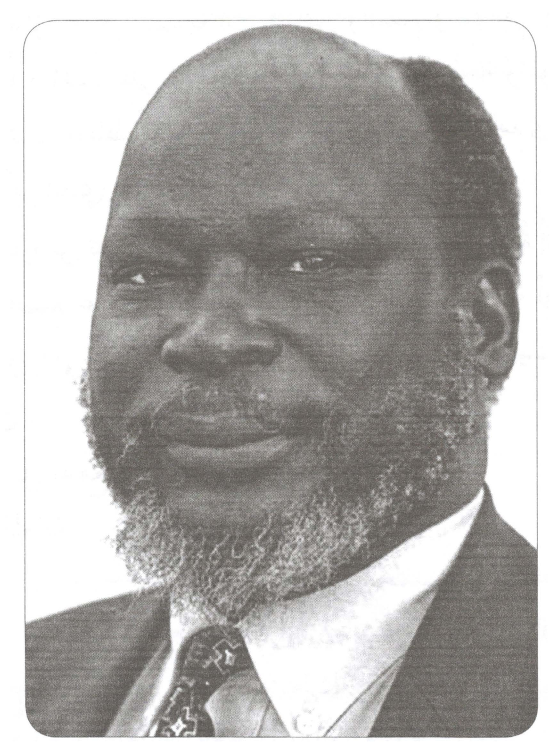
كل الإدارات والأفرع والقيادات والأسلحة

صورة إلى:

السيد رئيس هيئة الأركان

السادة نواب رئيس هيئة الأركان

السيد مدير مكتب القائد العام



د/ جون قرنق



مدينة أويل مديرية بحر الغزال
من اليمين الصول حسن من شرطة أويل يليه عبدالرحمن العوجة مفتش زراعة أويل - ثم وكيل بريد أويل وصديقي العميد سجون بالمعاش محمد سعيد ابراهيم وكان ملازم أول حينذاك - يليه ضابط شرطة سكة حديد اويل



مدينة أويل / في أقصى الشمال الملازم أول حينذاك محمد سعيد ابراهيم - وفي يمين الصورة الضابط الإداري صلاح بابكر

رقم الإيداع 2012/469